

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي.  
(دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

يزيد عدنان هاشم صلاح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2020 م

العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي.  
(دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد

يزيد عدنان هاشم صلاح

بكالوريوس علوم مالية ومحاسبية من جامعة الخليل - فلسطين

إشراف: د. إبراهيم عتيق

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة  
والضرائب من دائرة المحاسبة، عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1442 هـ / 2020 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا

### إجازة الرسالة

العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي.  
(دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

اسم الطالب: يزيد عدنان هاشم صلاح  
الرقم الجامعي: 21610058

المشرف: د. إبراهيم عتيق

تُوقِّت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/11/16م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم عتيق

التوقيع: 

2. مُمتحنًا داخلياً: د. كامل أبو كويك

التوقيع: 

3. مُمتحنًا خارجياً: أ.د عبد الناصر نور

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2020 م

## الإهداء

إلى مَنْ حَصَدَ الأشواكَ عن دربي ليمهِّدَ لي طريقَ العِلْمِ وطريقَ الحَيَاةِ ...  
والدي العزيز ... الأستاذُ الدُّكتورُ عدنانُ صلاح (رَحِمَهُ اللهُ)

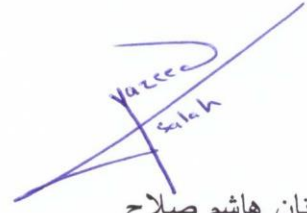
إلى مَنْ أَرْضَعَتْنِي حُبَّ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ ... إلى رَمَزِ الحَنَانِ والعَطَاءِ ... إلى القَلْبِ النَّاصِعِ  
بالبياضِ ... والدتي الحَبِيبَةِ ... أمُّ هاشِمِ (حَفِظَهَا اللهُ وَأَطَالَ فِي عُمُرِهَا)

إلى قُرَّةِ عَيْنِي وَرَفِيقَةِ دَرْبِي ... زَوْجَتِي العَزِيزَةِ ... أمُّ عُمَرَ (بارك اللهُ فِيهَا)  
إلى أَبْنَائِي ... فَلذاتُ كِبْدِي ... سَمَاءُ، عُمَرَ، سَلْمَى (حَفِظَهُمُ اللهُ)

الباحث: يزيد عدنان هاشم صلاح

إقرار:

أقرّ أنا مُعدّ هذه الرسالة بأنها قُدمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة، أو أيّ جزءٍ منها، لم يُقدّم لنيل درجة عُليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:  
  
يزيد عدنان هاشم صلاح

التاريخ: 2020/11/16م

## الشكر والعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليبنى منها كلماتٍ وجُملاً وعباراتٍ ... تتبعثر الأحرف، وعبثاً يحاول تجميعها في سطور، سطور لا تعد ولا تحصى، تمر في الخيال، ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا الذكريات وصور تجمعا برفاق كانوا - في الأيام الغابرة - إلى جانبنا ....

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى بيتي الثاني، جامعة الخليل، ممثلةً برئيس مجلس أمنائها: سعادة الدكتور نبيل الجعبري (حفظه الله) على كل ما قدمه لي من تسهيلاتٍ ودعمٍ في أثناء دراستي لدرجة الماجستير.

وأبرقُ بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعاً في دروب عملي، وأعطى من حصيلة علمه، وأعمال فكره ليُنير دربي ... الأساتذة الكرام في جامعة القدس، وأخص بالذكر مشرفي الفاضل ... الدكتور إبراهيم عتيق (حفظه الله) على ما قدمه لي من نصح وإرشاد؛ كي تخرج هذه الرسالة في أسمى صورة.

والشكرُ موصولٌ للجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بالإرشادات السديدة، والملاحظات القيمة؛ لإخراجها في أحسن صورة، فجزاهم الله خير الجزاء.

وكذلك أشكر كل من ساعد وأسهم في إنمام هذه الرسالة، وقدم لي العون، ومد يد المساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمامها.

الباحث: يزيد عدنان هاشم صلاح

**عنوان الرسالة:** العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي. (دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين).

اسم الباحث: يزيد عدنان هاشم صلاح.

اسم المشرف: د. إبراهيم عتيق.

## المُلخَص

هَدَفَتْ هذه الدِّراسةُ إلى دراسةِ العلاقةِ بينِ نظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ المُقَاسِ بِالاعْتِمَادِ عَلَى المؤشِّراتِ المُنبِئَةِ عَنِ قائمةِ الأرباحِ والخسائرِ، وقائمةِ المَرَكِزِ المَالِيِّ، وقائمةِ التَّدْفِقاتِ النِّقْدِيَّةِ. وَالْمُؤشِّراتِ الَّتِي تَقْيَسُ مَدَى إلتِزامِ الشَّرِكاتِ بِتَطْبِيقِ قَواعِدِ الحَوَكْمَةِ، مَعَ جَوْدَةِ الإفْصاحِ المُحاسَبِيِّ المُقاسِ مِنْ خِلالِ مَدَى مُمارَسَةِ الشَّرِكاتِ لإدارةِ الأرباحِ بِالاعْتِمَادِ عَلَى نَمُودَجِ مِيلِرْ (Miller Ratio).

اعْتَمَدَ الباحِثُ فِي دِراسَتِهِ عَلَى المُنْهَجِ الوَصْفِيِّ النِّحْلِيِّ؛ حَيْثُ تَكُونُ مُجْتَمَعُ الدِّراسةِ مِنَ الشَّرِكاتِ المُساهِمَةِ العَامَّةِ المُدرِجَةِ فِي بورْصَةِ فَلسْطِينِ، وَالبالِغُ عَدْدُها (48) شَرِكَةً كَمَا هُوَ بِتاريخِ 2018/12/31م، وَتَمَّ أَخْذُ عَيِّنَةٍ قَصْدِيَّةٍ مِنْها، مُعْتَمِدةً عَلَى الأَفْدمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ الشَّرِكَةِ؛ بِحَيْثُ تَكُونَتْ مِنْ (19) شَرِكَةٍ مِنْ كَافَّةِ القِطاعاتِ الخَمْسَةِ المُدرِجَةِ فِي البورْصَةِ (البَنوكِ، التَّامِينِ، الصِّناعةِ، الخِدماتِ، الاسْتِثمارِ). اسْتَعانتِ الدِّراسةُ بِالقَوائِمِ والتَّقاريرِ المَالِيَّةِ للشَّرِكاتِ خِلالَ آخِرِ ثَلاثِ سَنواتٍ تَمَثَّلَتْ بِـ (2016، 2017، 2018) باعْتِبارِها أداةً لِجَمْعِ البِياتِ والمَعْلوماتِ، هَذَا إِلى جَانِبِ اعْتِمادِها عَلَى المَقالاتِ والأَبْحاثِ والدِّراساتِ السَّابِقَةِ.

تَوَصَّلَتْ الدِّراسةُ إِلى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النِّتائِجِ، تَمَثَّلَتْ بِوُجُودِ عَلاقةٍ ذَاتِ دَلالَةٍ إِحصائِيَّةٍ بَيْنَ نِظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ المُقاسِ بِالاعْتِمَادِ عَلَى المؤشِّراتِ المُنبِئَةِ عَنِ قائمةِ الأرباحِ والخسائرِ، وقائمةِ المَرَكِزِ المَالِيِّ مَعَ جَوْدَةِ الإفْصاحِ المُحاسَبِيِّ، حَيْثُ أَشارَ مُعامِلُ ارْتِباطِ فاي (Phi Correlation) إِلى قُوَّةِ ارْتِباطِ جَيِّدَةٍ بَيْنَ المُتغَيِّراتِ، بَلَغَتْ نِسْبَتُها (63.7%)، حَيْثُ أَظْهَرَتْ النِّتائِجُ أَنَّ ما نِسْبَتُهُ (81.2%) مِنَ الشَّرِكاتِ الَّتِي لا تَنَمَّعُ بِقُوَّةٍ فِي نِظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ لا تَنَمَّعُ أَيضاً بِجَوْدَةٍ فِي الإفْصاحِ المُحاسَبِيِّ، بِالمُقابِلِ فَإِنَّ (18.8%) مِنَ الشَّرِكاتِ الَّتِي لا تَنَمَّعُ بِقُوَّةٍ فِي نِظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ تَنَمَّعُ بِجَوْدَةٍ فِي الإفْصاحِ المُحاسَبِيِّ. أَمَّا المؤشِّراتُ المُنبِئَةُ عَنِ قائمةِ التَّدْفِقاتِ النِّقْدِيَّةِ، فَقدَ أَشارَ مُعامِلُ ارْتِباطِ فاي قُوَّةَ ارْتِباطِ جَيِّدَةٍ فِي العَلاقةِ بَيْنَ نِظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَجَوْدَةِ الإفْصاحِ المُحاسَبِيِّ بَلَغَتْ نِسْبَتُها (50.5%)، حَيْثُ أَظْهَرَتْ النِّتائِجُ أَنَّ ما نِسْبَتُهُ (23.5%) مِنَ الشَّرِكاتِ الَّتِي تَنَمَّعُ بِقُوَّةٍ فِي نِظامِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ تَنَمَّعُ بِجَوْدَةٍ فِي

الإفصاح المحاسبي أيضاً، بالمقابل فإنَّ (76.5%) من الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية لا تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبي، إلا أن الدراسة أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية المقياس بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة مع جودة الإفصاح المحاسبي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.637) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فقد أشار معامل ارتباط فاي إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغيرين بلغت نسبتها (10.8%).

وبناءً على هذه النتائج، تُوصي الدراسة بضرورة المحافظة على كفاءة نظام الرقابة الداخلية والالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين، واستعانة الشركات بنموذج ميلز لقياس جودة الإفصاح المحاسبي؛ تجنّباً لممارسة إدارة الشركات لإدارة الأرباح، إضافة إلى إجراء دراسات أخرى تقيس قوة نظام الرقابة الداخلية وسلامته من خلال مؤشرات أخرى.



**Research Subject:** The Relationship Between Internal Control System and Quality of Accounting Disclosure. (An Analytical Study of Public Shareholding Companies Listed in Palestine Stock Market).

**Researcher Name:** Yazeed Adnan Hashem Salah.

**Supervisor Name:** Dr. Ibrahim Ateeq.

## **Abstract**

This study aims at examining the relationship between the Internal Control System that is measured by indicators derived from the Statement of Profits and Losses, the Statement of Financial Position, and the Statement of Cash Flows. The study will also examine the indicators that measure the company's commitment to implementing the rules of corporate governance, and with the quality of the accounting disclosure that measured through the companies' practice of Earnings Management based on Miller Ratio.

The researcher used the descriptive and analytical methodology. The study population consisted of all (48) public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange as of 31/12/2018. To achieve this objective, a purposive sample of (19) companies, depending on the seniority of their establishment, was taken from all five sectors listed on the stock exchange (banks, insurance, industry, services, and investment). As a tool for data collection, the study used the financial statements and reports of these companies over the last three years (2016, 2017, and 2018). In addition, other articles and previous studies were also included.

The results found a statistically significant relationship between the Internal Control System that is measured by indicators derived from the Statement of Profits and Losses, the Statement of Financial Position and the Statement of Cash Flows with the quality of the accounting disclosure. The Phi Correlation coefficient indicated good correlation strength between the variables, and it was (63.7%). The results showed that (81.2%) of the companies that do not have a strong internal control system also do not have quality in the accounting disclosure. On the other hand, (18.8%) of the companies that do not have a strong internal control system have good accounting disclosure. As for the indicators derived from the Statement of Cash Flows, the Phi Correlation coefficient indicated good correlation strength in the relationship between the internal control system and the quality of the accounting disclosure amounting that reached (50.5%). The results showed that (23.5%) of the companies that have a strong internal control system have good accounting disclosure as well. In turn, (76.5%) of the companies that have a strong internal control system do not have quality in the accounting disclosure. However, there is no statistically significant relationship between the Internal Control System which is measured by the indicators used to measure the extent of the company's compliance with corporate governance rules with the quality of the accounting disclosure. The value of the statistical significance was (0.637), which is greater than the level of significance (0.05). Phi Correlation coefficient indicated the existence of a weak correlation between the two variables with a rate of (10.8%).

Based on these results, the study recommends that companies must adhere to the principles of the Internal Control System and the rules of corporate governance in Palestine. Moreover, the companies must use Miller Ratio to measure the quality of accounting disclosure to avoid the companies' practice of Earnings Management, in addition to conducting other studies that measure the strength and safety of the internal control system through other indicators.

## فهرست المحتويات

رقم المحتوى	الموضوع	الصفحة
	إقرار .....	أ-أ
	الشكر والعرفان .....	ب-ب
	الملخص باللغة العربية .....	ج-ج
	الملخص باللغة الانجليزية .....	ه-ه
	فهرست المحتويات .....	و-ح
	فهرست الجداول .....	ط-ي
	فهرست الملاحق .....	ي-ي
	<b>الفصل الأول .....</b>	<b>6-1</b>
	<b>الإطار العام للدراسة .....</b>	<b>6-1</b>
1.1	مقدمة الدراسة .....	2-1
1.2	مشكلة الدراسة وأسئلتها .....	3-2
1.3	نموذج الدراسة ومتغيراتها .....	3-3
1.4	أهداف الدراسة .....	4-4
1.5	أهمية الدراسة .....	5-4
1.6	فرضيات الدراسة .....	5-5
1.7	مصطلحات الدراسة .....	6-6
	<b>الفصل الثاني .....</b>	<b>51-7</b>
	<b>الإطار النظري والدراسات السابقة .....</b>	<b>51-7</b>
2.1	المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية .....	16-7
2.1.1	مفهوم نظام الرقابة الداخلية .....	7-7
2.1.2	أهداف نظام الرقابة الداخلية .....	8-7
2.1.3	مكونات نظام الرقابة الداخلية .....	10-8
2.1.4	المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية .....	10-10
2.1.5	أهمية نظام الرقابة الداخلية .....	11-11
2.1.6	مقومات نظام الرقابة الداخلية .....	12-11
2.1.7	أدوات الرقابة الداخلية .....	13-12

13-13	..... معايير قوة نظام الرقابة الداخلية	2.1.8
14-14	..... مجالات الرقابة الداخلية	2.1.9
16-14	..... الرقابة الداخلية في ظلّ معايير التدقيق الدولية	2.1.10
19-17	..... المبحث الثاني: الحوكمة في فلسطين	2.2
17-17	..... مفهوم الحوكمة	2.2.1
17-17	..... الهدف من تطبيق مُدونة قواعد الحوكمة	2.2.2
17-17	..... نطاق تطبيق مُدونة قواعد حوكمة الشركات	2.2.3
19-18	..... مكونات قواعد حوكمة الشركات	2.2.4
19-19	..... مبادئ قواعد حوكمة الشركات	2.2.5
31-19	..... المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبيّ	2.3
20-19	..... مفهوم الإفصاح المحاسبيّ	2.3.1
20-20	..... أهداف الإفصاح المحاسبيّ	2.3.2
22-20	..... أنواع الإفصاح المحاسبيّ	2.3.3
23-22	..... متطلبات الإفصاح المحاسبيّ	2.3.4
23-23	..... اتجاهات الإفصاح المحاسبيّ	2.3.5
27-24	..... الإفصاح المحاسبيّ بموجب معايير المحاسبة الدولية	2.3.6
28-27	..... جودة الإفصاح المحاسبيّ	2.3.7
31-29	..... طرق قياس جَوْدَة الإفصاح المحاسبيّ	2.3.8
37-31	..... المبحث الرابع: إدارة الأرباح	2.4
31-31	..... مفهوم إدارة الأرباح	2.4.1
32-32	..... دوافع إدارة الأرباح	2.4.2
33-33	..... مداخل إدارة الأرباح	2.4.3
35-33	..... نماذج الكَشف عن إدارة الأرباح	2.4.4
36-35	..... نموذج ميلر لقياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح	2.4.5
50-37	..... المبحث الخامس: الدراسات السابقة	2.5
45-37	..... الدراسات باللغة العربية	2.5.1
50-45	..... الدراسات باللغة الأجنبية	2.5.2
51-50	..... التعقيب على الدراسات السابقة	2.5.3
51-51	..... ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	2.5.4

67-52	الفصل الثالث .....	
67-52	منهجية الدراسة وإجراءاتها .....	
52-52	منهجية الدراسة .....	3.1
52-52	مجتمع الدراسة .....	3.2
54-53	عينة الدراسة .....	3.3
54-54	مصادر جمع البيانات .....	3.4
54-54	متغيرات الدراسة .....	3.5
61-54	طريقة قياس المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) .....	3.5.1
66-62	طريقة قياس المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) .....	3.5.2
67-66	الأساليب الإحصائية المستخدمة .....	3.6
67-66	التحليل العنقودي .....	3.6.1
67-67	معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient) .....	3.6.2
79-68	الفصل الرابع .....	
79-68	عرض النتائج ومناقشتها .....	
79-68	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة .....	4.1
72-68	النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسة الأولى .....	4.1.1
76-73	النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسة الثانية .....	4.1.2
79-76	النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسة الثالثة .....	4.1.3
83-80	الفصل الخامس .....	
83-80	استنتاجات الدراسة والتوصيات .....	
82-80	ملخص استنتاجات الدراسة .....	5.1
83-82	توصيات الدراسة .....	5.2
91-84	قائمة المصادر والمراجع .....	
88-84	المصادر والمراجع العربية .....	
91-89	المصادر والمراجع الأجنبية .....	
94-92	الملاحق .....	

## فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	عينة الدراسة القصدية .....	54-53
3.2	احتساب قيمة المؤشرات المنبثقة عن القوائم المالية، ومؤشرات قواعد الحوكمة لعينة الشركات (محلّ الدراسة) .....	60-60
3.3	المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة التي تقيس نظام الرقابة الداخلية ...	61-61
3.4	جودة الإفصاح المحاسبيّ الذي تمّ قياسه من خلال قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio) لعينة الدراسة .....	64-63
3.5	تصنيف عينة الدراسة إلى شركات، لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ وشركات لا يوجد لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ .....	66-65
3.6	قوة العلاقة بموجب معامل ارتباط فاي .....	67-67
4.1	المتوسّطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ داخل العناقيد .....	69-69
4.2	نتائج التحليل العنقوديّ لتصنيف الشركات المُدرجة في عينة الدراسة، بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ .....	70-70
4.3	تحليل التباين الأحاديّ (ANOVA) للفروق في المتوسّطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ تبعاً للعناقيد .....	71-71
4.4	نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبيّ، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز الماليّ .....	72-72
4.5	توزيع عينة الدراسة بناءً على خصائصها المتعلقة بقوة نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز الماليّ، وجودة الإفصاح المحاسبيّ .....	72-72
4.6	المتوسّطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفّقات النقدية داخل العناقيد .....	73-73

74-74	نتائج التحليل العنقودي لتصنيف الشركات المدرجة في عينة الدراسة بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية .....	4.7
75-75	جدول تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية تبعاً للعناقيد .....	4.8
76-76	نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية .....	4.9
76-76	توزيع عينة الدراسة بناءً على خصائصها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وجودة الإفصاح المحاسبي .....	4.10
77-77	المتوسطات الحسابية للمؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة داخل العناقيد .....	4.11
78-77	نتائج التحليل العنقودي لتصنيف الشركات المدرجة في عينة الدراسة بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة .....	4.12
78-78	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية للمؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة تبعاً للعناقيد .....	4.13
79-79	نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة .....	4.14

## فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نبذة عن بورصة فلسطين .....	92-92
2	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع البنوك .....	92-92
3	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع الصناعة .....	93-93
4	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع التأمين .....	93-93
5	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع الاستثمار .....	94-94
6	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع الخدمات .....	94-94

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 مقدمة الدراسة

إنّ تطور الشّركات المُساهمة وتوسُّعها، وتشابك أنشطتها خارج حدود الدولة، وزيادة الاستثمار في القطاعات المالية والخدمات والاستثمارية، أفضى إلى مَسِيسِ حاجةٍ لوجود نظامٍ رقابيٍّ داخل تلك الشّركات؛ بحيث يُسهم في تحسين جودة الخدمات والتقارير المالية المقدمة، بما تضمّنه من معلوماتٍ جيدةٍ تفيد مستخدميها في ترشيد القرارات، سواء على الصّعيد الداخليّ أو الخارجيّ (أبو سعيد، 2017). وبرزت الحاجة أيضاً لوجود نظام رقابة داخليّ لتحقيق الشركة لأهدافها وحماية موجوداتها، حتّى يكفل السير الحسن للعمل بشكل صحيح داخل مرافق الشركة، والالتزام بسياسات الإدارة العليا وتعليماتها من قِبَل الجهات ذات العلاقة؛ ولذلك زاد الحرص أيضاً من قِبَل الشّركات على أهميّة مواكبة تطور نظام الرقابة الداخلية من خلال وضع نظام رقابيٍّ داخليّ يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويعمل على حماية الشّركة من المخاطر التي قد تواجهها وبشكل مستمرّ (نوال، و لخضر، 2019).

أولّى الباحثون والجمعياتُ المهنيّةُ المتخصّصةُ بوضع المعايير المحاسبية الدولية لموضوع الإفصاح المحاسبيّ اهتماماً كبيراً، خاصّةً بعد الانهيارات الاقتصادية التي مُنبت بها الشّركات الكبرى، مثل: (Enron & Worldcom) وغيرهما، إذ كَشَفَتْ عن أهميّة الإفصاح المحاسبيّ الكافي من قِبَل إدارة تلك الشّركات والحاجة الماسّة له (عودة، 2017)، ويُعتبر الإفصاح المحاسبيّ الوسيلةَ الرئيسيّة والأداة الفعّالة لإيصال نتائج الأعمال إلى المستخدمين في دعم قراراتهم، خصوصاً المتعلّقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد حول أهميّة الإفصاح المحاسبيّ والشفافية في القوائم والتقارير المالية، فقد استمرّت الضغوط على مهنة المحاسبة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال كافةً (أبو سمرة، 2009).

من هنا فإنّ مهنة المحاسبة تُؤدّي دوراً مهمّاً من خلال ما يتمّ تقديمه من معلوماتٍ محاسبيةٍ لمستخدميها، فضلاً عن تأثيرها الحيويّ على قرارات الاستثمار والتمويل والتخطيط والرقابة؛ لذلك فقد اهتمت دول عديدة بإصدار معاييرٍ محاسبيةٍ لتنظيم السياسات المحاسبية التي تحكم قواعد الإفصاح المحاسبيّ عن طريق التقارير المالية التي تقوم بدورٍ مهمّ في تقديم القوائم المالية، وتوفير المعلومات للمستخدمين في

اتخاذ القرارات المناسبة وتسهيل هذه العملية (كرجي، 2017)؛ ولذلك نَبعت أهمية جَوْدَة الإفصاح المحاسبيّ في عرض القوائم والتقارير المالية للمستخدمين من مُودعين، ومُساهمين، ومُستثمرين، ومُقرضين، بصورةٍ خاليةٍ من التضليل لهم، هذا إلى جانب عرض المركز الماليّ للشركة بطريقةٍ كفوةٍ تمكّن المستثمرين من تحديد جدوى الاستثمار، وتشجّعهم على الإقبال على الاستثمار في الشركة (ميلود، 2014).

وبناءً على ذلك، سيعرض الباحث لدراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية، وجودة الإفصاح المحاسبيّ للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية هو أحد أهم أنظمة خط الدفاع الأول عن الشركة، وأن جودة الإفصاح المحاسبيّ تكمن في حصادٍ لنتائج كافة أعمال الشركة خلال فترةٍ مُحددةٍ.

## 1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تجم عن انتشار الشركات المساهمة العامة في العالم زيادة تعقيد العمليات المالية والمحاسبية والإدارية، كون هذه الشركات تحتوي على عدد كبيرٍ من المُساهمين والمُستثمرين الذين ينتظرون حصاد أعمال هذه الشركات من خلال نتائجها المالية؛ وذلك لأهدافٍ خاصةٍ تتعلق بالاستثمار فيها، أو لزيادة الاستثمار أو تخفيضه أو إلغائه، ومن هنا نرى أن ما يعتمد عليه المُستخدمون في اتخاذ قراراتهم يُعزى إلى قراءةٍ متمعنةٍ لنتائج التقارير والقوائم المالية المقدمة من تلك الشركات، وتحليلها للوصول إلى أهدافهم المرجوة، وبالتالي يجب أن تكون تلك البيانات المقدمة لهم كافيةً وواضحةً، وغير مُضللةٍ لمستخدميها.

بالرغم من أن تلك التقارير والقوائم المالية مُدققة من قِبَل شركات تدقيق حسابات مرخصة ومزاولة للمهنة، سواء محلية أو عالمية، إلا أن اعتماد شركات التدقيق في الأساس يكون على البيانات والوثائق المُقدمة من قِبَل إدارة الشركات المُساهمة، من تقاريرٍ وبياناتٍ ماليةٍ، لتقوم شركات التدقيق بدورها في إجراءات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية وإبداء رأيها في تلك التقارير والبيانات المالية.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أن دائرة الرقابة الداخلية في الشركة يجب أن تُبنى ضمن معاييرٍ وأسسٍ متينةٍ؛ حتى تتمكن من القيام بأعمالها بشكل يجعلها تحمي أصول الشركة من الضياع أو التلاعب من خلال قرع جرس الإنذار المُبكر لإدارة الشركات لتقوم تلك الإدارات بتجنّب حدوث أيّ إشكالات أو عوائق.



كلّ ذلك قد دفع الباحث إلى الوقوف على دراسةٍ أهميّة وجود علاقةٍ بين نظام الرقابة الداخلية مع جُودة الإفصاح المحاسبيّ في الشركات، ولذلك برزت لديه تساؤلاتٌ عديدةٌ تمّ تحديدها بمشكلة الدراسة والمتمثّلة بالسؤال الرئيس الآتي:

**هل تُوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية مع جُودة الإفصاح المحاسبيّ؟**

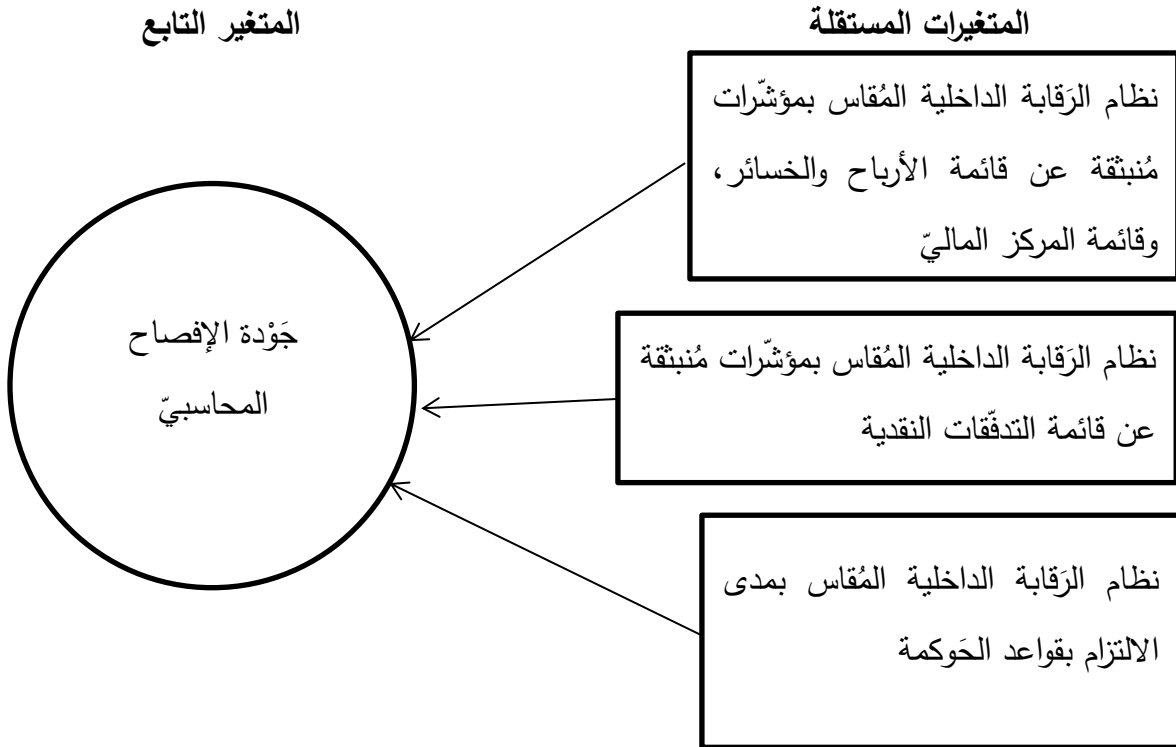
وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. هل تُوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشّرات المُنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ، وجُودة الإفصاح المحاسبيّ؟

2. هل تُوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشّرات المُنبثقة عن قائمة التدفّقات النقدية، وجُودة الإفصاح المحاسبيّ؟

3. هل تُوجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وجُودة الإفصاح المحاسبيّ؟

### 1.3 نموذج الدراسة ومتغيراتها



## 1.4 أهداف الدراسة

بناءً على ما تقدّم، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهمية الإفصاح المحاسبي وجودته - باعتباره عرضاً لحصاد أعمال الشركة ونتائجها - وأهمية توفير نظام رقابة داخلي كفؤ للشركات أيضاً - باعتباره أحد أهم أنظمة خطّ الدفاع الأول للشركة - جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

1. دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المُنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي، وجودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio).

2. دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المُنبثقة عن قائمة التدفّقات النقدية، وجودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio).

3. دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وجودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio).

## 1.5 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المتغير المستقلّ الذي يتمثّل بـ " نظام الرقابة الداخلية " والذي يُعدّ خطّ الدفاع الأول المسؤول عن حماية أصول الشركة، والمتغير التابع الذي يتمثّل بـ " جودة الإفصاح المحاسبي "، الذي يؤدي دوراً أساسياً في حصول الشركة على الفرص الاستثمارية، سواء من داخلها أو من خارجها، والتي تُعدّ العامل الأساسي في استمرارية الشركة في السوق من جهة وفي تحقيق الأرباح من جهة أخرى.

وتبرز أهمية هذه الدراسة للمستثمرين ومُتخذي القرار من خلال إظهار عناصر القوة والضعف في مكونات الرقابة الداخلية للشركات، وتحديد مستوى جودة الإفصاح المحاسبي أيضاً، الذي يقود إلى تحسين سمعة تلك الشركات في السوق المحلي أو الخارجي؛ وبالتالي يحقّق الثقة المطلوبة من قبل مُستخدمي القوائم والتقارير المالية المُعدة، باعتبار أنّ الإفصاح المحاسبي هو آخر مرحلة في إظهار

وضع الشركة المالي والإداري، والذي يقوم على أساسه مُستخدمو تلك التقارير بتحليلها لاتخاذهم القرار المناسب.

وأخيراً تبرز أهمية الدراسة من الناحية الاقتصادية، لتنبية أسواق المال على مواطن القوة والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية للشركات المساهمة، والوقوف على تلك المشكلات وإعادة تصويبها، إضافةً إلى تحقيق أعلى مستوى من جودة القوائم والتقارير المالية المقدمة التي تعكس الواقع الحقيقي للشركات.

## 1.6 فرضيات الدراسة

استند الباحث للإجابة عن مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وأهدافها، على الفرضيات الصفرية الرئيسة الآتية:

**الفرضية الرئيسة الأولى:** لا تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي.

**الفرضية الرئيسة الثانية:** لا تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية.

**الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة.

## 1.7 مُصطلحات الدراسة

**نظام الرقابة الداخلية (Internal Control System):** هو نظام تمّ تصميمه وتنفيذه وصياغته من قبل المسؤولين عن الحوكمة والإدارة والموظفين الآخرين، لتوفير تأكيدٍ معقولٍ بشأن تحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية، وفعالية العمليات وكفاءتها، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (ISA No. 315, 2009).

**قواعد حوكمة الشركات (Corporate Governance):** هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة (الحوكمة، 2009).

**الإفصاح المحاسبيّ (Accounting Disclosure):** هو عرض القوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز الماليّ، وقائمة الأرباح والخسائر، والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفّقات النقدية. ويتطلب أيضاً الإفصاح عن بنودٍ مُستقلّةٍ أخرى، إما في هذه القوائم أو في الإيضاحات التي يفصح عن المعلومات المطلوبة التي لم تُعرض في القوائم المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية، وعن المعلومات والافتراضات التي تضعها الشركة في المستقبل، والإفصاح عن رأس المال، والإفصاحات الأخرى (IAS 1, 1974).

**جودة الإفصاح المحاسبيّ (Quality of Accounting Disclosure):** تُعدّ من أهمّ المبادئ التي تنصّ عليها معايير المحاسبة الدولية، والذي يضمن تحقيق الشفافية والإفصاح الدقيق للسياسات المحاسبية وكافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة في الوقت الملائم، وبالأسلوب الذي يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، ويتحقّق هذا المبدأ من خلال دقة الإفصاح، التوقيت الملائم للإفصاح، شمولية الإفصاح، مراجعة المعلومات المُفصح عنها، توفير قنوات توصيل المعلومات إلى المُستخدمين، إضافةً إلى طرق قياس أخرى أيضاً (النعامي، 2013).

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 2.1 المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية

##### 2.1.1 مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

هي عملية يقوم بها مجلس إدارة الشركة، ويُشرف عليها، بحيث تمّ تصميم النظام بهدف تقديم تأكيدٍ معقولٍ على تحقيق الشركة لأهدافها المتعلقة بالعمليات المالية، والتقارير، وحماية أصول الشركة، والتزام إدارة الشركة بالقوانين المعمول بها (COSO, 2013).

وعرّفها المعهد الأمريكي للمُحاسبين القانونيين في العام (2014)، على أنها عملية يتمّ تنفيذها من خلال خطةٍ منظّمةٍ تضعها الإدارة، ومُوظفوها، من أجل توفير تأكيدٍ معقولٍ بتحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية التقارير المالية للشركة، وكلّ ما يرتبط بها من وسائلٍ ومقاييسٍ تُستخدم داخل الشركة لضمان دقة البيانات المالية المقدّمة، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية (المدهون، 2014).

##### 2.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يمكن تلخيص أهداف نظام الرقابة الداخلية في الشركات كما يلي (أبو صافي، 2019):

1. حماية أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام.
2. التأكد من صحّة البيانات المحاسبية، وأنه تمّ عرضها بشكلٍ عادلٍ، وبما يتفق مع المعايير المحاسبية.
3. تعزيز الاستخدام الكفؤ والفعال للموارد الاقتصادية التي تملكها الشركة من خلال توفير الاجراءات الرقابية التي تساعد على ذلك.
4. ضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح التي تضمن تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً.

5. منع حدوث التلاعب والغش في القوائم المالية، واكتشافه عند حدوثه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجته ومنع تكراره.

### 2.1.3 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتألف نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات رئيسية وفقاً لإطار لجنة (COSO) الصادرة في العام (2013)، وهي كما يلي (COSO, 2013):

1. البيئة الرقابية (Control Environment): هي مجموعة من المعايير والعمليات والهيكل التي توفر الأساس لتنفيذ الرقابة الداخلية داخل الشركة، بحيث يحدد مجلس الإدارة والإدارة العليا درجة أهمية الرقابة الداخلية ومعايير السلوك المتوقعة، كما أنّ العوامل السبعة في إطار (COSO) للعام (1992) والمتعلقة بالبيئة الرقابية، هي: النزاهة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي، تفويض الصلاحيات، سياسة الموارد البشرية، فقد تمّ تعديل تلك العوامل وتقليصها لتصبح خمسة عوامل تابعة للبيئة الرقابية، وهي: التزام الشركة بالنزاهة والقيم الأخلاقية، استقلالية مجلس الإدارة، بحيث يمارس الرقابة على تطوير الرقابة الداخلية وأدائها، تضع إدارة الشركة الهياكل والتقارير والصلاحيات والمسؤوليات المناسبة مع إشراف مجلس الإدارة، وذلك لتحقيق أهداف الشركة، استقطاب الموظفين الأكفاء وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتماشى مع الأهداف، تحاسب الشركة الموظفين على مسؤوليات الرقابة الداخلية التي يقومون بها سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة.

2. تقييم المخاطر (Risk Assessment): هي عملية ديناميكية ومتكررة لتحديد المخاطر وتحليلها لتحقيق أهداف الشركة، وتشكيل أساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر، بحيث تُدرس الإدارة التغييرات المحتملة في البيئة الخارجية، وضمن نموذج عملها الخاص، والتي قد تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها. يُقرّ إطار (COSO) للعام (2013) بأنّ العديد من الشركات تتخذ نهجاً قائماً على المخاطر للرقابة الداخلية، وأنّ تقييم المخاطر يتضمّن عمليات لتحديد المخاطر وتحليلها والاستجابة لها، وأنه يجب مراعاة تحمّل المخاطر مع مستوى مقبولٍ من التفاوت في الأداء عند تقييم مستويات المخاطر المقبولة، بحيث تشمل مناقشة قوة المخاطر، والسرعة، والمثابرة، بالإضافة إلى التأثير والاحتمالية. كما أنّ نظام الرقابة الداخلية تمّ تصميمه وتنفيذه لمنع أو كشف أيّ إخفاق جوهريّ في الوقت المناسب في البيانات المالية واكتشاف أيّ خطأ أو احتيال، كما أورد الإطار المبادئ الأربعة المتعلقة بتقييم المخاطر، وهي: تحديد الشركة للأهداف بوضوح كافٍ للتمكن من تقييم المخاطر،

تحديد الشركة للمخاطر التي تواجه تحقيق أهدافها. وتحلل المخاطر باعتباره أساساً لتحديد كيفية إدارة المخاطر، تنظر الشركة في احتمالات التلاعب في تقييم المخاطر على تحقيق الأهداف، تقوم الشركة بتحديد وتقييم التغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير، على نظام الرقابة الداخلية.

3. أنشطة الرقابة (Control Activity): هي الإجراءات التي تُحددها السياسات والإجراءات للمساعدة في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة للتخفيف من المخاطر في تحقيق الأهداف. يتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع مستويات الشركة، وفي مراحل مختلفة داخل العمليات التجارية وعلى بيئة التكنولوجيا أيضاً، وفي عمليات الرقابة أثناء التنفيذ وبعد عملية التنفيذ، كما قد تكون هذه الأنشطة ذات طبيعة وقائية، وقد تشمل مجموعة من الأنشطة اليدوية والآلية، مثل: التفويضات، والموافقات، وعمليات التحقق، والتسويات، ومراجعات أداء الأعمال. وعادةً ما يتم الفصل بين المهام في اختيار الأنشطة الرقابية وتطويرها، وعندما لا يكون الفصل بين المهام عملياً تختار الإدارة وتطور أنشطة رقابية بديلة.

أشارت لجنة (COSO) إلى أن المبادئ الثلاثة المتعلقة بأنشطة الرقابة، هي: تختار الشركة وتطور أنشطة الرقابة التي تسهم في التخفيف من المخاطر في تحقيق الأهداف إلى مستويات مقبولة، تختار الشركة وتطور أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا لدعم الأهداف وتحقيقها، تنشر الشركة أنشطة الرقابة من خلال السياسات التي تُحدد ما هو متوقع وفي الإجراءات التي تضع السياسات موضع التنفيذ.

4. المعلومات والاتصال (Information and Communication): المعلومات ضرورية للشركة للقيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية لدعم تحقيق أهدافها. والاتصال داخلياً وخارجياً يزود الشركة بالمعلومات اللازمة للقيام بأنشطة الرقابة الداخلية اليومية. يمكن تواصل الموظفين من فهم مسؤوليات الرقابة الداخلية وأهميتها في تحقيق الأهداف. أصبحت أهمية توصيل المعلومات الصحيحة إلى المديرين في الوقت المناسب هي مفتاح العمليات التجارية الناجحة والرقابة الداخلية الفعالة، حيث أصبحت الشركات أكثر تعقيداً في هيكلتها وعملياتها العالمية، وأصبحت أكثر اعتماداً على التكنولوجيا. تتضمن التغييرات في عنصر المعلومات والاتصال: مناقشة موسعة حول التحقق من مصدر المعلومات والاحتفاظ بها عند استخدام المعلومات لدعم أهداف إعداد التقارير للأطراف الخارجية، مناقشة إضافية حول تأثير متطلبات الشركات على موثوقية المعلومات وحمايتها، دراسة تأثير التكنولوجيا وآليات الاتصال الأخرى على سرعة المعلومات ووسائلها ونوعية تدفقها، اعتبار إضافي لكيفية تفاعل المنظمة مع موفري الخدمات الخارجيين خارج حدودها القانونية والتشغيلية.

المبادئ الثلاثة المتعلقة بالمعلومات والاتصال، هي: تنتج الشركة وتستخدم معلومات ذات صلة وذات جودة لدعم عمل الرقابة الداخلية، تقوم الشركة بإبلاغ المعلومات داخلياً، بما في ذلك الأهداف والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية اللازمة لدعم عمل الرقابة الداخلية، تتواصل الشركة مع الأطراف الخارجية بشأن المسائل التي تُؤثر على عمل الرقابة الداخلية.

5. أنشطة المتابعة (Monitoring Activities): تُستخدم التقييمات المستمرة أو التقييمات المنفصلة أو مزيج من الاثنين للتأكد مما إذا كانت كل من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية بما في ذلك الضوابط التي تُؤثر على المبادئ داخل كل مكون موجودة وتعمل. يتم تقييم النتائج والإبلاغ عن أوجه القصور في الوقت المناسب مع الإبلاغ عن الأمور الخطيرة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثمة مبدآن مُتعلقان بأنشطة المتابعة، وهما: تختار الشركة عمليات التقييم المستمرة و/أو المنفصلة وتطورها وتنفذها للتأكد مما إذا كانت عناصر الرقابة الداخلية موجودة وتعمل، تقوم الشركة بتقييم أوجه القصور في الرقابة الداخلية وإبلاغها في الوقت المناسب إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

#### 2.1.4 المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

تُركز الرقابة الداخلية المالية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُسهم في تحقيق الهدف المنشود، والتي تتمثل في الآتي (عابدة و مريم، 2011):

1. الدليل المكتوب: ويتمثل ذلك بوجود وثيقة مفصلة تفصيلاً دقيقاً تشرح طبيعة عمل نظام الرقابة الداخلية؛ وأن تكون متاحة بسهولة للاستعمال.

2. التخزين السريع: أي أن يتم تخزين العمليات الحسابية اليومية بسرعة دون تراكم.

3. تقسيم العمل والرقابة التبادلية: يجب أن تقوم الإدارة بتقسيم العمل بين الموظفين، وأن كل موظف يُراقب عمل الموظف الآخر.

4. التخصّص والرقابة الشّخصية: أي أن يكون الموظف مؤهلاً تأهيلاً كافياً، وعلى دراية كافية بالشركة وعملها.



## 2.1.5 أهمية نظام الرقابة الداخلية:

يُعدّ نظام الرقابة الداخلية أداةً فعّالةً للتأكد من حسن تنفيذ السياسات الموضوعة من قِبل الإدارة على أعلى درجةٍ من الكفاءة والفاعلية، والتي تُضمن تحقيق الأهداف المتعلقة بِعدالة القوائم المالية، وتوفير تأكيدٍ معقولٍ بأنّ هذه البيانات المالية تمثل الواقع تمثيلاً صادقاً، هذا إلى جانب حماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام (مالك، 2017).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث (محمدي، 2019) أبرز أهمية الرقابة الداخلية على النحو الآتي:

1. يرتبط نظام الرقابة الداخلية بالعملية الإدارية في الشركة؛ لأنّ كلاً من التخطيط والتنظيم والتوجيه يُؤثرون ويتأثرون بالرقابة، أي أنّ هنالك تفاعلاً مُشتركاً بين هذه الأنشطة بما يحقق الأهداف التي تسعى إليها الشركة.

2. تُمثّل عملية الرقابة الداخلية الحصيَلة النهائية للأنشطة ومهام الشركة، حيث يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها.

3. يتطلّب تنفيذ الرقابة وجودَ هيكلٍ تنظيميٍّ يوضّح تبعية عمل موظفي الشركة، ممّا يعني مراقبة كلّ موظفٍ من قِبل مسؤوله.

4. إنّ الخطأ الصغير إنّ لم يُكتشف في يومه فإنّه يصبح خطأً كبيراً في اليوم الذي يليه؛ ولهذا فإنّ نظام الرقابة الداخلية يُمكن المدربين من التحكّم والكشف عن الأخطاء في وقتها ومحاولة حلّها والتغلّب عليها.

5. إنّ الإدارة المعاصرة تتميز بالتعقيد الشديد في جميع نواحيها الفنية والسلوكية؛ لهذا من الصعب السيطرة على هذا التعقيد؛ ومن هنا فإنّ نظام الرقابة الداخلية جاء كأحد القنوات الرسمية لتواصل المؤسسة، هذا إلى جانب التجاوب السريع مع التغييرات البيئية.

## 2.1.6 مقومات نظام الرقابة الداخلية:

رغبةً في أنّ يكون هنالك نظاماً للرقابة الداخلية فعّالاً؛ لا بدّ من وجود مجموعة من المقومات تتمثّل بالآتي (شعت، 2017):

1. هيكل تنظيمي: يتم من خلاله تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة.

2. نظام مالي: يشمل إجراءات واضحة يُعتمد عليها في تسجيل العمليات المالية، والمحافظة على أصول الشركة من السرقة والاختلاس.

3. نظام الإشراف والمتابعة لجميع أنشطة الشركة: يتركز بشكل أساسي على وجود نظام مراجعة داخلية للتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات.

4. الكوادر البشرية: ويكون ذلك من خلال توفير موظفين أكفاء مخلصين بالشكل الذي يضمن نجاح تنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

#### 2.1.7 أدوات الرقابة الداخلية:

هناك عدة أدوات وأساليب يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه، ومن أهمها (أبو صافي، 2019):

1. الموازنات التخطيطية: تُعدّ الموازنات التخطيطية بمثابة تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال الفترة الزمنية القادمة.

2. الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: تُعدّ وسيلة لإظهار إنجازات الشركة على شكل رسوم وأشكال بيانية يتم عرضها على الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة.

3. تقارير الكفاية الدورية: تقارير يُمكن من خلالها الحكم على كفاءة الإدارة، من خلال مقارنة البيانات المالية الفعلية لكل فترة، مع الأرقام المستهدفة الموضوعة منذ البداية.

4. دراسات الحركة والزمن: هي إحدى وسائل الرقابة الإدارية التي يتم من خلالها دراسة كافة الخطوات التي يُنفذها الموظفون، والعمل على استبعاد الخطوات غير الضرورية بالشكل الذي يحقق الكفاءة والإنتاجية، وتخفيض التكاليف.

5. البرامج التدريبية للموارد البشرية: تهدف هذه البرامج إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية عن طريق إمدادهم بكلّ ما هو جديد ومتطور لمواكبة التطور المستمرّ.

### 2.1.8 معايير قوة نظام الرقابة الداخلية:

قدمت لجنة (COSO) مجموعةً من المعايير التي يجب توفرها في كلّ نظام للرقابة الداخلية لكي يكون نظامًا سليمًا قويًا (سنا، 2015):

1. معيار ضرورة فهم الإدارة وإدراكها للهدف من هيكل الرقابة الداخلية: يجب على إدارة الشركة أن تكون على دراية تامة بأهميّة وجود هيكلٍ فعّالٍ لنظام الرقابة الداخلية؛ نظراً لأهميته في إعداد ونشر قوائم مالية عادلة يمكن الثقة بها والاعتماد عليها.

2. معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية: أي يجب أن تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتشغيله بمكوناته الخمسة.

3. معيار فعالية كلّ جزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية، ويشمل:

- معيار فعالية بيئة الرقابة: تتوقّف فعاليتها على سياسات مجلس إدارة الشركة، ومدى اقتناعهم بأهميّة وجود هيكلٍ فعّالٍ لنظام الرقابة الداخلية.
- معيار فعالية تقييم المخاطر: أي قدرة الشركة على تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية، واتخاذ الاجراءات اللازمة للتغلب على هذه المخاطر.
- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصال: أي أن تمتلك إدارة الشركة نظام معلومات فعّالاً يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات الإدارية في الشركة لضمان تحقيق أهدافها.
- معيار فعالية المتابعة المستمرة لمكونات نظام الرقابة: أي أن تقوم إدارة الشركة بالمتابعة والتقييم المستمرّ لجميع مكونات نظام الرقابة الداخلية؛ الأمر الذي يُسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية.

4. معيار كفاءة إدارة التدقيق الداخلي: أي أن يكون لدى الشركة قسم مستقلّ للتدقيق الداخلي، بحيث يشمل هذا القسم على موظّفين يمتلكون أعلى درجة من الخبرات والمؤهلات الكافية التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

5. مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها: وهذا المعيار من أهمّ الركائز التي يتمّ بناءً عليها تصميمُ نظام رقابةٍ داخليةٍ فعّالٍ.

## 2.1.9 مجالات الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم مجالات الرقابة الداخلية وفقاً للهدف المراد تحقيقه منها إلى ثلاثة مجالاتٍ أساسية، هي (ميلود، 2014):

1. الرقابة المحاسبية: يهدف نظام الرقابة الداخلية ضمن هذا المجال إلى التحقق من أن كلّ عمليات الشركة تمّ تسجيلها بالدفاتر المحاسبية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وضمن نظام تفويض السلطات والمسؤوليات، الأمر الذي يضمن دقة المعلومات المحاسبية التي تُعرض في القوائم المالية.

2. الرقابة الإدارية: في هذا المجال، يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى التأكد من تحقيق الكفاءة الإنتاجية، التي تعتمد في سبيل تحقيقها على مجموعة من الوسائل، أهمها: الكشف الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.

3. الضبط الداخلي: الهدف من نظام الرقابة الداخلية هنا هو التأكد من حماية أصول الشركة من الاختلاس والضياع. ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، هذا إلى جانب تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

## 2.1.10 الرقابة الداخلية في ظلّ معايير التدقيق الدولية:

أشارت معايير التدقيق الدولية إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية للمدقق، للتأكد من سلامة هذا النظام وفعالته في المؤسسة التي يعمل على تدقيقها، حيث جاء معيار التدقيق الدولي (ISA No. 400) بعنوان: تقييم المخاطر والرقابة الداخلية (Risk Assessment and Internal Control)، ويمكن تلخيص أهمّ بنوده والمتعلقة بنظام الرقابة الداخلية كما يلي (ISA No. 400, 2004):

1. الهدف من المعيار: وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، وعلى مخاطر التدقيق ومكوناتها: المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر عدم الاكتشاف.

2. ينبغي للمدقق الحصول على فهم كافٍ للنظام المحاسبي، ولنظام الرقابة الداخلية؛ لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها. وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها خُفّضت إلى المستوى الأدنى المقبول.

3. إنَّ تعبير نظام الرقابة الداخلية، يعني كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة الشركة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى الهدف؛ وهو إدارة العمل بشكلٍ منظمٍ وكفؤ، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع الاحتيال والخطأ بل السرعة في اكتشافه، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب. ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على أمور أبعد من تلك المتصلة مباشرةً بوظائف النظام المحاسبي، وهي:

- بيئة الرقابة: وتعني الموقف العام للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في الشركة. إنَّ لبيئة الرقابة تأثيراً على فعالية بعض إجراءات الرقابة، مثل تلك التي تستخدم الموازنات التقديرية بشكلٍ محكمٍ، وتوظف التدقيق الداخلي بشكلٍ فعالٍ، فإنَّ ذلك سيعزز بدرجةٍ جيدةٍ لبعض إجراءات الرقابة، ومع ذلك فإنَّ البيئة القوية لا تستطيع وحدها ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ وتتضمن العوامل التي تنعكس على بيئة الرقابة في الآتي:

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل.
- الهيكل التنظيمي للشركة وطرق إعطاء الصلاحيات والمسؤوليات.
- نظام الرقابة الإدارية، والمتضمن وظيفة التدقيق الداخلية، والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل المهام.
- إجراءات الرقابة: وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدها الإدارة، إضافةً إلى بيئة الرقابة؛ لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالشركة، وتتضمن إجراءات الرقابة المحددة ما يلي:
  - تقديم التقارير واختبار المطابقات وتأييدها.
  - فحص الدقة الحسابية للسجلات.
  - السيطرة على تطبيقات نُظم معلومات الحاسوب وبيئتها.

4. تتعلّق الضوابط الداخلية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي بتحقيق الأهداف الآتية:

- أنَّ المعاملات تُنفذ بحسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة.
- أنَّ كافة المعاملات والأحداث الأخرى تُسجّل فوراً بالمبلغ الصحيح، وفي الحسابات الملائمة، وفي الفترة المالية التي تعود لها؛ وذلك لغرض إتاحة الفرصة لإعداد البيانات المالية طبقاً للإطار المحدد لإعداد التقارير المالية.
- الوصول إلى الأصول والسجلات مسموح به فقط وذلك بتفويضٍ من الإدارة.

- مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة فعلاً، وذلك في فتراتٍ دوريةٍ، واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أيّ فروقات.

5. يحصل المدقق عادة على فهم للنظام المحاسبيّ ولنظام الرقابة الداخلية، ذات الأهمية لعملية التدقيق، من خلال خبرته السابقة مع الشركة، إضافةً إلى يلي:

- الاستفسارات من الإدارات ذات العلاقة ومن المشرفين والموظفين الآخرين في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للشركة، إضافةً إلى الرجوع للوثائق، ومنها أدلة الإجراءات ودليل وصف العمل وخرائط التدفق.

- فحص الوثائق والسجلات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبيّ ونظام الرقابة الداخلية.  
- ملاحظة أنشطة الشركة وعملياتها، ومن ضمنها ملاحظة الهيكل التنظيمي لعمليات الحاسوب وأفراد الإدارة وطبيعة معالجة المعاملات.

6. ينبغي للمدقق أن يحصلَ على فهمٍ كافٍ للبيئة الرقابية؛ لتقييم مواقف وإدراك أفعال الإدارة تجاه الضوابط الداخلية وأهميتها في الشركة.

7. تجري اختبارات الرقابة؛ لغرض الحصول على أدلة إثبات تخصّ فعالية ما يلي:  
- تصميم النظام المحاسبيّ ونظام الرقابة الداخلية؛ وذلك لبيان أنّ هذه الأنظمة مُصمّمة بشكل ملائم، لمنع الأخطاء الهامة أو اكتشافها، ومن ثمّ تصحيحها.  
- كيفية عمل الرقابة الداخلية خلال الفترة.

8. نتيجةً لحصول المدقق على فهم للنظام المحاسبيّ ولنظام الرقابة الداخلية وإجراءات اختبارات الرقابة؛ فإن المدقق قد يطّلع على وجود نقاط ضعف في هذه الأنظمة. وعلى المدقق إعلام الإدارة، وبالسّرعَة الممكنة وإلى المستوى المناسب للمسؤولية، بنقاط الضعف الرئيسة في تصميم النظام المحاسبيّ أو تشغيله ونظام الرقابة الداخلية، اللذين اطلّع عليهما. ويتم إبلاغ الإدارة بنقاط الضعف التي تمّ ملاحظتها بشكل مكتوب.

وبناءً على الإطار النظري المتعلق بنظام الرقابة الداخلية، فإنّ الباحث استخدم في دراسته طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال مؤشراتٍ مُنبثقةٍ عن القوائم المالية ومن قواعد الحوكمة، وعلى حدّ علم الباحث لم يسبق أن تمّ دراسة قوة نظام الرقابة الداخلية بهذه الطريقة، حيث جرت العادة بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الاستبانة التي تُوزع على الشركات.

## 2.2 المبحث الثاني: الحوكمة في فلسطين (الحوكمة، 2009)

### 2.2.1 مفهوم الحوكمة:

أصدرت اللجنة الوطنية في دولة فلسطين في العام (2009م) مدونة قواعد حوكمة الشركات؛ نظراً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، والاهتمام المتزايد من قبل دول العالم المختلفة، ومن قبل المؤسسات الدولية.

تشكلت اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في فلسطين، والتي تضم ممثلين عن جهات رقابية واقتصادية وقانونية وأكاديمية متنوعة، وقد تم تعريف حوكمة الشركات كما يلي:

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة".

### 2.2.2 الهدف من تطبيق مدونة قواعد الحوكمة:

تهدف قواعد الحوكمة - بشكل خاص - إلى تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة، وتحسين أداء الشركات، ورفع القدرة على المنافسة، ورفع قيمة الشركة، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح الآخرين في الشركة، كما تساعد الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال رفع ثقة المتعاملين بالشركة، وتعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار.

### 2.2.3 نطاق تطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات:

تتطبق قواعد الحوكمة على الشركات التي تنطوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها. وعليه تسري مدونة قواعد حوكمة الشركات على الشركات المساهمة العامة (المدرجة وغير المدرجة)، وبورصة فلسطين، وشركات الرهن العقاري، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الأوراق المالية، مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة لقطاعات معينة عن الجهات الرقابية المختصة عند متابعة تطبيق الشركات ذات العلاقة لهذه المدونة.

## 2.2.4 مكونات قواعد حوكمة الشركات:

تتكون قواعد حوكمة الشركات مما يلي:

1. اجتماع الهيئة العامة: تُوجّه الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية من قبل مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب مدقق الحسابات، ويحقّ للمساهمين الذين يحملون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة الطلب من مجلس الإدارة الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي، ويحقّ للمساهمين الذين يحملون أقلّ من (15%) من أسهم الشركة الطلب من مراقب الشركات، أو مدقق الحسابات الخارجي للطلب من مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي.

2. حقوق المساهمين المتكافئة: يضمن مجلس الإدارة أنّ كلّ المساهمين بما في ذلك صغارهم والمساهمين المُقيمين خارج فلسطين بكافة الحقوق المُخولة لهم بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية.

3. إدارة الشركة: يجب أن يتولّى مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة، ولا يزيد على أحد عشر، كما يجب ألا تزيد مدة المجلس على أربع سنوات، وتنتهي بانتخاب مجلس جديد، كما يجب أن يتفرّع عن مجلس الإدارة لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة الحوكمة. يجب تعيين مدير عام الشركة من ذوي الكفاءة والخبرة والنزاهة وفق مواصفات يُحددها مجلس الإدارة، وألا يرتبط برئيس المجلس أو أحد أعضائه علاقة قرابة دون الدرجة الثالثة.

4. التدقيق: تُرفع لجنة التدقيق التقارير إلى مجلس الإدارة، عن كلّ الأمور التي تدخل ضمن صلاحياتها، وذلك لتمكينه من القيام بمهمته في الرقابة على الإدارة التنفيذية، وفي توفير المعلومات الواضحة والموثوقة التي ستوجه المساهمين والمستثمرين، كما يجب تعيين مدقق حسابات خارجي من قبل الهيئة العامة؛ ويتمّ ذلك بناءً على تنسيب مجلس الإدارة المستند إلى ترشيح لجنة التدقيق مع تحديد أتعابه السنوية.

5. الإفصاح والشفافية: يجب على الشركة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، سواء فيما يتعلّق بالإفصاح اليوميّ عن الأمور الجوهرية، أم الإفصاح الدوريّ عن البيانات المالية، وما يتوجّب أن يتضمّنه التقرير السنويّ لمجلس الإدارة، وذلك للتأكد من أنّ أصحاب القرار في الشركة يتخذون القرارات الصّحيحة، ولمساعدة أصحاب العلاقة الخارجيين



كالمساهمين والمستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار السليم بشأن المكان الذين يُودعون فيه أموالهم، وكذلك للحدّ من حالات الاحتيال والفساد والإشاعات.

6. أصحاب المصالح الآخرون في الشركة: يُقصد بهم موظفوا الشركة وزبائنها ودائنوها وأي شخص آخر له ثمة علاقة مع الشركة، كما يُحبذ أن تضع الشركة آلية مناسبة تمكنها من معاملة أصحاب المصالح الآخرين بالتساوي، ودون تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو الدين.

## 2.2.5 مبادئ قواعد حوكمة الشركات:

تحتوي قواعد حوكمة الشركات على المبادئ الرئيسة الآتية:

1. العدالة والنزاهة في معاملة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين كالموظفين والدائنين.
2. الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية، وبشكل يُمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضعية الشركة ومستوى أدائها.
3. المساواة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
4. المسؤولية، من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

## 2.3 المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي

### 2.3.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

هو إظهار كافة المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون تضليل، ويعني أن تُظهر الشركة كافة المعلومات التي تؤثر على موقف مُستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرار معين يتعلّق بالشركة، كما يتطلّب الإفصاح عموماً أن تحتوي القوائم المالية على كلّ المعلومات المحاسبية الهامة التي تظهر الشركة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظلّ الظروف البيئية المحيطة بها والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر وتتأثر بها (كرجي، 2017).

كما وتمّ تعريفه بأنه "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين والمهتمين بشكلٍ مضمونٍ وصحيحٍ وملائمٍ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات. لذلك فهو يشتمل المُستخدمين الداخليين والخارجيين في آنٍ واحدٍ" (بلال، 2018).

ركز معيار المحاسبة الدوليّ (IAS 1) على الإفصاح المحاسبيّ من خلال عرض القوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز الماليّ، وقائمة الربح أو الخسارة، والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أيضاً الإفصاح عن بنود مستقلة أخرى، إما في هذه القوائم أو في الإيضاحات التي تفصح عن المعلومات المطلوبة التي لم تُعرض في القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإفصاح عن المعلومات والافتراضات التي تضعها في المستقبل، والإفصاح عن رأس المال، والإفصاحات الأخرى (IAS 1, 1974).

### 2.3.2 أهداف الإفصاح المحاسبيّ:

تتعدّد الأهداف المنشودة من وراء الإفصاح المحاسبيّ، ويمكن إجمال أهمّ هذه الأهداف كما يلي (ميلود، 2014):

1. عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورةٍ خاليةٍ من التضليل وبشكلٍ يُظهر المركز الماليّ للشركة.
2. معرفة الوضع الماليّ للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركة.
3. سرد جميع المعلومات الأساسية التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية حتى تكون مفيدةً لمستخدميها من جميع الفئات من مُودعين ومُساهمين ومُستثمرين ومُقرضين.

### 2.3.3 أنواع الإفصاح المحاسبيّ:

إنّ الإفصاح المحاسبيّ ينقسم إلى ثلاثة أنواعٍ رئيسيةٍ (الداعور، 2019):

#### 1. الإفصاح حسب كميّة المعلومات ويتضمّن الأشكال الآتية:

- الإفصاح الكامل (Full Disclosure): هو شمولية التقارير المالية وأهميّة تغطيتها لأيّ معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، وأهميّة هذا النوع من الإفصاح من أهميّة القوائم المالية باعتبارها مصدراً أساسياً يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى

نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتدّ إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي لها أثر على مُستخدميها.

- الإفصاح العادل (Fair Disclosure): يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ذات العلاقة بالقوائم والتقارير المالية والمعلومات المحاسبية والمالية التي تحتويها. إذ يتوجّب أن تكون القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يقدم مصلحة طرف معين على طرف آخر ولا يتحيز لطرف دون غيره.

- الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure): يُعدّ هذا النوع أكثر استخداماً، ويشير إلى الحدّ الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية، وهو عبارة عن الإفصاح عن الحزمة المتكاملة من المعلومات المالية عن الشركة التي توفّر جميع المعلومات الأساسية التي يحتاجها المُستخدمون لفهم الوضع الماليّ، ويحتاج المستخدمون إلى مستوى كافٍ من الإفصاح لاتخاذ قراراتٍ جيّدة بشأن ما إذا كان يجب عليه الاستثمار أو تقديم انتمان إلى شركة، وعندما يكون هناك مستوى غير كافٍ من الإفصاح يمكن أن يعني ذلك محاولات الإدارة عن عمد في تضليل المجتمع الاستثماريّ والمعني بالمعلومات المالية.

- الإفصاح الملائم (Appropriate Disclosure): هو الإفصاح الذي يشير إلى حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهمّ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط، بل الأهمّ من ذلك أن تكون تلك المعلومات ذات قيمةٍ ومنفعةٍ بالنسبة لقرارات المستخدمين من مستثمرين وغيرهم، وكذلك أن تتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.

## 2. الإفصاح المحاسبيّ حسب طبيعة المُستثمر، ويتضمّن الأشكال الآتية:

- الإفصاح التثقيفي: ظهر هذا النوع بسبب تزايد أهميّة المعلومات الملائمة، فقد ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلية للمؤسسة.

- الإفصاح الإعلامي: يعكس الاتجاه الحديث للإفصاح المحاسبّي، وقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهميّة الملاءمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، وهو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ويلاحظ أنّ هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحدّ من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلوماتٍ إضافيةٍ بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى.

- الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المجتمع المالي؛ خصوصاً المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على الفهم والإدراك لاستخدام المعلومات المالية، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحيادية والعدالة.

### 3. الإفصاح حسب درجة الالتزام ويتضمن الأشكال الآتية:

- الإفصاح الإجمالي: يُقصد بأنه تُوجد هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير أو الأسس التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية، وكذلك تحدد نوع وكمية المعلومات التي تحوي هذه القوائم والتقارير، إذ يهدف الإفصاح الإجمالي إلى تحقيق المصلحة العامة.
- الإفصاح الاختياري: يُقصد به أن للمديرين معلوماتٍ عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم، لذا لديهم الحافز للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بحيث يهدف إلى تحقيق مصلحة ذاتية، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة.

### 2.3.4 متطلبات الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل تُوجد مجموعة من المقومات والمتطلبات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها واتباعها كما يلي (صالح، 2019):

1. القوائم المالية: يتم إظهار المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل هذه القوائم وترتيبها، وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب وتبويب بنود الأصول والالتزامات إلى أصول ثابتة ومتداولة والتزامات ثابتة ومتداولة، أو أصول نقدية وغير نقدية والتزامات نقدية وغير نقدية أو تُطرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل.

2. الملاحظات والهوامش والإيضاحات: يتم استخدام تلك الملاحظات لتوضيح معلومات أقل أهمية أو تفسيرها أو إضافتها، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3. تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس الإدارة: يتم من خلال تقرير المراجع الخارجي إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية؛ وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين

في المعلومات المنشورة، في حين يستند تقرير مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

4. استخدام المصطلحات والعرض المفصل: تُعدّ المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة للبنود في تلك القوائم، على زيادة فهم القارئ وإزالة الغموض فيها، ونظراً لمحدودية إدراك العنصر البشري ونطاق عنايته؛ لذلك على البيانات المحاسبية أن تكون مُلخّصة لتصبح ذات معنى وفائدة، ويعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها والبنود التي ستُعرض بشكل مُفصل على أهداف الإبلاغ المالي والأهمية النسبية للبند.

### 2.3.5 اتجاهات الإفصاح المحاسبي:

وُجد الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق هدف معين، ويختلف هدف الإفصاح وفقاً للمستثمر المُستهدف بقراءة القوائم المالية، وعليه فإنه يوجد اتجاهان في الإفصاح، هما (العلو، 2008):

1. الاتجاه التقليدي في الإفصاح: وهو ذلك الاتجاه الذي يَستهدف المُستثمر الذي يكون على معرفة بسيطة باستخدام القوائم المالية؛ فيعمل هذا الاتجاه على عرض المعلومة للمستثمر بأعلى درجة من الموضوعية، بحيث تكون مفهومةً له، مع البُعد في تقديم المعلومات التي تعكس درجةً كبيرةً من عدم التأكد؛ وذلك لحماية المُستثمر من التعامل غير العادل في السّوق المالي.

2. الاتجاه المعاصر في الإفصاح: لا يقتصر هذا النوع من الإفصاح على تقديم المعلومات بأعلى درجة من الموضوعية للمُستثمر العادي، بل يتسع ذلك إلى تقديم المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى دراسةٍ وخبرةٍ لفهمها، والتي يعتمد عليها المستثمرون الواعون والمُحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن الأمثلة على ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغييرات مستويات الأسعار، وإعداد التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج، وإعداد التقارير المرحلية، ونصيب الأسهم من الربح.

## 2.3.6 الإفصاح المحاسبي بموجب معايير المحاسبة الدولية:

أولاً: الإفصاح بموجب المعيار (IAS 1)، عرض القوائم المالية:

يحدد هذا المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام؛ وذلك لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية للشركة في الفترات السابقة ومع القوائم المالية للشركات الأخرى. فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية، والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها، بحيث يتضمّن المعيارُ مُلخّصاً بما يلي (IAS No. 1, 1974):

1. يُفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدرٍ معقولٍ من العناية والاهتمام.

2. تتضمّن الإيضاحات معلوماتٍ إضافيةً عن تلك المعروضة في قائمة المركز الماليّ، وقائمة الأرباح والخسائر، وقائمة الدخل الشّامل الآخر، وقائمة التغييرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفّقات النقدية، بحيث تُوفّر الإيضاحات وصفاً سردياً أو تفصيليّاً للبنود المعروضة في تلك القوائم، ومعلومات حول البنود غير المؤهلة للإثبات في تلك القوائم، وتشمل السياسات المحاسبية المهمّة.

3. قائمة الدخل الشّامل الآخر، وتشمل بنود الدخل والمصروفات بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف التي لا تكون مثبتةً ضمن الربح أو الخسارة وفقاً لما هو مطلوب أو مسموح به بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى.

4. يجب على الشركة أن تعرض جميع القوائم المالية في المجموعة الكاملة من القوائم المالية بدرجةٍ متساويةٍ من الأهميّة.

5. يجب أن تُعرض القوائم المالية بعدالة قائمة المركز الماليّ، والأرباح والخسائر، والتدفّقات النقدية للشركة. ويتطلب العرض العادل تعبيراً صادقاً عن آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقاً للتعريفات وضوابط الإثبات المتعلقة بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المحددة، ويُفترض أن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع إفصاحٍ إضافيٍّ عند الضرورة قوائم مالية تُحقّقُ عرضاً عادلاً.

6. يجب على الإدارة في حال إعداد القوائم المالية إجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرارية، ويجب عليها أن تُعدّ القوائم المالية على أساس ذلك ما لم تنوّ الإدارة تصفية الشركة، وفي حال لا يوجد تأكيد من الإدارة على الاستمرارية، فإنها يجب أن تفصّح عن حالات عدم التأكد تلك.

7. يجب على الشركة أن تعرض معلوماتٍ مقارنةً تتعلّق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تمّ الإفصاح عنها في القوائم المالية للفترة الحالية.

### ثانياً: الإفصاح بموجب المعيار (IAS 24)، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة:

يجب أن تتضمن القوائم المالية للشركة الإفصاح الضّروريّ لتوجيه الاهتمام إلى احتمال أن يكون مركزها الماليّ، والأرباح أو الخسائر قد تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة، ومعاملات وأرصده قائمة، بما في ذلك الارتباطات مع مثل هذه الأطراف، بحيث يمكن تلخيص الإفصاحات بالمعيار، على النحو الآتي (IAS No. 24, 2009):

1. يجب الإفصاح عن العلاقات بين الشركة الأم ومنشأتها التابعة، بغضّ النظر عما إذا كانت هنالك معاملات بينهما، ويجب أن تقوم أيّ شركة بالإفصاح عن اسم الشركة التي تُعدّ أمّاً لها، والإفصاح عن الطرف الذي تنتهي عنده السيطرة إذا كان مختلفاً عن الشركة الأمّ.

2. يجب أن تفصّح الشركة عن تعويضات موظّفي الإدارة الرئيسيّين على شكل مجموع، وذلك للفئات التالية: منافع الموظّفين قصيرة الأجل، ومنافع ما بعد انتهاء الخدمة، والمنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع نهاية الخدمة، المدفوعات على أساس الأسهم.

3. إذا كان للشركة معاملات مع أطراف ذات علاقة خلال الفترات التي تغطّيها القوائم المالية فيجب عليها أن تفصّح عن طبيعة العلاقة مع الأطراف الأخرى، إضافة إلى المعلومات والأرصدة القائمة بما في ذلك الارتباطات التي تُعدّ ضروريةً ليفهم المستخدمون الأثر المحتمل للعلاقة على القوائم المالية.

4. يمكن الإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكلٍ تجميعيّ، إلا إذا كان الإفصاح المنفصل ضرورياً لفهم آثار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للشركة.

### ثالثاً: الإفصاح بموجب المعيار (IFRS 7)، الإفصاح عن الأدوات المالية:

أشار (بلال، 2018) إلى أنّ تطور وسائل الاتصال، وعولمة النشاط الاقتصاديّ، وتعزيز حرّية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، قد أسهم في نشوء أدواتٍ ماليةٍ جديدةٍ، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوّط الماليّ أو لأغراض إدارة السيولة، ممّا جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية توضع قواعد وأسساً للإفصاح عنها؛ وذلك بهدف تعزيز خاصّية الملاءمة المعروضة في التقارير المالية؛ ولهذا تمّ إصدار المعيار (IFRS 7) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلّق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهذا يعني إلغاء كافة البنود المتعلّقة بالإفصاح من المعيار (IAS 32)، أما الأجزاء المتبقية منه، فتتعلّق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار (IAS 30) المتعلّق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كلّ الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيارٍ جديدٍ.

هدف معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ (IFRS 7)، إلى بيان مُتطلبات الإفصاح المتعلّقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

1. تقييم الأهمّية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء الماليّ للمؤسسة.
2. إبراز المعلومات المتعلّقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، والطريقة التي يمكن إدارة المخاطر بها.
3. تُعدّ متطلبات معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ (IFRS 7) " الأدوات المالية - الإفصاح " مكملةً للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدوليّ (IAS 32, 39).

يتطلب معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ (IFRS 7)، بأنّ المؤسسة تعمل على تجميع أدواتها المالية في فئاتٍ مماثلةٍ (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات الآتية:

1. الإفصاح عن طبيعة التدفّقات النقدية ومقاديرها، وظروف عدم التأكد المحيطة بها، والمتعلّقة بالأدوات المالية.



2. أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

3. معلومات عن أهمية الأدوات المالية.

4. معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يُتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية، سواء تمّ عرض هذه الأدوات في الميزانية أم لم يتمّ عرضها.

### 2.3.7 جودة الإفصاح المحاسبي:

لا شك في أنّ أحد طرق قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ أو قياس جودة التقارير المالية، هو القياس من خلال خصائص المعلومات المحاسبية، بحيث إنّ هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ اعتمدت على الخصائص النوعية للمعلومات للوصول إلى جودة التقارير المالية لتدعيم اتخاذ القرارات. وحتى يُحقّق الإفصاح المحاسبيّ الأهداف المرجوة منه يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية المُفصّح عنها بمجموعة من الخصائص التي تميّز بها، والتي يمكن تلخيصها بما يلي (بوزيد، 2013):

1. الملاءمة: حتّى تكون المعلومة المحاسبية مُلائمةً، أي أن تكون قادرةً على التأثير على قرار المستثمر، يجب أن يتوفّر بها ثلاث خصائص، هي:

- توقيت المعلومة: أي أن تتوفّر المعلومة المحاسبية للمستخدم بالوقت المناسب، وللجميع دون استثناء قبل أن تفقد قيمتها وتأثيرها على قرار المستثمر.

- التغذية العكسيّة: أي أنه يمكن استخدام المعلومة المحاسبية في مختلف الظروف وجميع الحالات بالشكل الذي يمكن من خلاله تقييم الأحداث السابقة، هذا إلى جانب تقييمها وتصحيحها.

- القدرة على التنبؤ: أي أنه يمكن من خلال المعلومة المحاسبية اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤيّة بالمستقبل، وأن تكون صالحةً ومفيدةً في تصميم نماذج للتنبؤ بالوضع الماليّ المستقبليّ للشركة.

2. الموثوقية: أي أنّه يجب أن تُعرض المعلومة المحاسبية بأمانةٍ وموضوعيةٍ. وحتى تتوفّر هذه الخاصيّة في المعلومة المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومة قابلةً للتحقق، أي أن تكون ذات دلالةٍ محددةٍ، هذا إلى جانب استقلاليتها. فإذا استخدم ثلاثة مراجعين قانونيين الطرق والأساليب

نفسها للحصول على هذه المعلومة فيجب أن يحصلوا على النتيجة نفسها، الأمر الذي يؤكد موضوعية المعلومة وملاءمتها في اتخاذ القرارات.

3. حيادية المعلومة: أي ألا يتم عرض المعلومة المحاسبية بشكل مُتحيز لصالح جهة معينة على حساب جهة أخرى. ويجب عند صياغة المعايير المحاسبية وتطبيقها الاهتمام بملاءمة هذه المعلومة، إمكانية الاعتماد عليها في الحصول على النتائج الاقتصادية المناسبة من وراء تطبيق هذه المعايير المتعلقة بعرض هذه المعلومة بشكلٍ حياديٍّ غير متحيزٍ.

4. الصّدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية: يعكس مفهوم الموضوعية في القياس أن تعكس المعلومات المحاسبية المضمونَ والجوهرَ، وليس مجرد الشكل، ولتحقيق ذلك يجب تجنب نوعين من التحيز، هما: التحيز في القياس الذي ينشأ نتيجة استخدام سياسة معينة كتحقيق الأصول بالتكلفة التاريخية أو اتباع سياسة الحَيطة والحذر، بالإضافة إلى التحيز في قيم بنود القوائم المالية الذي إما إن يكون مقصوداً من قبل المحاسب أو غير مقصودٍ نتيجة قلة خبرته.

5. القابلية للتحقق: أي أن استخدام المراجعين الخارجيين للطرق والأساليب نفسها التي اتبعتها الشركة للحصول على المعلومة المحاسبية سيؤدي إلى حصولهم على النتيجة نفسها.

6. قابلية المعلومة للمقارنة: حتى يتحقق ذلك يجب إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغييرات في هذه السياسات، هذا إلى جانب ضرورة إدراك المستخدم الاختلاف في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة للعمليات المالية المتشابهة للشركة نفسها، وبينها وبين الشركات الأخرى.

7. قابلية المعلومة للفهم والاستيعاب: لكي يتحقق ذلك يجب أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأنشطة الاقتصادية، وأن يكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومة، ويجب عرض كافة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بغض النظر عن تعقيدها بطريقة ملائمة يسهل فهمها من قبل المستخدمين.

## 2.3.8 طرق قياس جودة الإفصاح المحاسبي:

أشار الباحث (عبد العظيم، 2017) في دراسته حول الطرق التي استُخدمت لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، صنّفها إلى ست طرق - استناداً إلى أبحاث ودراسات أُعدت سابقاً - كما يلي:

1. قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتماداً على احتياجات مُستخدمي القوائم المالية: هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتمدت على تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المالية، إلا أنّ هذا يعني صعوبة قياس جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك نتيجة لتعدد المستخدمين، لأنّ لهم أولوياتٍ متباينةً، وبالتالي الحكم على جودة الإفصاح يختلف من مستخدم لآخر، فالمستخدمون المختلفون لا يتشابهون في تفضيلاتهم (Botosan, 2004) (Schipper, & Vincent, 2003) (Dechow, & Dichev, 2002) (Daske, & Gebhardt, 2006).

2. قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتماداً على نوع المعايير المحاسبية الدولية التي تطبقها الشركة: اعتمدت هذه الطريقة على نوع المعايير المحاسبية التي تطبقها الشركة، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بفعالية المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، إلا أنّ هناك بعض الدراسات التطبيقية أظهرت نتائج متناقضةً حول مدى إسهام المعايير المحاسبية في إقرار فائدة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، فعلى سبيل المثال عند إجراء دراسةٍ مقارنةٍ بين تأثير تبني تطبيق (IFRS)، مقارنةً بتأثير تطبيق (US GAAP) على جودة التقارير المالية، يتضح أنّ بعض النتائج أظهرت أنّ الفروق بينهما ضئيلة، كما أنّ إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية يتعدّى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية. ومن ناحية أخرى فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ الالتزام بالمعايير المحاسبية لا يعني بالضرورة أنّ التقارير خالية من التلاعب، فقد تتلاعب إدارة الشركة في الأرباح لتفادي إعلان الخسائر، أو لتخفيض الضريبة أو للتأثير على سعر الأسهم، أو لإعداد تقاريرٍ ماليةٍ احتياليةٍ لإخفاء الجرائم مثل الرشوة أو التصرفات غير الشرعية (Barth et al., 2008) (Meulen et al., 2007) (2016، تامر) (Saleh et al., 2005) (Leuz, 2003) (Psaros, & Trotman, 2004).

3. قياس جودة الإفصاح المحاسبي اعتماداً على كمية المعلومات المُفصّل عنها: اعتبرت هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي أنّ كمية الإفصاح تُعبّر عن جودة الإفصاح، وكلما ازدادت كمية الإفصاح دلّ ذلك على زيادة جودة التقارير المالية، إلا أنّ كمية الإفصاح لا تُعبّر في جميع الحالات عن جودة الإفصاح، فبعض التقارير تكون مختصرة، ولكن واضحة، والبعض الآخر يكون

مفصلاً ولكن غير مفهوم، كما أنه لا يُعدّ كبير التقرير أو طوله مؤشراً على القابلية للفهم، ومع ذلك فقد ازدادت كميّة الإفصاح بدرجة كبيرة بالشكل الذي أدى إلى زيادة حجم التقارير المالية، حيث أصبح حجم التقرير وفقاً لـ (IFRS) في حدود (200) صفحة، بينما حوالي (300) صفحة وفقاً لـ (US GAAP)، الأمر الذي أدى إلى ظهور الشكاوى من جانب مُستخدمي التقارير المالية بسبب زيادة عبء الإفصاح وعدم الاستفادة من كلّ هذه المعلومات التي يتمّ الإفصاح عنها (Cheney, 2013) (Beattie et al., 2004) (Baretta, & Bozzolan, 2004) (أبو طالب، 2014).

4. قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ اعتماداً على الإفصاح عن بنود محددة بالتقرير الماليّ: اعتمدت هذه الطريقة على قياس جودة التقارير المالية من خلال التركيز على التعمق في نوعية عناصر محددة في التقرير السنوي وتأثيرها على قرارات المستثمرين، مثل التركيز على محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، أو دراسة العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات وجودة الإفصاح المحاسبيّ، أو العلاقة بين تبني الشركة آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، أو العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبيّ (Cohen et al., 2004) (Hirst et al., 2004) (Baretta, & Bozzolan, 2004) (حسن، 2013) (عرفه، و مليجي 2016).

5. قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ اعتماداً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: اعتمدت هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ على الخصائص النوعية للمعلومات للوصول إلى جودة التقارير المالية لتدعيم اتخاذ القرارات، فقد تناولت ذلك من خلال وضع بعض الدراسات السابقة أسئلة لتقييم جودة التقارير المالية اعتماداً على الخصائص الأساسية للمعلومات وفقاً للإطار المعدّ من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام (1980)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام (1989) والتي تركز على خاصيتين فقط من خصائص المعلومات، هما المُلاءمة والتمثيل العادل، إلا أنّ القابلية للفهم والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب تحصل على أهميّة نسبية أقل، وبالتالي لا يتمّ قياسهما (Barth et al., 2006) (Meulen et al., 2007) (Schipper, & Vincent, 2003) (Barth, et al., 2008) (حسن، 2013) (حسين، 2015) (Beest, et al., 2009).

6. قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ اعتماداً على مدى قيام الشركة بإدارة الأرباح: اعتمدت هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ على قياس جودة الأرباح، عن طريق قياس وجود إدارة أرباح

بتلك التقارير من عدمه، على أساس أنّ جودة الأرباح هي الدرجة التي يُعبّر بها عن الأرباح بشكل يُوضّح حقيقة الوضع الاقتصاديّ للشركة بشكل مناسب من أجل تقييم الأداء الماليّ لها؛ وذلك اعتماداً على نماذج الاستحقاقات الاختيارية التقديرية وغير التقديرية (Dechow, et al., 1996) (Healy, & Wahlen, 1999) (Jonas, & Blanchet, 2000).

استناداً إلى ما سبق، وبعد دراسة الباحث لطرق قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ، فقد اختار في دراسته هذه الاعتماد على طريقة قياس جودة الإفصاح المحاسبيّ اعتماداً على مدى ممارسة الشركات بإدارة الأرباح (Earnings Management)؛ وذلك اعتماداً على القوائم المالية لعينة الدراسة، وقد اختار نموذج ميلر (Miller Ratio) لقياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، حيث العلاقة عكسيّة بحيث كلّما مارست الشركات إدارة أرباح أكثر في قوائمها المالية قلّت جودة الإفصاح المحاسبيّ لديها.

## 2.4 المبحث الرابع: إدارة الأرباح:

### 2.4.1 مفهوم إدارة الأرباح:

هي اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافٍ معينةٍ للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطُرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشّخصيّ لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكله الصّفقات، ولتعديل التقارير المالية، سواء كانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصاديّ للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير (الصائغ، 2019).

وتمّ تعريفها أيضاً على أنها استخدام تقنيات المحاسبة في معالجة الأحداث الاقتصادية في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية؛ بقصد الوصول إلى بياناتٍ ماليّةٍ تُعبّر عن الأداء الجيّد للشركة خلال الفترة المالية بما يخدم هدف الإدارة، ويُحسّن من قوة الشركة في السوق، بحيث تُعدّ إبداعاً من الإدارة في استخدام إحدى الطُرق المحاسبية، وهذا الإبداع يراه البعض يندرج ضمن مصطلح "المحاسبة الإبداعية" (بوخوه، و محمد، 2020).

## 2.4.2 دوافع إدارة الأرباح:

طبقاً لنظرية الوكالة، تكون إدارة الشركات حريصةً على تعظيم مصالحها الخاصة على حساب أصحاب المصالح الأخرى، وهذا يقودنا إلى التفكير في ممارسة إدارة الأرباح، وقد يكون وراء ذلك العديد من الدوافع، أهمها (إبراهيم، 2020):

1. دوافع تعاقدية: ينشأ هذا الدافع بناءً على العقد المُبرم بين الشركة ومَن ينوب عنها، وهو الإدارة العليا وبين المقرضين والعاملين، والذي يكون متوقفاً على قيم النتائج المحاسبية، مثل اتفاقيات القروض التي تنصّ شروط منح القروض بناءً على نسبٍ مئويةٍ تعتمد على الأرقام المحاسبية، مثل نسبة الدائنين إلى حقوق الملكية، اتفاقية تحديد مكافآت العاملين وحوافزهم والتي تُحسب بنسبٍ مئويةٍ من صافي الربح، ممّا يضطرّ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بهدف تخفيض رقم الناتج المحاسبيّ أو زيادته.
2. دوافع تنظيمية: قد تؤدي الاعتبارات التنظيمية أو القانونية إلى قيام إدارة الشركات بممارسة إدارة الأرباح تجنباً لمخالفة القوانين أو القواعد المحددة من قِبل المؤسسات والجهات الحكومية، مثل تطبيق شروط الانضمام، واستمرار القيد بالبورصة، أو زيادة معدلات الضرائب أو استحداث نُظم ضريبية جديدة، وبالتالي قد تلجأ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح في اتجاه التخفيض لتقليل المدفوعات الضريبية.
3. دوافع متعلّقة بالسوق: يتمثل الهدف الأساسي لهذا الدافع في ضمان بقاء الشركة واستمرارها والمحافظة على القيمة السوقية للشركة، حيث يتم الإفصاح عن رقم الربح المحاسبيّ الذي يتفوق أو يزيد على تنبؤات المحللين الماليين؛ للتأثير على سعر السهم في الأجل القصير، وقد يكون الهدف هو التأثير على سعر بيع مرتفعٍ للسهم من خلال تعظيم رقم صافي الربح بهدف تضليل المستثمرين.
4. دوافع أخرى: قد تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على قرضٍ بنكيّ، أو بغرض تخفيض حالة التعرّض الماليّ التي قد تتعرض له الشركة، أو تجنب التكاليف السياسية، مثل تحمّل بعض المستحقات الاجتماعية، حيث الإسهام في بناء المدارس والمستشفيات والبنية الأساسية وغيرها من الأعمال الخيرية.

### 2.4.3 مداخل إدارة الأرباح:

ثمة العديد من المداخل والطرق والمحددات التي يمكن أن تستخدمها إدارة الشركة لأداء ممارسة إدارة الأرباح كما أن الفهم الجيد لمثل هذه المداخل من شأنه مساعدة المهتمين باكتشافها والحد منها، ويمكن أن تُبوب المداخل التي تتبعها الإدارة في إدارة الربح على النحو الآتي (شيبان، 2019):

1. مدخل استغلال طبيعة التقديرات المحاسبية: مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها في نهاية العمر الإنتاجي، القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الديون المشكوك في تحصيلها والمخصّصات المختلفة، توقيات الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.

2. مدخل استغلال مرونة المبادئ المحاسبية.

3. مدخل هيكل العمليات بمعايير المحاسبة غير المرنة.

4. مدخل التوقيت الملائم لتطبيق معيار محاسبي جديد.

5. مدخل التغيير في تكوين الشركة.

### 2.4.4 نماذج الكشف عن إدارة الأرباح:

هنالك عدة نماذج مُعتمدة لقياس مدى ممارسة إدارة الشركات للأرباح، بحيث تنقسم هذه النماذج إلى قسمين: (ناصر، و بدير، 2020)

1. نماذج تعتمد على ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية: ومن أشهر هذه النماذج ما يلي:

- نموذج Healy 1985: اعتمد هذا النموذج على افتراض أن تأثير الاستحقاق المحاسبي على الأرباح في السنة السابقة يعادل التأثير نفسه على الأرباح في السنة الحالية، أي أن تغيراً في حجم إجمالي الاستحقاقات بالزيادة أو النقصان يرجع إلى الاستحقاق الاختياري، ومن ثم وجود تلاعب من جانب الإدارة للتأثير على الأرباح. واستخدم النموذج إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول أول الفترة، باعتباره مقياساً للاستحقاق الاختياري خلال فترة التقدير الاختياري من سنة لأخرى، وليس ثبات حجم الاستحقاقات الإجمالية نفسها، وبالتالي فإن أي تغير يحدث يُعدّ استحقاقاً اختيارياً.

2. نماذج تعتمد على تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية: ومن أشهر هذه النماذج ما يلي:

- نموذج Jones 1991: يُعدّ هذا النموذج أول وأقدم نموذج من النماذج التي تعتمد على تقدير الاستحقاق غير الاختياري، وأكثرها انتشاراً، واقترح هذا النموذج معادلةً انحدار التنبؤ بالاستحقاق غير الاختياريّ تتضمن متغيرين مستقلين، هما: المتغير الأول: التغير في الإيرادات، وهو متغير ماليّ يتأثر بالظروف الاقتصادية، ويؤثر في الوقت نفسه على حجم الاستحقاقات، المتغير الثاني: قيمة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك، وهو متغير ماليّ يتأثر بالظروف الاقتصادية، ويؤثر في حجم الاستحقاقات على أساس أنه يؤثر على مصروف إهلاك الأصول الثابتة، ويتم ترجيح كلّ من المتغيرين المستقلين بإجماليّ أصول الشركة في بداية العام؛ وذلك حتّى يتمكّن أخذ الاختلاف في حجم الشركة بعين الاعتبار.
- نموذج Dechow 1995: ويُطلق عليه (نموذج جونز المعدل): قدّم هذا النموذج انتقاداً لنموذج Jones 1991 بأنّ الافتراض الذي استند عليه، أنّ جميع الإيرادات غير الاختيارية تتسبب في إغفال جزء من الأرباح التي تُديرها الشركة عن طريق الاستحقاق الاختياريّ، ولذلك فإنّ التعديل الذي أدخله نموذج جونز المعدل هو تعديل الإيرادات حسب صافي الحسابات المدينة في فترة الحدث، أي يتمّ تسوية التغير في الإيرادات بالتغير في الحسابات المدينة في نهاية الفترة، وافترض أنّ التغيرات التي تطرأ على المبيعات الائتمانية فقط هي التي تنتج عن إدارة الأرباح.
- نموذج Dechow 2003: قدّم هذا النموذج تعديلاً للنموذج السابق (Dechow 1995)؛ وذلك على أساس افتراض أنّ كلّ المبيعات الآجلة تمثّل استحقاقاتٍ اختياريّةً ناتجةً عن تلاعب الإدارة بالإيرادات هو افتراض مبالغ فيه، ولذلك قام بتقدير معدل التغير المتوقّع في الإيرادات وفقاً للتغير في المدينين، وكذلك أضاف استحقاقات السنة السابقة في النموذج، على أساس أنه على الرغم من أنّ الاستحقاقات أقلّ ثباتاً من التدفّقات النقدية، إلا أنّ هنالك جزءاً من هذه الاستحقاقات يمكن التنبؤ به عن طريق استحقاقات العام الماضي، وبهذه الإضافة يمكن التحكم في الاستحقاقات التي يتمّ التنبؤ بها في كلّ نهاية عام، وكتعديل نهائيّ أضاف النموذج متغيراً آخر، وهو النموّ المستقبليّ للمبيعات؛ وذلك على أساس أنّ نموّ المبيعات المتوقّع يؤدي إلى استحقاقات غير اختيارية.
- نموذج Kothari 2005: تقوم فكرة النموذج على أساس الارتباط بين أداء الشركة والاستحقاق، حيث إنّ نماذج الاستحقاق السابقة قامت بالتطبيق على شركات تتسم بمستويات أداء متفاوتة بشكلٍ كبير، مما يترتب عليه مشكلة عدم التجانس، وفي حال تجاهل تأثير الأداء الحاليّ أو الماضي في تقدير الاستحقاقات الاختيارية، فإنّ هذا قد يؤدي إلى تقديراتٍ متحيزة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير الاستحقاقات الاختيارية. وقدّم هذا النموذج مدخلين كتعديل على نموذج جونز المعدل، وهما: المدخل الأول تمّ إضافة معدل العائد على الأصول سواء للسنة



الحالية أو السنة السابقة، المدخل الثاني وهو مدخل الشركة المقارنة أو المقابلة بحيث استخدم نموذج جونز المعدل دون أيّ تعديل على مجموعتين من الشركات في الصناعة نفسها ومتقاربتين في معدل العائد على الأصول، وتمّ مقارنة الاستحقاق الاختياريّ في المجموعتين والفرق بين استحقاقات كلّ شركتين يمثل الاستحقاق الاختياريّ.

- نموذج ميلر Miller Ratio 2007: يهدف نموذج ميلر إلى دراسة أثر الاستحقاقات قصيرة الأجل؛ لذا فهو لا يأخذ بعين الاعتبار إجماليّ الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في نهاية الفترة المالية، وتتمثّل نسبة ميلر في العلاقة بين التغير في رأس المال العامل باعتباره عنصراً مُعَرَّضاً للتلاعب، والتدفّقات النقدية التشغيلية باعتبارها عنصراً غير معرض للتلاعب، وتكون قيمة هذه النسبة صفراً في حال عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر؛ فإنّ ذلك مؤشّر على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، بحيث كلّما ابتعدنا عن قيمة الصفر تكون الشركة مارست إدارة أرباح أكثر.

3. نماذج تعتمد على تقدير استحقاق محدد: تُركز هذه النماذج على تقدير نوع واحد من الاستحقاقات، ومن أمثلة هذه النماذج مُخصّص الديون المشكوك في تحصيلها، الإهلاك، الضريبة المؤجلة، الاحتياطات السريّة.

4. نماذج الكشف عن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية: نَمَّ العديد من الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح من خلال تلاعب المديرين بالأنشطة الحقيقية، وأشارت إلى أنّ هنالك أربعة حسابات رئيسة تؤثر على إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وهذه النماذج الأربعة تتمثل في، التدفّقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج، المصروفات الاختيارية، مثل نفقات البحوث والتطوير، مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات.

استخدم الباحث في دراسته طريقة قياس ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من خلال قياس نسبة ميلر أو نموذج ميلر (Miller Ratio)، وذلك لسهولة حسابه على عينة الدراسة، وتوفّر كافة البيانات المالية لذلك، إضافةً إلى أنّه (Miller) قارنَ النموذج الخاصّ به مع نموذج جونز المعدل، وكانت النتائج متشابهةً إلى حدّ كبيرٍ في النتائج بموجب دراسته (Miller, 2011).

#### 2.4.5 نموذج ميلر لقياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح:

هو أحد النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح الذي تمارسه الشركات على قوائمها المالية، والذي تمّ إعداده من قبل الباحثين (James E. Miller, CPA, DBA, Gannon University, USA) & (Scott E. Miller, CPA, J.D., DBA, Edinboro University of Pennsylvania, USA) في العام (2007م) وتمّ إثباته في ورقتيها العلميّة (Miller, 2011) والمنشورة في المجلة العالميّة (Journal of Business & Economic Research).

أشار الباحثان في ورقتيها العلميّة (Miller, 2011) إلى أنّ الآثار المترتبة على دراسة نسبة ميلر (Miller Ratio)، هو إمكانية أن تكون النسبة أداة مفيدة وسهلة الاستخدام للممارسين والمنظّمين للكشف عن إمكانية إدارة الأرباح من قبل الشركات. لم يتمّ تصميم النماذج التي تمت دراستها مسبقاً ولا سيما نموذج جونز المعدل؛ لاستخدامها على أساس كلّ حالة على حدة، حيث تمت دراستها باستخدام عينات كبيرة من الشركات في محاولة لإصدار بيانات عامة حول فعالية تلك النماذج.

يتمّ حساب نسبة ميلر المُصمّمة للاستخدام على أساس كلّ حالة على حدة وبسهولة، بحيث إذا أصبح مديرو الشركات على دراية بهذه الأداة البسيطة وسهلة الاستخدام لاكتشاف إدارة الأرباح، فقد يكونون أكثر حذراً بشأن الانخراط في هذا النشاط.

أعدّ الباحثان نموذج ميلر بمقارنته مع نموذج جونز المعدل (MJM) وذلك باستخدام (354) شركة للتأكد من مدى مطابقة نتائج نموذج جونز المعدل مع نموذج ميلر، وكانت نتيجة نموذج ميلر قوية ومماثلة لنتائج جونز المعدل، حيث جاءت معادلة نموذج ميلر (Miller Ratio) على أساس دراسة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل مع التدفّق النقديّ من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

$$\left(\frac{\Delta WC}{cfo}\right)_t - 0 - \left(\frac{\Delta WC}{cfo}\right)_{t-1} = 0$$

حيث إنّ:

$\Delta WC$ : التغير في رأس المال العامل، وهو الفرق بين الأصول المتداولة (CA) والالتزامات المتداولة (CL).

$cfo$ : التدفّقات النقدية التشغيلية.

$t-0$ : السنة الحالية.

$t-1$ : السنة السابقة.

يقوم أساس هذا النموذج على دراسة العلاقة بين التغيير في رأس المال العامل الذي يتكون من عناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وتعدّ هذه العناصر من أكثر العناصر إمكانيةً للتلاعب من قبل إدارة الشركات، مع التدفّق النقدي من الأنشطة التشغيلية الذي يُعدّ عنصراً غير مُعرّضٍ لإجراء التلاعب. وكلّما اختلفت هذه القيمة عن صفر سواء بالسالب أو بالموجب دلّ ذلك على وجود إدارة أرباح من قبل الشركات، بمعنى عدم وجود جودة في الإفصاح المحاسبيّ للشركة. ويعود استخدام هذا المؤشر لقياس جودة الإفصاح المحاسبيّ إلى سهولة احتسابه، بالإضافة إلى أخذه بعين الاعتبار عناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة التي تعكس إدارة الأرباح باستخدام استحقاق قصير الأجل، وهو أسهل بالنسبة للإدارة، بالإضافة إلى ذلك أخذه لعناصر قائمة المركز الماليّ، وقائمة التدفّقات النقدية للتعبير عن جودة الإفصاح المحاسبيّ، وهو ما يميّزه عن المقاييس الأخرى (النعامي، وآخرون 2013).

## 2.5 المبحث الخامس: الدراسات السابقة

### 2.5.1 الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (سمية و فاطمة، 2019) بعنوان: "دعم الإفصاح المحاسبيّ لنظام الرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبيّ للبيانات المالية في مؤسّسة المباني الصناعيّة والنحاس في دعم نظام الرقابة الداخلية للمؤسّسة وتعزيز مكانتها، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ في دراسة الجوانب النظرية والمنهج الاستقرائيّ في الجانب التطبيقيّ، في حين اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليليّ ودراسة الحالة.

من أهمّ نتائج الدراسة أنّ العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بالإفصاح المحاسبيّ تتمثّل في الهدف الذي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقه، وهو مصداقية التقارير والقوائم المالية، وأنّ وجود نظامٍ رقابيّ فعّالٍ داخل المؤسّسة سيؤدّي إلى الوثوق في مخرجاتها المحاسبية، وبالتالي يساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن أهمّ توصيات الدراسة أنّ المؤسّسة التي أجرت الدراسة يجب عليها الاهتمام أكثر بالإفصاح المحاسبيّ حتّى يخرج بجودةٍ ممتازة.

2. دراسة (عبد الواحد، 2019) بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبيّ بالقوائم المالية".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبيّ بالقوائم المالية والتعرف على مدى توقّر مقومات نظام الرقابة الداخلية في الشركات المُدرجة في بورصة العراق، حيث

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المُدرجة في بورصة العراق، وتمّ توزيعها على عينة عشوائية على العاملين في تلك الشركات. استخدم الباحث تقنية الاستبانة أداةً لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتمّ استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ أنظمة الرقابة الداخلية تؤثر على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة أن تقدم الشركات البيانات المالية التي تحقّق الأهداف والتقدير والتنبؤات والأخطار.

### 3. دراسة (بلال، 2018) بعنوان: "أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة حالة في شركة سونا طراك مركب".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى دلالة القوائم المالية باعتبارها أداةً للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية وكيفية تحسين جودة تلك القوائم للوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عمل استبانة تمّ توزيعها على عينة مكونة من ستين (60) شخصاً.

من أهمّ نتائج الدراسة، وجود تأثير للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، كما أنّ القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحاليّ تساعد المُستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد أوصى الباحث بالزام المؤسسات الاقتصادية نشر تقاريرها المالية بشكلٍ دوريّ لتعزيز الإفصاح والشفافية وإتاحتها لأصحاب المصالح لزيادة ثقّتهم وإعادة النظر في الطّرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب التطور التكنولوجي.

### 4. دراسة (أبو سعيد، 2017) بعنوان: "العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية الخمسة، وجودة التقارير المالية ببعديها (الملاءمة، والتمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة/ فلسطين من خلال بيان وتقييم مدى التزام المصارف بعناصر الرقابة الداخلية وبمعايير جودة المعلومات عند إعداد التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال اختيار حجم عينة مكونة من ثمانين موظفاً وموظفةً من المديرين الماليين، ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين والخارجيين للمصارف.

من أهمّ نتائج الدراسة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة، وأنّ هنالك ارتفاعاً في مستوى عناصر الرقابة الداخلية، وارتباطاً وثيقاً بينها وبين جودة التقارير المالية، وقد أوصت الباحثة بضرورة تعزيز عناصر الرقابة الداخلية من خلال توافر الكفاءة والمهنية عند اختيار العاملين، واستشارة لجان التدقيق عند إجراء أيّ تعديلات.

#### 5. دراسة (شعت، 2017) بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لمعرفة أثر البيئة الرقابية، ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أسلوب المسح الشامل وتوزيع (96) استبانةً على المديرين الماليين ورؤساء الأقسام ولجان التدقيق في الشركات.

من أهمّ نتائج الدراسة، وجود علاقة بين أدوات الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وأنّ النظام الرقابي المستخدم في تلك الشركات فعال، وثمّة فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وخلوّ القوائم المالية من التحريفات وعرضها بشكل واضح ومفهوم، وقد أوصى الباحث بالاهتمام بالنظام الرقابي الإلكتروني، والتقارير الرقابية، ومنح المدقق الداخلي الاستقلالية، وضرورة تفعيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة.

#### 6. دراسة (قشطة، 2017) بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن قائمة المركز المالي، وقائمة الإيرادات والمصروفات، وقائمة التدفقات النقدية، وأبعاد اختيار السياسات المالية الداخلية الملائمة وأثرها، في دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، حيث تمّ استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، واستخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ الإفصاح المحاسبي عن السياسات المالية الداخلية يؤثّر بشكل كبير، على دعم أنظمة الرقابة والمساءلة في المنظمات الأهلية، ويلبيها الإفصاح عن المعلومات المالية في قائمة المركز المالي، ثمّ قائمة الإيرادات والمصروفات، وأخيراً قائمة التدفقات النقدية، كما أنّ اهتمام المنظمات

الأهلية بالإفصاح المحاسبي عن جميع بنود قائمة المركز المالي يجعل البيانات المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية، مما يزيد من ثقة الممولين والمجتمع المحلي في هذه المنظمات، ويساعدها في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة، وقد أوصى الباحث بضرورة العمل على زيادة الإفصاح عن تفاصيل واضحة في القوائم المالية ووضع سياسات مالية داخلية موحدة وواضحة وملزمة لجميع المنظمات، وأن يتم الإفصاح عنها.

#### 7. دراسة (عمّار و لحسن، 2017) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة في الجزائر ودراسة أنظمة وأجهزة الرقابة الداخلية وفعاليتها لمعرفة نواحي القصور والضعف فيها، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها، ومعرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في دعم نظام الرقابة الداخلية، ومدى تطبيق الشركات للمبادئ والسياسات المحاسبية التي تُسهم في زيادة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية، حيث تمّ تصميم استمارة وُرعت على عينة الدراسة، والبالغ عددها (90) فرداً من الأفراد العاملين في الشركات المساهمة (محلّ الدراسة).

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية يؤدي إلى دعم فعالية نظام الرقابة الداخلية وزيادتها بالشركات المساهمة (محلّ الدراسة). وأنّ إفصاح الشركات المساهمة محلّ الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة يؤدي إلى دعم فعالية نظام الرقابة الداخلية وزيادته. وقد أوصى الباحث بأن تُقدم الشركات البيانات المالية، مُتضمنة الأهداف والتقدير والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها، وأن تفصح عن أيّ تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغيير آثار مادية ومهمّة، سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.

#### 8. دراسة (كرجي، 2017) بعنوان: "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والوقوف على مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية، وتوضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال دراستها وتحليلها والوقوف على القصور في هذه التقارير. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج النظري التحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر العربية والأجنبية والشبكة العنكبوتية من الكتب والرسائل

والأطروحات ذات العلاقة، إضافةً إلى المنهج العمليّ التطبيقيّ من خلال تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، واستمارة استبانة لتوضيح مدى ثقة المستثمرين بإفصاحات الشركات المساهمة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ معظم الشركات المساهمة تُعدّ تقاريرها المالية بشكل غير كافٍ، وتفتقر إلى جزء من المعلومات، فضلاً عن افتقارها للعديد من الأرصدة داخل هذه القوائم، وهذا يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الاستثماري. وقد أوصى الباحث بمسؤولية الإدارة في الشركات المعنية في تقديم المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب إلى كافة الجهات المستفيدة.

#### 9. دراسة (عبد الله، وآخرون، 2017) بعنوان: "أثر الرقابة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية عن العمليات في شركات المساهمة المحدودة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية الفعّال في الحدّ من الاحتيال في إعداد القوائم المالية، واستخدام الباحث الاستبانة أداةً لجمع المعلومات التي وُزعت على عينة عشوائية من المحاسبين والإداريين في شركة بزيانوس للأغذية والمشروبات المحدودة. اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في وضع الفرضيات، والتاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والوصفي التحليلي لمعرفة أثر الرقابة الداخلية في زيادة الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة العامة المحدودة.

من أهمّ نتائج الدراسة، يُعدّ وجود نظام رقابة داخلية قويّ أداةً فعّالةً في الحدّ من إعداد قوائم مالية احتيالية، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بالاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الذي يُعدّ الأساس في جودة الإفصاح المحاسبي نتيجةً للدور الذي يؤديه الإفصاح في زيادة قيمة المعلومات، ممّا يحدّ من تضليل المستثمرين، الأمر الذي يُسهم في تحقيق الشركة لأهدافها المرجوة.

#### 10. دراسة (القاموسي و كاظم، 2016) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي بين التنظيم وعدم التنظيم وأثره على خلق فجوة الإفصاح بين التطبيق المحليّ ومعايير الإبلاغ المالي الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك فجوة بين الإفصاح المحاسبيّ المقدم من قبل الشركات المحليّة والإفصاح في ظلّ معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّ. استخدم الباحث الاستبانة التي وُزعت على عينة عشوائية من الشركات المحليّة المدرجة في بورصة العراق باعتبارها أداةً لجمع المعلومات. اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائيّ في القسم الذي يخصّ الدراسات السابقة، بالإضافة إلى اعتماده على إجراء مقارنة بين متطلبات الإفصاح لعناصر القوائم المالية في ظلّ النظام المحليّ الموحد المطبق في الشركات المدرجة في بورصة العراق ومتطلبات الإفصاح في ظلّ معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّ.

من أهم نتائج الدراسة، أنّ هناك فجوةً بين الإفصاح المحاسبيّ المُقدم من قِبَل الشَّرَكَات المحليّة المُدرجة في بورصة العراق والإفصاح في ظلّ معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّ، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بضرورة تحسين الإفصاح المحاسبيّ المُقدم من قِبَل الشَّرَكَات المحليّة المُدرجة في بورصة العراق من خلال تطوير القوانين واللوائح التنظيميّة المحليّة.

**11. دراسة (السامرائي، 2016) بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية".**  
هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسيّ إلى اختبار مدى تأثير البيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيثُ الملاءمة والتمثيلُ الصادقُ للمعلومات في شركات الأدوية الصنّاعية المُدرجة في بورصة عمّان، واعتمد الباحث على الاستبانة التي وُزعت على المديرين الماليين وأعضاء لجنة التدقيق والمحاسبين الذين بلغ عددهم (72) فرداً بطريقة عشوائية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، بالإضافة إلى استخدام الانحدار البسيط وتحليل المسار لاختبار الفرضيات.

من أهم نتائج الدراسة، أنّ هناك تأثيراً للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيثُ الملاءمة والتمثيلُ الصادقُ للمعلومات في الشَّرَكَات الصنّاعية المُدرجة في بورصة عمّان، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بتفعيل دور لجان التدقيق الداخليّ، كونها تؤدي دوراً مهماً في التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية الذي يؤثر بشكل كفوٍ على جودة التقارير المالية.

**12. دراسة (سنا، 2015) بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد استخدم الباحث الاستبانة التي وُزعت على عينة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ بالنسبة للجزء النظريّ من خلال استخدام الكتب والدراسات السابقة، أما الجزء التطبيقيّ فقد استخدم الباحث المنهج التحليليّ بالاعتماد على برنامج (SPSS).

من أهم نتائج الدراسة، أنّ نظام الرقابة الداخلية يؤدي دوراً فعالاً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بضرورة تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية، لما لها من دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.



**13. دراسة (مشتهى، 2015) بعنوان: "تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار (COSO) وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها".**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة مع إطار (COSO)، وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة المتمثلة في (40) شركة مساهمة عامة مُدرجة في بورصة فلسطين خلال العام (2013)، وقد تمّ استخدام اختبار (One Sample T-test) وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضيات.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المُدرجة في بورصة فلسطين، والتي تشمل: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، وقد أوصى الباحث بضرورة قيام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بإصدار دليل خاص يتضمّن إطاراً للرقابة الداخلية بما يتلاءم مع بيئة الأعمال الفلسطينية.

**14. دراسة (ميلود، 2014) بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية المنعكسة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، واستخدم الباحث الاستبانة التي وُزعت على عينة قصديّة من العاملين في الإدارة العليا في المؤسسات المُلزّمة بتطبيق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المتغيرات.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ هناك أثراً لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية المنعكسة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وبناءً على هذه النتائج يوصي الباحث بضرورة تكوين الأطارات علمياً وعملياً من أجل ممارسة المحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة، بالإضافة إلى تشجيع ثقافة الإفصاح المحاسبي.

**15. دراسة (عايدة و مريم، 2011) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولقد استخدم الباحث الاستبانة والمقابلة التي أجريت مع الأفراد العاملين في شركة سونالغاز في تسيرشبكة باعتبارها أداة لجمع المعلومات، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في جانب الإطار النظري والدراسات السابقة العربية والأجنبية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

من أهم نتائج الدراسة، أن وجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية يتوقف بشكل أساسي على نجاح نظام الرقابة الداخلية، وبناءً على ذلك يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لدوره الفعال والأساسي في جودة المعلومات المحاسبية التي تشكل العامل الأساسي في الإقبال على الاستثمار بالشركة.

**16. دراسة (بخيت، 2009) بعنوان: "الرقابة الداخلية وأثرها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في شركات القطاع العام السودانية".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى فاعلية الرقابة الداخلية والأسس والمقومات التي تنطبق عليها في شركات القطاع العام السودانية، وإظهار دور الرقابة الداخلية في عملية الإفصاح المحاسبي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج التاريخي لمتابعة الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي لاستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة الرقابة الداخلية وأثرها في تحقيق جودة الإفصاح.

من أهم نتائج الدراسة، وجود نظام رقابة داخلية بالشركة يعمل على مراجعة الأحداث المالية أولاً بأول لتفادي الاختلاس والتزوير في المستندات، تطبيق عملية الإفصاح المحاسبي من خلال الوسائل والمتطلبات الكافية التي تظهر الانحرافات في الأرقام والعمليات، وقد أوصى الباحث بضرورة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية لمنع الوقوع في الأخطاء، وتزايد حالات الاختلاس، تأهيل المحاسبين وتدريبهم لمواكبة التطور السريع في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركة.

17. دراسة (العلول، 2008) بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة، قطاع غزة - فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة الإفصاح المحاسبي بفعالية نظام الرقابة الداخلية، واستخدم الباحث الاستبانة باعتبارها أداة لجمع المعلومات التي تم توزيعها على عينة من العاملين في الشؤون المالية والإدارية والرقابية في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الحصول على المعلومات الثانوية من خلال الدراسات السابقة والمراجع العلمية والدوريات.

من أهم نتائج الدراسة، وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي وفعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث إن الإفصاح المحاسبي الجيد عن البيانات المالية في القوائم المالية يعكس قوة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، ونتيجة لذلك يوصي الباحث الشركات المساهمة العامة، ومُدققي الحسابات أن تولي مزيداً من الاهتمام والالتزام بالإفصاح المحاسبي للبيانات المالية.

## 2.5.2 الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة (Krishnan. et al. 2020) بعنوان:

### “Internal Control and Financial Reporting Quality of Small Firms”

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير سلسلة نظام الرقابة الداخلية وعناصره التي قدمتها (SOX) على جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة، استخدم الباحث في دراسته المنهج التجريبي باستخدام الاستحقاقات التقديرية غير الموقعة، والموقعة باعتباره مقياساً لجودة التقارير المالية، واستخدم أيضاً باعتباره دراسة مقارنة على استخدام (SOX 302 & SOX 404) على الشركات الصغيرة بالفترة الممتدة ما بين العام (2002 - 2007).

من أهم نتائج الدراسة، أن الشركات التي لديها ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية كان لديها ضعف واضح في جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بنظام الرقابة الداخلية باعتباره أساساً لجودة التقارير المقدمة من الشركات.

## 2. دراسة (Sharma and Senan, 2019) بعنوان:

### “A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمسة التي تشمل (بيئة التحكم، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والاتصالات، أنشطة الرقابة، الرقابة الذاتية) في البنوك القائمة في المملكة العربية السعودية، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع البنوك الموجودة في المملكة العربية السعودية، وتم أخذ عينة عشوائية من هذه البنوك لتحقيق أهداف الدراسة. تم استخدام الاستبانة التي وُزعت على هذه العينة باعتبارها أداة لجمع المعلومات، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ هنالك فعالية في نظام الرقابة الداخلية، ولكن ليس بكلّ مكوناته في البنوك الموجودة في المملكة العربية السعودية، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بأن تهتمّ البنوك في المملكة العربية السعودية بفعالية نظام الرقابة الداخلية بجميع مكوناته، وبالأخصّ بيئة الرقابة وتقييم المخاطر.

## 3. دراسة (Salameh, 2019) بعنوان:

### “What Is the Impact of Internal Control System on the Quality of Banks' Financial Statements in Jordan?”.

هدفت الدراسة إلى بحث أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية للبنوك الأردنية، حيث تمّ استخدام المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية المحددة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) لجمع المعلومات من (20) مصرفاً أردنياً واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاستبانة لجمع البيانات، حيث تمّ جمع (88) إجابةً صحيحةً من مختلف مستويات الموظفين.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ نظام الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، وعليه فإنّ الباحث يُوصي بتحسين نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك الأردنية، وتعزيز دور المدققين الداخليين، ودمج حوافزهم ومكافآتهم مع تقارير الأداء والرقابة.

4. دراسة (Rashedi & Dargahi, 2019) بعنوان:

**“How Influence the Accounting Information Systems Quality of Internal Control on Financial Reporting Quality”.**

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، حيث تألف مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الخاصة في الدولة (محلّ الدراسة)، وتمّ أخذُ عينة باستخدام طريقة القدرة مع مستوى أهمية (5%)، وتمّ استخدام بياناتٍ أوليةٍ وثانويةٍ عن طريق إرسال استبيانات.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ هنالك تأثيراً في نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية للشركات، ولكن كانت جودة التقارير المالية ليست جيدةً تماماً، وعليه فقد أوصى الباحث بالاهتمام والتركيز على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

5. دراسة (Mashayekhi. et al. 2013) بعنوان:

**“Accounting Disclosure, Value Relevance and Firm Life Cycle: Evidence from Iran”.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المرحلة التي تعيشها الشركة في دورة حياتها، سواء في مرحلة (التأسيس، النمو، النضج، التراجع) على الإفصاح المحاسبيّ في إيران، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة إيران، وتمّ أخذُ عينةٍ من هذه الشركات، حيث تمّ دراسة البيانات المالية لـ (101) من الشركات المدرجة في البورصة من سنة (2005-2011) باعتبارها أداةً لجمع المعلومات، التي عُولجت بالاعتماد على طريقة الانحدار اللوجستيّ، واختبار والد، وتمّ استخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنه لا يوجد فرق كبير في جودة الإفصاح المحاسبيّ في كل مرحلة من المراحل الأربع التي تمرّ بها الشركة (مرحلة التأسيس، النمو، النضج، التراجع)، وبناءً على هذه النتائج تُوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبيّ، وعرض القوائم المالية بأعلى جودةٍ ممكنةٍ في كلّ مرحلة من دورة حياة الشركة.

6. دراسة (Ailwan. et al., 2013) بعنوان:

**“The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique”.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على نزاهة البيانات المحاسبية في الشركات الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة الأردن. وقد تم أخذ عينة عشوائية من هذه الشركات، واستخدام الباحث الاستبانة أداة لجمع المعلومات، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

من أهم نتائج الدراسة، وجود أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على نزاهة القوائم المالية، وأن لهذا الإفصاح الدور العام في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة الشركات الأردنية بأن تهتم أكثر بالإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية نظراً لأهميته في نزاهة القوائم المالية.

7. دراسة (Braam and Beest, 2013) بعنوان:

**“Conceptually–Based Financial Reporting Quality Assessment (An Empirical Analysis on Quality Differences Between UK Annual Reports and US)”.**

هدفت الدراسة إلى قياس جودة الإفصاح من خلال مقارنة بين التقارير التي تصدرها الشركات الأمريكية التي تعتمد على (US GAAP) والتقارير التي تصدرها الشركات البريطانية التي تطبق (IFRS)، وذلك لأن كلاً من (FASB, IASB) أكداً أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم سحب عينة مكونة من (70) شركة من الشركات البريطانية، مقارنة بـ (70) شركة من الشركات الأمريكية لعام (2010)، وقد قامت الدراسة ببناء نموذج مكون من (33) بنداً، وكل بند يحتوي على خمس نقاط لقياس جودة الإفصاح، وذلك اعتماداً على دراسة (Fredy, 2009)، واعتماداً على الإطار المفاهيمي المحدد من قبل (IASB, 2010).

من أهم نتائج الدراسة، أنه لكي تكون المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات؛ فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الأساسية للمعلومات المتمثلة في الملاءمة، التمثيل الصادق، كما يجب أن تتوفر فيها الخصائص الثانوية الأخرى المتمثلة في القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب،

بحيث تزيد من جودة المعلومة المُفصَّح عنها بالتقارير المالية، وقد أوصى الباحث بإجراء أبحاث أخرى لدراسة جودة الإفصاح المحاسبيّ وفحصه في التقارير المالية.

#### 8. دراسة (Hassan and Marston, 2010) بعنوان:

##### “Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature”.

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعةٍ شاملةٍ ودقيقةٍ للتقنيات المختلفة والمستخدمّة في الأدبيات المحاسبية لقياس الإفصاح المحاسبيّ؛ وذلك لمساعدة الباحثين في المستقبل على تحديد النماذج، واختيار التقنيات المناسبة أو تطوير تقنياتهم الخاصّة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة الأدبيات السابقة التي بُحثت في قياس الإفصاح المحاسبيّ، وإجراء مقارنةٍ بين تلك الدراسات والإضافات التي تمت من خلال دراسة (25) مقياساً للإفصاح المحاسبيّ.

من أهمّ نتائج الدراسة، أنه لا توجد حتّى الآن دراسة شاملة حول قياس الإفصاح المحاسبيّ، وعلى ذلك جاءت هذه الدراسة لسدّ الفجوة في الدراسات السابقة، كما أنه يوجد العديد من الإيجابيات والسلبيات لاستخدام تقنيات الإفصاح، ويعتمد ذلك على طبيعة البحث، ولا يوجد مؤشّر واضح للإفصاح في الدراسات السابقة. وقد أوصى الباحث باستخدام الموثوقية والصلاحية في قياس الإفصاح المحاسبيّ من خلال استخدام ثلاثة معايير شائعة، هي ( test-retest, inter-coder reliability, internal consistency)، واستخدام معايير الصلاحية، هي (content validity and construct validity) حيث تبين أنّ الدراسات السابقة لم تستخدم تلك الإختبارات.

#### 9. دراسة (kanodia, 2006) بعنوان:

##### “Accounting Disclosure and Real Effects”.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الحقيقية للإفصاح المحاسبيّ، وكيفية تأثير الإفصاح على الأرباح والتدفّقات النقدية على القرارات الحقيقية المتعلقة بتخصيص الموارد، والتعرف على آثار عدم الدقة في الإفصاح المحاسبيّ على دقة تقارير الأداء الدورية، وأثر السياسات المحاسبية المُفصَّح عنها على المعاملات الاقتصادية للشركة، لقد أُجريت هذه الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتكوّن مجتمع الدراسة من الشركات التجارية الكبيرة التي تمّ أخذُ عينةٍ عشوائيةٍ منها، وتمّ استخدام التقارير المالية لهذه الشركات باعتبارها أداة لجمع المعلومات، وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

من أهمّ نتائج الدراسة، وجود آثار للإفصاح المحاسبيّ عن الأرباح والتدفّقات النقدية على قرارات الشركة المتعلقة بتخصيص الموارد على أعلى درجة من الكفاءة، وأنّ هناك علاقةً بين دقة الإفصاح المحاسبيّ

ودقة التقارير الدورية، وأنّ هناك أثراً للسياسات المحاسبية المُفصَّح عنها والوضع الاقتصاديّ للشركة. وبناءً على هذه النتائج تُوصي الدراسة الشركات بضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبيّ لأثره الكبير على الشركة وقرارتها المختلفة.

### 2.5.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

تمحورت الدراسات السابقة حول المحاور الرئيسية الآتية:

اسم المحور	مرجع الدراسة	المتغيرات التي تناولتها الدراسة
دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية المنعكسة بالقوائم المالية.	(السامرائي، 2016) (سنا، 2015) (ميلود، 2014) (عايدة و مريم، 2011).	نظام الرقابة الداخلية باعتباره متغيراً مُستقلاً، وجودة المعلومات المحاسبية باعتباره متغيراً تابعاً.
فعالية نظام الرقابة الداخلية.	(عبد الله، وآخرون، 2017) (Sharma and Senan, 2019)	تمثّل المتغير التابع بفعالية نظام الرقابة الداخلية، والمتغيرات المستقلة مقومات نظام الرقابة الداخلية.
أثر الإفصاح المحاسبيّ على إنتاج قوائم مالية ذات موثوقية ومصداقية، وعلى أعلى درجة من النزاهة.	(Ailwan. et al., 2013) (كرجي، 2017)	الإفصاح المحاسبيّ باعتباره متغيراً مُستقلاً، والقوائم المالية باعتبارها متغيراً تابعاً.
تقييم نظام الرقابة الداخلية.	(Mashayekhi. et al, 2013)	نظام الرقابة الداخلية باعتبارها دراسة وصفية.
العلاقة بين الإفصاح المحاسبيّ وفعالية نظام الرقابة الداخلية.	(Braam and Beest, 2013) (العلول، 2008)(عبد الواحد، 2019) (سمية و فاطمة، 2019)	الإفصاح المحاسبيّ باعتباره متغيراً تابعاً، ونظام الرقابة الداخلية باعتبارها متغيراً مُستقلاً.
الإفصاح المحاسبيّ في ظلّ معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّ.	(القاموسي و كاظم، 2016) (kanodia, 2006) (Hassan and Marston,2010)	معايير المحاسبة الدولية باعتبارها متغيراً مُستقلاً، والإفصاح المحاسبيّ باعتباره متغيراً تابعاً.
الإجماع بالدراسات من ناحية النتائج للمتغير المستقلّ.	(مشتهي، 2015) (أبو سعيد، 2017) (قشطة، 2017)	توافقت أنّ هناك درجة التزام كبيرة من قبل الشركات المُساهمة العامة المُدرجة في بورصة فلسطين، بهيكل أنظمة الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمسة (البيئة الرقابية، تقييم



المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المراقبة والمتابعة).		
وجود تأثير للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، الأمر الذي يساعد في اتخاذ القرار المناسب.	(شعت، 2017) (عمار و لحسن، 2017) (بلال، 2018) (Krishnan. et al, 2020) (Rashedi & Dargahi, 2019) (Salameh, 2019)	الإجماع بالدراسات من ناحية النتائج للمتغير التابع

#### 2.5.4 ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بكيفية جمع المعلومات لقياس المتغيرات؛ حيث إنّ الدراسات السابقة كانت تعتمد على الاستبانة والمقابلات الشخصيّة باعتبارها أداة لجمع المعلومات، وهذا غير كافٍ على حدّ علم الباحث؛ لاعتماده مقياساً قوياً لقياس قوة نظام الرقابة الداخلية في الشركة، حيث المستجوبون لهذه الاستبانات من مصلحتهم الإجابة بإيجابية حول شركاتهم. وفي هذه الدراسة تمّ قياس المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) من خلال المؤشّرات المُنبَتقة عن القوائم المالية (قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ، وقائمة التدفّقات النقدية) والمؤشّرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وتمّ حساب تلك المؤشّرات اعتماداً على التقارير والقوائم المالية السنوية للشركات المُدرجة في بورصة فلسطين، كما تمّ قياس المتغير التابع "جودة الإفصاح المحاسبيّ" بالاعتماد على مدى مُمارسة الشركات لإدارة الأرباح في قوائمها المالية، وذلك من خلال احتساب نموذج ميلر (Miller Ratio)، والذي تمّ قياسه بالاعتماد على القوائم المالية للشركات المُدرجة بالبورصة.

هذا إلى جانب أنّ هذه الدراسة - على حد علم الباحث - تُعدّ من أوائل الدراسات التي تناولت نظام الرقابة الداخلية باعتباره متغيراً مُستقلاً، وجودة الإفصاح المحاسبيّ باعتباره متغيراً تابعاً على عكس الدراسات السابقة التي كانت تتناول جودة الإفصاح المحاسبيّ باعتباره متغيراً مُستقلاً ونظام الرقابة الداخلية باعتباره متغيراً تابعاً.

هذا إلى جانب ما تتميَّز به هذه الدراسة في منهجها المعتمد على الإجراء التحليليّ من واقع التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات عبر بورصة فلسطين؛ وذلك من خلال استخدام مؤشّرات (Indexes) في المتغير المستقل ونموذجاً (Model) في المتغير التابع والربط بينهما من خلال معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient).

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

#### 3.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف إيجاد العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي، حيث تمّ قياس المتغير المستقل الذي تمثّل بـ "نظام الرقابة الداخلية" بالاعتماد على المؤشرات المُنبتقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي التي تمثّلت بـ (مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة، ومؤشر العلاقة بين الذمم المدينة والعائد على السهم، ومؤشر القيمة السوقية)، بالإضافة إلى المؤشرات المُنبتقة عن قائمة التدفّقات النقدية التي تمثّلت بـ (مؤشر مساهمة التدفّقات النقدية التشغيلية في تعظيم حقوق الملكية، ومؤشر توزيعات الأرباح من التدفّقات النقدية التشغيلية). هذا إلى جانب مؤشرات تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة التي تمثّلت بـ (مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة). أما المتغير التابع الذي تمثّل بـ "جودة الإفصاح المحاسبي" فقد تمّ قياسه بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio) من خلال قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، والذي تمّ قياسه من خلال (قسمة التغير في رأس المال العامل إلى التدفّقات النقدية التشغيلية).

بعد قياس كلّ من المتغير المستقل والمتغير التابع تمّ ربط مؤشرات المتغير المستقل بمؤشرات المتغير التابع بهدف إيجاد قوة العلاقة بينهم من خلال معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient) وعمل تحليل (ANOVA)، هذا وقد تمّ استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، واستخلاص النماذج الإحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

#### 3.2 مجتمع الدراسة

تكوّن مُجتمع الدراسة من الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها (48) شركة، بناءً على التقارير الصادرة عن بورصة فلسطين بتاريخ 2018/12/31م (بورصة فلسطين، 2019).

### 3.3 عينة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من (20) شركة من الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين من القطاعات الخمسة (البنوك، التأمين، الصّناعة، الخدمات، الاستثمار)، حيث قام الباحث باستخراج عينةٍ قسديّةٍ من مُجتمع الدراسة، تمّ بموجبها اختيار أقدم تاريخ تأسيس لأربع شركات من كلّ قطاع.

يُعزى سبب اختيار الباحث لهذا النوع من العينات؛ كونه يتلاءم وطبيعة الدراسة المقدمة، كما أنه - باعتقاد الباحث - أنّ اختيار الشركات التي لديها عُمر زمني كبير - أقدمية في التأسيس - في السوق الفلسطينيّ تكون متطورةً أكثر، ولديها خبرة أكثر في العمل، وكابدت جميع الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية الصّعبة على مرّ الزمن، وعليه فإنّ اختيار الباحث لعينة الدراسة بشكلٍ قسديّ يكون ممثلاً للمجتمع الأصليّ للدراسة بشكل أفضل من أنواع العينات الأخرى.

تمّ الحصول على البيانات المالية لعينة الدراسة بالاعتماد على موقع بورصة فلسطين خلال آخر ثلاث سنوات تمثلت بـ (2016 & 2017 & 2018)، إلّا أنه تمّ استثناء المؤسسة العقارية العربية؛ نتيجةً لعدم توفّر قوائم مالية لها في العام (2018)، حيث إنّ الشركة قد انتهت، وبالتالي تمّ استبعادها ليصبح صافي العينة القسدية المستخدمة في هذه الدراسة (19) شركة فقط، حيث يُظهر الجدول (3.1) العينة القسدية المستخدمة في هذه الدراسة.

الجدول (3.1): عينة الدراسة القسدية.

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصرح (بالمليون)	العملة	القطاع
بنك فلسطين	10/09/1960	22/09/2005	204	USD	البنوك
بنك الاستثمار الفلسطيني	1994/08/10	13/02/1997	100	USD	البنوك
بنك القدس	1995/04/02	22/03/1997	100	USD	البنوك
البنك الإسلامي العربي	1995/05/18	22/11/1997	85	USD	البنوك
مصانع الزيوت النباتية	1953/01/01	09/08/1999	4	JD	الصناعة
سجاير القدس	1964/07/26	24/07/1997	10	JD	الصناعة
القدس للمستحضرات الطبية	1969/01/01	20/01/1997	18	USD	الصناعة
بيت جالا لصناعة الأدوية	1970/09/15	03/05/2015	10	JD	الصناعة
التأمين الوطنية	1992/03/15	15/01/1997	15	USD	التأمين
المشرق للتأمين	1992/08/30	29/07/2006	5.2	USD	التأمين
فلسطين للتأمين	1994/02/07	10/05/2010	7.2	USD	التأمين

التأمين	USD	54	23/02/1997	1994/07/10	المجموعة الأهلية للتأمين
الاستثمار	JD	4.8	23/07/2006	1993/09/13	الفلسطينية للاستثمار
الاستثمار	USD	300	05/06/1997	1993/10/14	فلسطين للتنمية والاستثمار
الاستثمار	USD	100	02/03/2014	1994/01/01	العربية الفلسطينية
الاستثمار	JD	12	27/07/1997	1994/01/01	المستثمرون العرب
الخدمات	JD	4	24/05/2010	1945/03/08	مصايف رام الله
الخدمات	JD	1	04/01/1997	1986/05/05	المؤسسة العقارية العربية
الخدمات	USD	11	14/04/2010	1995/05/12	أبراج الوطنية
الخدمات	JD	131.6	06/05/1997	1995/08/28	الاتصالات الفلسطينية

### 3.4 مصادر جمع البيانات

المصادر الأساسية: القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تم الحصول عليها من موقع بورصة فلسطين، والتي تُعدّ أساساً في الحصول على البيانات المالية اللازمة لحساب كلّ من المتغير المستقلّ الذي تمثّل بنظام الرقابة الداخلية، والمتغير التابع الذي تمثّل بجودة الإفصاح المحاسبيّ.

المصادر الثانوية: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

### 3.5 متغيرات الدراسة

المتغير المستقلّ: نظام الرقابة الداخلية، الذي يتمّ قياسه بالاعتماد على المؤشرات المُنبتقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ، والمؤشرات المُنبتقة عن قائمة التدفّقات النقدية، والمؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة.

المتغير التابع: جودة الإفصاح المحاسبيّ، الذي يتمّ قياسه بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio) من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

#### 3.5.1 طريقة قياس المتغير المستقلّ (نظام الرقابة الداخلية):

استخدم الباحث في دراسته مجموعةً من المؤشرات المُستمدّة من القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات، بحيث إنّ هذه المؤشرات لديها ارتباط وثيق في نظام الرقابة الداخلية، ولها مدلولاتها من ناحية

الارتفاع أو الانخفاض في قياس قوة نظام الرقابة الداخلية؛ وذلك استناداً للدراسات السابقة التي أشارت إلى ذلك، وبناءً على ذلك يتم تقسيم تلك المؤشرات حسب القوائم المالية المرتبطة بها على النحو الآتي:

أولاً: المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي:

#### 1. مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة (خالد، مايو، 2016):

- يتم احتساب المؤشر على النحو الآتي:

مخصّص الديون المشكوك في تحصيلها للعام 2018

إجمالي الذمم المدينة للعام 2018

- ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

يُعبّر هذا المؤشر عن نسبة الديون التي تتوقّع الشركة عدم تحصيلها من عملائها، وانخفاض هذه النسبة يدلّ على متابعة الشركة لحسابات المدينين باستمرار، ويدلّ على اتباعها إجراءات خاصة بتقييم عملائها، وهذا يشير إلى كفاءة الضبط الداخلي لديها، كما أنّ سلامة الضبط الداخلي يُعدّ مؤشراً على سلامة نظام الرقابة الداخلية (السامرائي، 2016).

إضافةً إلى ذلك يدلّ انخفاض هذه النسبة على امتلاك الشركة لموظفٍ خاصّ يفحص عمليات البيع والعملاء قبل إدخالها في حساب المدينين بالأستاذ العام والفرعي، وهذا ما يشير إلى سلامة الهيكل التنظيمي لدى الشركة وقيامها بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتفويضها، وسلامة الهيكل التنظيمي وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات يُعدّ من أكثر المؤشرات دلالةً على سلامة نظام الرقابة الداخلية (مالك، 2017).

هذا إلى جانب أنّ انخفاض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها يدلّ على اتباع الشركة لإجراءاتٍ تتمثّل بتحديد سقفٍ معيّنٍ للانتماء المسموح به لكلّ عميل، والذي يتحدد - على أساسه - تقييم ملاءته المالية، وإنّ قيام الشركة بمثل هذه الإجراءات بالاعتماد على موظفين مؤهلين يدلّ - بشكل كبير - على سلامة نظام الرقابة الداخلية (أبو صافي، 2019).

## 2. مؤشّر العلاقة بين الذّم المدينة والعائد على السّهم (نور و العواودة، 2017):

- يتمّ احتساب المؤشّر على النحو الآتي:

إجماليّ الذّم المدينة للعام 2018

العائد على السّهم للعام 2018

- ربط المؤشّر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

إنّ ارتفاع هذا المؤشّر يتوقّف على العائد على السّهم الذي تمتلكه الشركة، وإنّ ارتفاع العائد على السّهم يعتمد - بشكل أساسي - على الاهتمام بكفاءة الموظّفين وتوفير التدريب الكافي لهم وحماية حقوقهم الاجتماعية الذي يدفعهم - بشكل كبير - إلى الإنتاج، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الإيرادات والمبيعات وتعظيم الأرباح، الأمر الذي يسهم بزيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار بأسهم الشركة، كما يؤدّي إلى ارتفاع العائد على السّهم، وإنّ الاهتمام بكفاءة الموظّفين وتوفير التدريب الكافي لهم يُعدّ من أهمّ المؤشّرات التي تشير إلى سلامة الضبط الداخلي والالتزام بقواعد الحوكمة الداخلية لدى الشركة، الأمر الذي يدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية (شعت، 2017) (سعاد والخالدي، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع العائد على السّهم يتأثر - بشكل كبير - بعدد المستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار لدى الشركة، وإنّ ارتفاع عددهم يتأثر - بشكل كبير - بمدى الاهتمام بهم، فإنّ قيام الشركة بتعيين موظّف مسؤولٍ عن إدارة علاقات المستثمرين ليقوم بالإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بالشركة إلى الجمهور والتواصل مع المستثمرين باستمرار هو من أهمّ الأمور التي تؤثر على الإقبال في الاستثمار في الشركة؛ ممّا يعكس - بشكل إيجابي - على العائد على السّهم، ويُعدّ وجود موظّف مسؤولٍ عن إدارة علاقات المستثمرين من أهمّ الأمور التي تشير إلى الالتزام بقواعد الحوكمة، والذي يُعدّ من أهمّ المؤشّرات التي تدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية (بورصة قطر، 2019).

## 3. مؤشّر القيمة السوقية (زلوم، 2015):

- يتمّ احتساب المؤشّر على النحو الآتي:

(سعر إغلاق السّهم في نهاية العام 2018) × (عدد الأسهم المتداولة في نهاية العام 2018)

#### - ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

يتأثر سعر سهم الشركة على سعر الإغلاق في نهاية العام وعدد الأسهم المتداولة بعدة أمور أهمها، توزيعات الأرباح التي تقوم بها الشركة في كل عام؛ حيث إن هذه التوزيعات تؤثر - بشكل كبير - على عدد الأسهم التي يمكن تداولها، وإن توزيعات الأرباح تتوقف - بشكل كبير - على إيرادات الشركة، كما أن ارتفاع هذه الإيرادات يدلّ على كفاءة الموظفين الذي يقومون بالإنتاج والاهتمام بتحديد الإجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم بها الشركة، وهذا كله يدلّ على سلامة إجراءات الضبط الداخلي لدى الشركة، ووجود إدارة كفوة، وسلامة إجراءات الضبط الداخلي لدى الشركة، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات من أهم المؤشرات التي تدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية (السامرائي، 2016).

ومعلوم أنّ الإقبال على الاستثمار بالشركة وتداول أسهمها يتوقف - بشكل كبير - على مدى اهتمام الشركة بالبيئة والمجتمع، وعلى تخصيصها جزءاً من أرباحها للخدمة المجتمعية من باب المسؤولية الاجتماعية، وإنّ الاهتمام بالبيئة المجتمعية يُعدّ من أهم المؤشرات التي تدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية (سعادة، و الخالدي، 2019).

#### ثانياً: المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية:

#### 1. مؤشر مساهمة التدفقات النقدية التشغيلية في تعظيم حقوق الملكية (المطيري، 2011):

- يتم احتساب المؤشر على النحو الآتي:

التدفقات النقدية التشغيلية للعام 2018

حقوق الملكية للعام 2018

#### - ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

تُبين هذه النسبة مدى إسهام التدفقات النقدية التشغيلية في تعظيم حقوق الملكية، وإنّ زيادة قيمة التدفقات النقدية التشغيلية التي تحصل عليها الشركة، والتي تؤثر بشكل مباشر على العائد الذي سيحصل عليه مالكو الشركة ومساهموها تعتمد بشكل أساسي على وجود مجموعة من الموظفين المؤهلين بدرجة كافية بما يتناسب مع توزيع الصلاحيات والمسؤوليات (أبو صافي، 2019) (شعت،

(2017)، وإن امتلاك الشركة لموظفين مؤهلين وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات من أهم المؤشرات التي تشير إلى سلامة الضبط الداخلي الذي يُعدّ من أهم مؤشرات سلامة نظام الرقابة الداخلية.

## 2. مؤشر توزيعات الأرباح من التدفّقات النقدية التشغيلية (المطيري، 2011):

- يتم احتساب المؤشر على النحو الآتي:

توزيعات الأرباح للعام 2018

التدفّقات النقدية التشغيلية للعام 2018

- ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

توضّح هذه النسبة بمعلومات عن السياسات التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح من خلال تدفّقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومدى استقرار هذه السياسة، ويُعبّر عنها بحاصل قسمة توزيعات الأرباح على التدفّقات النقدية التشغيلية، إذ إنّ ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الشركة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية (المطيري، 2011).

إنّ ارتفاع هذه النسبة يعتمد - بشكل كبير - على التدفّقات النقدية التشغيلية التي تُعدّ الأساس الذي يُعتمد عليه بتوزيعات الأرباح على المساهمين، وإنّ ارتفاع التدفّقات النقدية التشغيلية تعتمد بشكل أساسي على وجود مجموعة من الموظفين المؤهلين بدرجة كافية بما يتناسب مع توزيع الصلاحيات والمسؤوليات (أبو صافي، 2019) (شعت، 2017)، وأنّ امتلاك الشركة لموظفين مؤهلين وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات من أهم المؤشرات التي تشير إلى سلامة الضبط الداخلي الذي يُعدّ من أهم مؤشرات سلامة نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: مؤشرات قواعد الحوكمة:

## 1. مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة (صالح، 2010):

- يتم احتساب المؤشر على النحو الآتي:

عدد الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة

العدد الكلي للأسهم



- ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

معلومٌ أنه كلما زاد عدد الأسهم المملوكة من قِبل مجلس إدارة الشركة كان ذلك مؤشراً على تصرف أعضاء مجلس الإدارة بما يخدم مصالحهم الشخصية دون لأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشركة بصورة كلية، مما يقلل من فعالية أداء مجلس الإدارة مهامه الإشرافية والرقابية (صالح، 2010)، وإنَّ انخفاض عدد الأسهم المملوكة من قِبل أعضاء مجلس الإدارة يُعبّر عن الالتزام بقواعد الحوكمة الذي يُعدّ الالتزام بقواعدها من أهمّ المؤشرات التي تدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية.

## 2. مؤشّر عدد أعضاء مجلس الإدارة (صالح، 2010):

- يتمّ احتساب المؤشر على النحو الآتي:

عدد أعضاء مجلس الإدارة في نهاية العام 2018

- ربط المؤشر بمكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة:

إنّ امتلاك الشركة لمجلس إدارة فعّال مكوّن من عدد كافٍ من الأعضاء يُعدّ أحد المقومات الأساسية للحوكمة، حيث إنّ مجلس الإدارة الفعّال يقدم منفعةً للشركة من خلال تنوع خبرات الأعضاء وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل، هذا بالإضافة إلى أنه يضمن للمستثمرين بأنّ الأصول التي وفّروها يتمّ استخدامها من قِبل مديري الشركة ووكلائهم بشكل كفؤ، ممّا يسهم في تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم إساءة استخدام رأس المال، وهذا يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للشركة، ويحقّق زيادةً في قيمة الشركة (صالح، 2010)، وإنّ هذا الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يُعدّ من أهمّ المؤشرات التي تدلّ على سلامة نظام الرقابة الداخلية.

وفيما يلي قيمة احتساب المؤشرات السبعة المنبثقة عن القوائم المالية لعينة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، بالإضافة إلى المؤشرات التي تقيس قواعد الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (3.2).

الجدول (3.2): احتساب قيمة المؤشرات المُنبَتقة عن القوائم المالية، ومؤشرات قواعد الحوكمة لعينة الشركات (محلّ الدراسة).

N.B.D	$\frac{Sha. B. D}{T. S}$	$\frac{Div.}{CFO}$	$\frac{CFO}{OE}$	Clos. S X C.S	$\frac{AR}{EPS}$	$\frac{Allw.D.A.}{AR}$	المؤشر اسم الشركة
11	%26.19	%9.7	%6	18,005,184	51,738,456	%0.99	بنك الاستثمار الفلسطيني
11	%6.24	(%0.5)	(%51.79)	39,321,395	12,131,189,372	%0.01	بنك فلسطين
12	%40.52	%7.2	%17.31	27,261,308	5,724,045,273	%2.37	بنك القدس
11	%0.19	%0.0	(%105.35)	2,871,866	7,298,462,220	%0.48	البنك الإسلامي العربي
6	%43.18	%0.0	%14.97	2,215,672	227,377,640	%46.37	الأهلية للتأمين
11	%23.77	%3.8	%12.1	6,358,283	31,106,215	%12.26	التأمين الوطنية
11	%64.56	%0.0	%23.52	5,200,000	14,343,760	%24.80	المشرق للتأمين
7	%0	(%17.9)	(%6.59)	3,404,887	(23,990,842)	%83.96	فلسطين للتأمين
8	%0	%0.7	%0.43	479,216	1,001,734	%23.29	مصانع الزيوت النباتية
11	%29.69	%0.0	(%9.96)	207,217	2,224,904,250	%48.97	سجاير القدس
11	%32.33	%0.8	%8.43	3,429,051	50,540,653	%18.58	القدس للمستحضرات الطبية
8	%55.96	%70.9	%5.25	16,800,000	20,986,317	%0.00	بيت جالا لصناعة الأدوية
12	%27.73	%5.8	%4.51	30,790,022	370,476,000	%8.61	العربية الفلسطينية للاستثمار
13	%12.63	%0.0	%1.65	27,558,400	647,333,333	%72.73	فلسطين للتنمية والاستثمار
6	%49.81	%0.0	(%18.8)	760,256	20,841,256	%0.00	الفلسطينية للاستثمار والإئماء
7	%84.41	%0.0	%0.28	105,621	25,395,423	%0.77	المستثمرون العرب
7	%10.97	%0.0	%1.53	1,424,133	8,585,244	%1.49	مصايف رام الله
7	%1.51	%0.0	%3.78	24,743	6,151,762	%6.27	أبراج الوطنية
11	%30.63	%0.5	%22.48	34,053,657	238,443,379	%121.92	الاتصالات الفلسطينية

وعليه يمكن تحليل المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة التي تقيس نظام الرقابة الداخلية "المتغير المستقل"، ويظهر ذلك من خلال الجدول (3.3).

جدول 3.3: المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة التي تقيس نظام الرقابة الداخلية.

المجموعة	المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
قائمة الأرباح والخسائر، قائمة المركز المالي	Clos. S X C.S	11,593,206	13,573,137	24,743	39,321,395
	$\frac{Allw. D. A.}{AR}$	0.250	0.347	0	1.22
قائمة التدفقات النقدية	$\frac{AR}{EPS}$	1,529,943,760	3,285,894,352	-23,990,842	12,131,189,372
	$\frac{CFO}{O.E}$	- 0.037	0.297	-1.053	0.235
	$\frac{Div.}{CFO}$	0.043	0.170	- 0.179	0.709
قواعد الحوكمة	$\frac{Sha. B. D}{T.S}$	0.284	0.239	0.000	0.844
	N.B.D	9.526	2.318	6	13

يتضح من الجدول رقم (3.3) أن أقل قيمة لمؤشر القيمة السوقية للشركات قد بلغ 24,743 دولاراً أمريكياً، وأن أعلى قيمة بلغت 39,321,395 دولاراً أمريكياً، في حين كان الوسط الحسابي للقيمة السوقية بمبلغ 11,593,206 دولاراً أمريكياً، لكن فيما يتعلق بمؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى الذمم المدينة، فقد بلغت أقل قيمة 0، فيما كانت أكبر قيمة 1.219، وكان المتوسط الحسابي 0.250، أما فيما يخص مؤشر قيمة الذمم المدينة إلى العائد على السهم، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي 1,529,943,760 دولاراً أمريكياً، ويلاحظ بأن أقل قيمة بلغت (23,990,842) دولاراً أمريكياً، بينما أعلى قيمة بلغت 12,131,189,372 دولاراً أمريكياً.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية، فقد بلغ قيمة الوسط الحسابي لمؤشر التدفقات النقدية التشغيلية إلى حقوق الملكية بنسبة (3.69%)، وكانت أعلى نسبة (23.5%)، بينما أقل نسبة (105.3%)، كما أظهرت النتائج أن أعلى قيمة لمؤشر توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية بلغت (70.9%)، في حين بلغت أقل قيمة 17.9%، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.26%.

وأكدت النتائج أن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة 9.526 شخصاً، أي ما يقارب 10 أشخاص، أما فيما يتعلق بمؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي 0.2843 أي بنسبة 28.43%.

### 3.5.2 طريقة قياس المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي):

استخدم الباحث في دراسته نموذج ميلر (Miller Ratio) لقياس مدى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح، حيث تبين من خلال الدراسات السابقة أنّ قياس إدارة الأرباح يرتبط بشكل رئيسي في قياس جودة الإفصاح المحاسبي، إذ كلما مارست الشركات إدارة أرباح أكثر في بياناتها المالية كانت تحتوي على جودة أقل في الإفصاح المحاسبي (عبد العظيم، 2017) (Healy & Wahken, 1999) (Jones, 2000) (Dechow et al., 1996).

تجدر الإشارة إلى أنّه من السهل على إدارة الشركات ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل، وذلك من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي لها التأثير المرغوب في الأجل القصير على الحسابات المتداولة لقائمة المركز المالي، مثل السياسات التي تؤثر على أرصدة المدينين والدائنين، أو التي يترتب عليها مستويات مخزون سلعي، والسياسات التي تؤثر على الاستحقاق طويل الأجل، مثل السياسات المتعلقة بالاستهلاكات والضرائب المؤجلة والالتزامات المحتملة، وعليه فإنّ (Miller) يرى أنّ معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق لممارسة إدارة الأرباح من خلال التغيير في عناصر رأس المال العامل (رزقات، 2020).

جاءت معادلة نموذج ميلر (Miller Ratio) على أساس دراسة العلاقة بين التغيير في رأس المال العامل مع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

$$\left(\frac{\Delta wc}{cfo}\right)_{t-0} - \left(\frac{\Delta wc}{cfo}\right)_{t-1} = 0$$

حيث إنّ:

$\Delta wc$ : التغيير في رأس المال العامل، وهو الفرق بين الأصول المتداولة (CA) والخصوم المتداولة (CL).

$cfo$ : التدفقات النقدية التشغيلية.

$t-0$ : السنة الحالية وهي 2018م.

$t-1$ : السنة السابقة وهي 2017م.

تناول الباحث الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالدراسة والتحليل من خلال عينة الدراسة، حيث تمّ احتساب كافة عناصر نموذج ميلر (Miller Ratio)، وقد أظهرت نتائج العينة كما في الجدول (3.4).

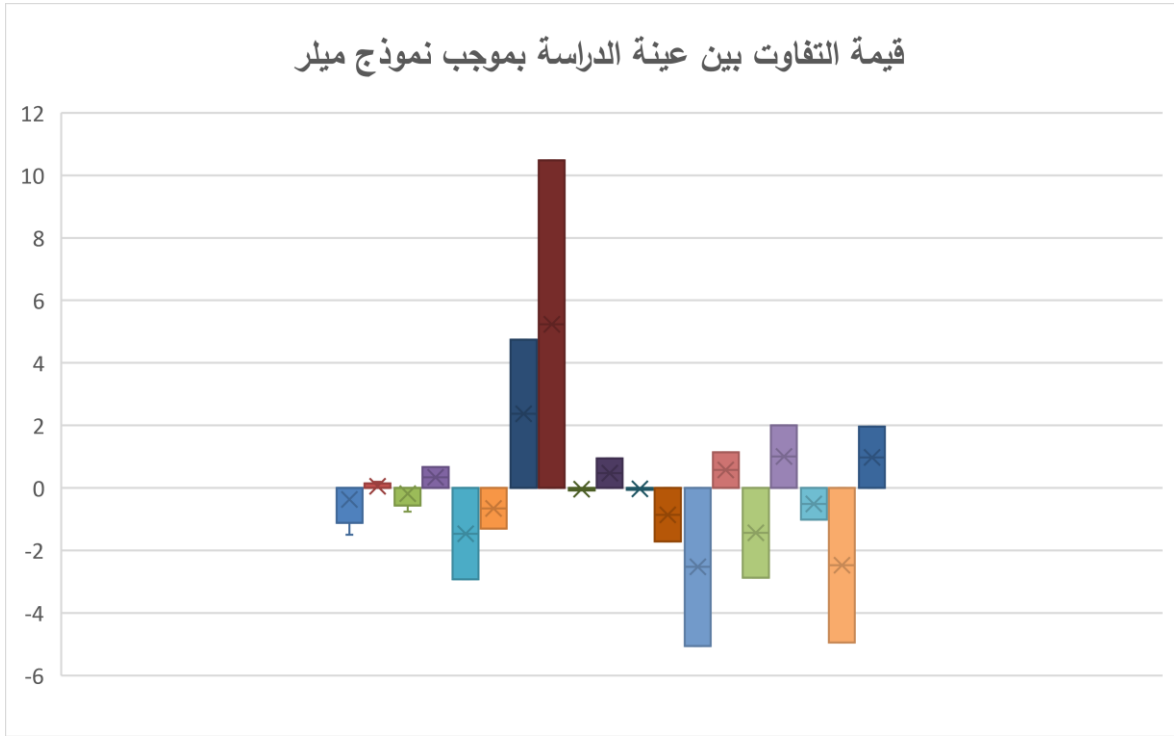
جدول 3.4: جودة الإفصاح المحاسبي الذي تم قياسه من خلال قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio) لعينة الدراسة.

Miller Ratio	$\Delta WC / CFO$	CFO	$\Delta WC$	CL	CA	السنة	اسم الشركة
(1.494)	----	----	----	264,823,222	305,334,266	2016	بنك الاستثمار الفلسطيني
	0.440	23,928,354	10,523,930	343,010,990	394,045,964	2017	
	(1.054)	5,855,138	(6,168,482)	347,909,282	392,775,774	2018	
0.196	----	----	----	3,541,364,426	3,645,800,174	2016	بنك فلسطين
	0.189	343,772,927	65,104,553	4,215,084,221	4,384,624,522	2017	
	0.386	(215,652,471)	(83,154,657)	4,058,085,935	4,144,471,579	2018	
(0.756)	----	----	----	843,114,683	869,977,698	2016	بنك القدس
	0.512	44,896,795	22,974,384	938,245,081	988,082,480	2017	
	(0.244)	19,290,988	(4,708,940)	1,065,715,644	1,110,844,103	2018	
0.670	----	----	----	291,078,357	701,412,276	2016	البنك الإسلامي العربي
	(1.534)	(67,597,344)	103,676,695	407,905,530	921,916,144	2017	
	(0.864)	(115,243,518)	99,536,203	355,011,035	968,557,852	2018	
(2.930)	----	----	----	2,884,584	11,004,497	2016	بيت جالا لصناعة للأدوية
	0.414	3,600,195	1,490,066	2,945,821	12,555,801	2017	
	(2.516)	862,736	(2,170,655)	2,368,400	9,807,724	2018	
(1.308)	----	----	----	23,567,395	24,851,485	2016	سجاير القدس
	3.442	275,999	949,894	26,569,756	28,803,740	2017	
	2.134	(2,765,193)	(5,899,891)	31,887,436	28,221,529	2018	
4.740	----	----	----	144,945,327	187,351,445	2016	العربية الفلسطينية للاستثمار
	0.391	28,747,207	11,232,700	147,870,447	201,509,265	2017	
	5.131	6,360,329	32,635,605	118,004,471	204,278,894	2018	
10.475	----	----	----	512,284	1,147,326	2016	أبراج الوطنية
	0.469	510,343	239,416	552,411	1,426,869	2017	
	10.944	856,813	9,376,648	669,003	10,920,109	2018	
(0.078)	----	----	----	263,805	489,686	2016	المستثمرون العرب
	0.125	139,138	17,419	248,447	491,747	2017	
	0.047	40,989	1,946	221,856	467,102	2018	
0.948	----	----	----	484,509	448,086	2016	الاتصالات الفلسطينية
	(0.756)	139,368,847	(105,416,000)	377,244,944	271,792,520	2017	
	0.191	153,104,075	29,299,469	351,327,105	275,174,150	2018	
(0.066)	----	----	----	36,235,641	38,172,716	2016	الأهلية للتأمين
	0.349	5,813,322	2,030,757	42,247,758	46,215,590	2017	
	0.283	3,323,157	941,753	40,253,181	45,162,766	2018	
(1.719)	----	----	----	25,711	1,601,027	2016	
	0.042	(1,727,507)	(71,862)	5,295,650	6,799,104	2017	

	(1.678)	(1,067,604)	1,791,046	4,519,293	7,813,793	2018	فلسطينية للاستثمار والإثراء
(5.060)	----	----	----	92,109	119,249	2016	فلسطين للتنمية
	0.839	17,534,000	14,702,860	98,137,000	112,867,000	2017	والاستثمار
	(4.222)	7,869,000	(33,222,000)	108,369,000	89,877,000	2018	
1.140	----	----	----	1,662,631	2,029,008	2016	مصايف رام الله
	(0.570)	1,648,570	(940,219)	1,824,065	1,250,223	2017	
	0.570	279,932	159,432	1,597,250	1,182,840	2018	
(2.874)	----	----	----	52,202,127	33,692,260	2016	التأمين الوطنية
	2.274	9,480,081	21,556,980	58,187,719	61,234,832	2017	
	(0.600)	4,962,207	(2,977,700)	60,050,385	60,119,798	2018	
2.002	----	----	----	24,629,202	19,079,758	2016	المشرق للتأمين
	(1.059)	2,052,132	(2,172,801)	31,784,286	24,062,041	2017	
	0.943	3,282,306	3,095,631	32,128,730	27,502,116	2018	
(1.020)	----	----	----	8,680,273	31,188,781	2016	القدس للمستحضرات الطبية
	1.250	4,748,463	5,933,825	8,226,265	36,668,598	2017	
	0.230	4,342,782	997,790	7,939,407	37,379,530	2018	
(4.945)	----	----	----	1,702,950	8,303,789	2016	مصانع الزيوت النباتية
	(0.390)	(1,638,270)	638,794	1,968,901	9,208,534	2017	
	(5.335)	204,913	(1,093,185)	4,770,233	10,916,682	2018	
1.956	----	----	----	26,610,187	18,110,017	2016	فلسطين للتأمين
	7.370	847,905	6,249,172	24,799,194	22,548,196	2017	
	9.326	(549,103)	(5,121,126)	28,891,615	21,519,491	2018	

نلاحظ من الجدول (3.4) أنّ جميع عينة الدراسة، والبالغ عددها (19) شركة قد مارست إدارة الأرباح، ولكن بشكل متفاوت بين العينة نفسها، إذ كلّما زادت الفجوة في نموذج ميلر عن الصّقر، سواء بالموجب أو السالب مارست الشركة لإدارة الأرباح أكثر، فهناك تفاوت كبير في نتائج نموذج ميلر لعينة الدراسة، فقد بلغت أكبر قيمة للنموذج 10.475 وأقلّ قيمة كانت 0.066، وعليه لا يمكن اعتبار أنّ جميع عينة الدراسة من الشركات بأنها لا تحتوي على جودة في الإفصاح المحاسبي، حيث يُظهر المنحنى الآتي قيمة التفاوت في نسبة ميلر لعينة الدراسة.

يمكن تصنيف نموذج ميلر (Miller Ratio)، بناءً على القيم الصادرة في الجدول (3.4) لإظهار قيمة التفاوت بموجب المنحنى الآتي:



وبالتالي فإنّ هذا يقودنا إلى أنّ الشّركات التي تتراوح قيمتها بموجب نموذج ميلر بين -0.99 إلى +0.99 هي شركات تحتوي بياناتها المالية على جودة في الإفصاح المحاسبيّ، وعليه تمّ تصنيف الشّركات التي لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ، والشّركات التي لا يوجد لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ، كما يظهر في الجدول رقم (3.5).

جدول 3.5: تصنيف عينة الدراسة إلى شركات، لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ وشركات لا يوجد لديها جودة في الإفصاح المحاسبيّ.

رقم الشركة	اسم الشركة	تصنيف عينة الدراسة
1	بنك الاستثمار الفلسطيني	لا يوجد جودة في الإفصاح
2	بنك فلسطين	لديها جودة في الإفصاح
3	بنك القدس	لديها جودة في الإفصاح
4	البنك الإسلامي العربي	لديها جودة في الإفصاح
5	المجموعة الأهلية للتأمين	لديها جودة في الإفصاح
6	التأمين الوطنية	لا يوجد جودة في الإفصاح
7	المشرق للتأمين	لا يوجد جودة في الإفصاح
8	فلسطين للتأمين	لا يوجد جودة في الإفصاح

9	مصانع الزيوت النباتية	لا يوجد جودة في الإفصاح
10	سجاير القدس	لا يوجد جودة في الإفصاح
11	القدس للمستحضرات الطبية	لا يوجد جودة في الإفصاح
12	بيت جالا لصناعة الأدوية	لا يوجد جودة في الإفصاح
13	العربية الفلسطينية للاستثمار	لا يوجد جودة في الإفصاح
14	فلسطين للتنمية والاستثمار	لا يوجد جودة في الإفصاح
15	الفلسطينية للاستثمار والإتماء	لا يوجد جودة في الإفصاح
16	المستثمرون العرب	لديها جودة في الإفصاح
17	مصايف رام الله	لا يوجد جودة في الإفصاح
18	أبراج الوطنية	لا يوجد جودة في الإفصاح
19	الاتصالات الفلسطينية	لديها جودة في الإفصاح

### 3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

#### 3.6.1 التحليل العنقودي:

يُعرّف التحليل العنقوديّ بأنه "عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف الحالات أو المشاهدات بطرقٍ معينة، وترتيبها داخل عناقيد (Clusters) بحيث تكون الحالات المصنّفة داخل العنقود متجانسةً فيما يتعلّق بخصائصٍ محددة، وتختلف عن الحالات الموجودة في عناقيد أخرى"، وثمة العديد من الطرق المستخدمة في التحليل العنقوديّ، منها:

#### 1. التحليل العنقوديّ للمتوسّطات (K-mean):

تقوم هذه الطريقة على أساس تصنيف المشاهدات في مجموعاتٍ متجانسةٍ من حيثُ الخصائصُ والصفاتُ، وذلك باستخدام خوارزميات تُمكنها من معالجة عددٍ كبيرٍ من الحالات، وتُسمّى هذه الطريقة بطريقة (التحليل العنقوديّ السريع)، لأنّها تقوم بعملية التصنيف والتحليل في وقتٍ قصيرٍ نسبياً، مع التحقق من أن تكون المتغيرات متجانسةً في المقياس، ويفضّل استخدام هذه الطريقة في حال كان لدى الباحث المعرفة المسبقة بعدد العناقيد.

#### 2. التحليل العنقوديّ الهرمي:

لا تتطلب هذه الطريقة المعرفة المسبقة بعدد العناقيد التي سيتم تصنيف الحالات على أساسها، حيث يناسب التحليل العنقوديّ الهرميّ العينات الصغيرة نسبياً، وهناك العديد من الطرق لتحديد القرب بين



الحالات وقياس المسافة بين نقاط التقاء المتغيرات أكثرها شيوعاً والتي تسمى (Distance Euclidean) إذ يُعدّ من أهمّ مقاييس عدم التشابه.

ففي هذه الدراسة سيستخدم الباحث التحليل العنقودي للمتوسّطات؛ وذلك بسبب المعرفة المسبقة له بعدد العناقيد، وهو ما أكدته الدراسات السابقة، حيث سيستخدم التحليل العنقودي بالمتوسّطات الحسابية في تصنيف الشّركات داخل عنقودين، أحدهما: العنقود الذي يشمل الشّركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية وسيرمز إليها بالرمز (1)، بينما العنقود الآخر فيشمل الشّركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية وسيرمز إليها بالرمز (0).

### 3.6.2 معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient):

يُستخدم معامل ارتباط فاي لقياس قوة العلاقة بين متغيرين، كلّ منهما منفصل ثنائي، بمعنى أن كلّاً منهما مُتغيّر من النوع الاسميّ، ولكلّ متغير مستويان فقط، وبالتالي لا يصلح هذا المعامل إذا كان لأحد المتغيرين أو كليهما أكثر من مستويين.

المعادلة العامة لمعامل ارتباط فاي:

$$\varphi = \frac{AD - BC}{\sqrt{(A + B) \times (C + D) \times (A + C) \times (B + D)}}$$

استخدم الباحث معامل ارتباط فاي (فاي) لقياس قوة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية، وجودة الإفصاح المحاسبيّ، حيث تمّ تحديد قوة العلاقة بناءً على المقياس الظاهر في الجدول (3.6) (مضحّي، 2016).

جدول 3.6: قوة العلاقة بموجب معامل ارتباط فاي.

قوة العلاقة	قيمة معامل ارتباط فاي
لا يوجد علاقة	0
ضعيفة	0.49 – 0.01
جيدة	0.69 – 0.50
قوية	0.99 – 0.70
تامة	1

### تحليل النتائج ومناقشتها

يتم في هذا الفصل عرض نتائج عملية تحليل المؤشرات للشركات (محل الدراسة)؛ وذلك للوقوف على علاقة نظام الرقابة الداخلية التي سيتم قياسها بالاعتماد على ثلاث مجموعات من المؤشرات، وهي: مجموعة المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي، مجموعة المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية، ومجموعة المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة؛ وذلك لدراسة علاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي، حيث إن المؤشرات المدروسة على هذه النواحي تمثل بيانات كمية، وسيتم تصنيف هذه البيانات على شكل بيانات نوعية (0 , 1) باستخدام التحليل العنقودي بطريقة العنقدة بالمتوسطات (k-means clustering)؛ بغرض تقسيم مشاهدات الدراسة إلى مجموعتين في كل ناحية من النواحي التي تقيس نظام الرقابة الداخلية، واللذان تتمثلان بمجموعة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، ومجموعة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، ويكون ذلك بناءً على دراسة علاقة هذه المؤشرات المدروسة مع نظام الرقابة الداخلية.

وسيتم تحليل النتائج المتعلقة بنموذج ميلر (Miller Ratio) والتي انبثق عنها شركات تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، وشركات لا تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، ثم من خلال استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient) سيتم إيجاد قوة العلاقة بين المتغيرين.

#### 4.1 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

##### 4.1.1 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الأولى على الآتي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي".

ولاختبار صحة الفرضية من عدمها، عمل الباحث على قياس المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) بتطبيق أسلوب التحليل العنقودي بطريقة العنقدة بالمتوسطات (k-means clustering)؛ وذلك لتحديد فيما إذا كانت الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، أو لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تم تصنيف الشركات إلى عنقودين، يشمل كل عنقود عدداً من الشركات التي لا يوجد بين المؤشرات المدروسة فيما بينها اختلاف معنوي، بينما يوجد اختلاف معنوي في المؤشرات للشركات بين العنقودين، حيث تم تقسيم الشركات لعنقودين، بناءً على مدى تقارب المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي من بعضها البعض، إلا أنه بالنظر إلى طبيعة هذه المؤشرات تبين بأنها غير متجانسة في المقياس، مما يدفعنا إلى تحويل هذه المؤشرات إلى قيم معيارية (Z-score) باستخدام برنامج (SPSS)، بحيث يصبح المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات صفراً، والانحراف المعياري واحداً.

بعد تصنيف الشركات داخل عنقودين بناءً على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي، كانت المتوسطات الحسابية للمؤشرات المدروسة مُدرجةً داخل كل عنقود، كما هو موضح في الجدول (4.1).

جدول 4.1: المتوسطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي داخل العنقود.

رقم المؤشر	اسم المؤشر	المتوسطات الحسابية للعنقود الأول	المتوسطات الحسابية للعنقود الثاني
1	مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة	- 0.41249	0.09986
2	مؤشر العلاقة بين الذمم المدينة والعائد على السهم	2.15482	- 0.37826
3	مؤشر القيمة السوقية	0.90120	- 0.11964

\*القيمة السالبة ناتجة عن القيم المعيارية.

تبين بناءً على طبيعة علاقة المؤشرات الثلاثة المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي مع نظام الرقابة الداخلية، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات أن العنقود الأول يمثل الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تتسم هذه الشركات بانخفاض في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها من إجمالي الذمم المدينة، وارتفاع في قيمة الذمم المدينة إلى العائد على السهم، وأخيراً ارتفاع في القيمة السوقية للشركة عن غيرها من الشركات المدرجة في العنقود الثاني، والتي لا

تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت نسبة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية ضمن العنقود الأول (15.8%) من إجمالي الشركات المدرجة في عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية (84.2%) من إجمالي الشركات المدرجة في عينة الدراسة، بحيث توزعت الشركات على عنقودين، كما هو موضح في الجدول رقم (4.2).

جدول 4.2: نتائج التحليل العنقودي لتصنيف الشركات المدرجة في عينة الدراسة، بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي.

العنقود الأول	العنقود الثاني
الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية	الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية
بنك فلسطين	بيت جالا للأدوية
بنك القدس	سجاير القدس
البنك الإسلامي العربي	بنك الاستثمار الفلسطيني
	العربية الفلسطينية للاستثمار
	أبراج الوطنية
	المستثمرون العرب
	الاتصالات الفلسطينية
	الأهلية للتأمين
	الفلسطينية للاستثمار والإئتماء
	فلسطين للتنمية والاستثمار
	مصايف رام الله
	الوطنية للتأمين
	المشرق للتأمين
	القدس للمستحضرات الطبية
	مصانع الزيوت النباتية
	فلسطين لتأمين
مجموع الشركات = 3 وتمثل 15.8% من إجمالي عينة الدراسة	مجموع الشركات = 16 وتمثل 84.2% من إجمالي عينة الدراسة

ولتحديد أيّ المؤشرات كان الأفضل في تصنيف الشركات داخل العناقيد، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لدراسة الفرق في الأوساط الحسابية للمؤشرات الثلاثة المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي تبعاً للعناقيد لكلّ مؤشر على حدة، وذلك من خلال النظر إلى قيمة اختبار (F) لكلّ مؤشر من المؤشرات على حدة، بحيث يكون المؤشر الأهمّ في التصنيف هو المؤشر الذي تبلغ قيمة اختبار (F) له أعلى ما يمكن، ويتضح من الجدول رقم (4.3) أن المؤشر المتمثل بقيمة الذمم المدينة إلى العائد على السهم كان المؤشر الأهمّ الذي استخدم في تصنيف الشركات

(F=105.545)، يليه مؤشر القيمة السوقية (F=2.849)، وأخيراً مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى الذمم المدينة (F=0.619).

من خلال النظر إلى قيمة الدلالة الإحصائية نلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية للعلاقة بين الذمم المدينة والعائد على السهم تبعاً لتصنيف العناقيد (العنقود الأول يمثل الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، والعنقود الثاني يمثل الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية)، كما هو موضح في الجدول (4.3).

جدول 4.3: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي تبعاً للعناقيد.

الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار F	الخطأ		العنقود		المؤشرات
		درجة الحرية	متوسطات المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	
0.442	0.619	17	1.071	1	0.663	مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة
0.000	105.545	17	0.154	1	16.21	مؤشر العلاقة بين الذمم المدينة والعائد على السهم
0.110	2.849	17	0.924	1	2.633	مؤشر القيمة السوقية

من خلال النتائج السابقة، يتضح أنّ الباحث قاس المتغير المستقلّ من خلال تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتم التعبير عنها بالرمز (1)، ومجموعة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتم التعبير عنها بالرمز (0)، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي.

في المقابل تمّ قياس المتغير التابع المتمثل بجودة الإفصاح المحاسبيّ باستخدام نموذج ميلر ( Miller Ratio) الذي تمّ من خلاله تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبيّ التي تمّ التعبير عنها بالرمز (1) ومجموعة لا تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبيّ، وتمّ التعبير عنها بالرمز (0). وللإجابة عن فرضية الدراسة تمّ استخدام معامل ارتباط فاي ( Phi Correlation Coefficient).

وللإجابة عن فرضية الدراسة التي تتعلّق بدراسة العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبيّ ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشّرات المُنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ، فقد تمّ استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient)، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المحاسبيّ ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشّرات المُنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.005) وهي أقلّ من مستوى الدلالة (0.05)، ممّا يؤدي إلى عدم قبول (رفض) الفرضية الصّفرية، كما بلغ قيمة معامل ارتباط فاي (0.637)، ممّا يدلّ على وجود علاقة جيدة بنسبة 63.7% بين المتغيرين، كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول 4.4: نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبيّ، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشّرات المنبثقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز الماليّ.

عدد الشّركات المدرجة في عينة الدراسة	قيمة مُعامل ارتباط فاي	الدلالة الإحصائية
19	0.637	0.005

بينت النتائج أنّ (81.2%) من الشّركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية لا تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، كما أظهرت النتائج أنّ (18.8%) من الشّركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، كما هو موضح في الجدول رقم (4.5).

جدول 4.5: توزيع عينة الدراسة بناءً على خصائصها المتعلقة بقوة نظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز الماليّ، وجودة الإفصاح المحاسبيّ.

المجموع	لا تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبيّ		تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبيّ		الصفة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100	0	3	100	3	تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية
100	81.2	16	18.8	3	لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية

#### 4.1.2 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية:

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على الآتي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى مُمارسة الشّركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المُنبئة عن قائمة التدفّقات النقدية".

لاختبار صحّة الفرضية من عدمها، قاس الباحثُ المتغيرَ المستقلَّ (نظام الرقابة الداخلية) بتطبيق أسلوب التحليل العنقوديّ بطريقة العنقدة بالمتوسّطات (clustering k-means)، وذلك لتحديد فيما إذا كانت الشّركات التي تضمّنتها الدراسة تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، أو لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تمّ تصنيف الشّركات إلى عنقودين، يشمل كلّ عنقود عدداً من الشّركات التي لا يوجد بين المؤشرات المدروسة فيما بينها اختلاف معنويّ، بينما يوجد اختلاف معنويّ في المؤشرات للشّركات بين العنقودين، بحيث تمّ تقسيم الشركات إلى عنقودين بناءً على مدى تقارب المؤشرات المُنبئة عن قائمة التدفّقات النقدية من بعضها البعض، وبعد تصنيف الشّركات داخل عنقودين بناءً على المؤشرات المُنبئة عن قائمة التدفّقات النقدية كانت المتوسّطات الحسابية للمؤشرات المدروسة مُدرجةً داخل كل عنقود كما هو موضّح في الجدول رقم (4.6).

جدول 4.6: المتوسّطات الحسابية للمؤشرات المُنبئة عن قائمة التدفّقات النقدية داخل العناقيد.

رقم المؤشر	اسم المؤشر	المتوسّطات الحسابية للعنقود الأول	المتوسّطات الحسابية للعنقود الثاني
1	مؤشر التدفّقات النقدية إلى حقوق الملكية	0.05	- 0.79
2	مؤشر توزيعات الأرباح من التدفّقات النقدية التشغيلية	0.048	- 0.003

بناءً على طبيعة علاقة المؤشرين المُنبئين من قائمة التدفّقات النقدية مع نظام الرقابة الداخلية، وبالاعتماد على المتوسّطات الحسابية لهذين المؤشرين تبيّن أنّ العنقودَ الأولَ يمثّل الشّركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تتسم هذه الشّركات بارتفاع في مؤشر التدفّقات النقدية التشغيلية إلى حقوق الملكية، وارتفاع في مؤشر توزيعات الأرباح من التدفّقات النقدية التشغيلية عن غيرها من الشّركات المُدرجة في العنقود الثاني، والتي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث بلغت نسبة الشّركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية ضمن العنقود الأول (89.5%) من إجماليّ الشّركات المُدرجة

في عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية (10.5%) من إجمالي الشركات المدرجة في عينة الدراسة، بحيث تُوَزَّعت الشركات على عُقودين كما هو موضَّح في الجدول رقم (4.7).

جدول 4.7: نتائج التحليل العُنقودي لتصنيف الشركات المُدرجة في عينة الدراسة بالاعتماد على المؤشرات المُنبَتقة عن قائمة التدفقات النقدية.

العنقود الأول	العنقود الثاني
الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية	الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية
بيت جالا للأدوية	بنك فلسطين
سجاير القدس	البنك الإسلامي العربي
بنك الاستثمار الفلسطيني	
العربية الفلسطينية للاستثمار	
أبراج الوطنية	
المستثمرون العرب	
الاتصالات الفلسطينية	
الأهلية للتأمين	
الفلسطينية للاستثمار والإئتماء	
فلسطين للتنمية والاستثمار	
مصايف رام الله	
الوطنية للتأمين	
المشرق للتأمين	
القدس للمستحضرات الطبية	
مصانع الزيوت النباتية	
فلسطين لتأمين	
بنك القدس	
مجموع الشركات = 17 وتمثل 89.5% من إجمالي عينة الدراسة	مجموع الشركات = 2 وتمثل 10.5% من إجمالي عينة الدراسة

ولتحديد أيّ المؤشرين كان الأفضل في تصنيف الشركات داخل العناقيد، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في الأوساط الحسابية للمؤشرين المُنبَتقين عن قائمة التدفقات النقدية تبعاً للعناقيد لكلّ مؤشر على حدة، وذلك من خلال النظر إلى قيمة اختبار (F) لكلّ مؤشر من المؤشرات على حدة، بحيث يكون المؤشر الأهمّ في التصنيف هو المؤشر الذي تبلغ قيمة اختبار (F) له أعلى ما يمكن، ويتضح من الجدول رقم (4.7) أن المؤشر المتمثّل بالتدفقات النقدية التشغيلية إلى حقوق الملكية كان المؤشر الأهمّ الذي استُخدم في تصنيف الشركات (F=62.856)، يليه مؤشر توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية (F=0.149).



من خلال النظر إلى قيمة الدلالة الإحصائية نلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لمؤشر التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية تبعاً لتصنيف العناقيد (العنقود الأول يمثل الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، والعنقود الثاني يمثل الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية)، كما هو موضح في الجدول رقم (4.8).

جدول 4.8: جدول تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية للمؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية تبعاً للعناقيد.

الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار F	الخطأ		العنقود		المؤشرات
		درجة الحرية	متوسطات المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	
0.000	62.856	17	0.020	1	1.253	مؤشر التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية
0.703	0.150	17	0.030	1	0.005	مؤشر توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية

يتضح من خلال النتائج السابقة، أنّ الباحث قاس المتغير المستقل من خلال تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتمّ التعبير عنها بالرمز (1)، ومجموعة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتمّ التعبير عنها بالرمز (0)، وكان ذلك بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية. وفي المقابل تم قياس المتغير التابع المتمثل بجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج ميلر (Miller Ratio) الذي تمّ من خلاله تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، التي تمّ التعبير عنها بالرمز (1)، ومجموعة لا تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، وتمّ التعبير عنها بالرمز (0). وللإجابة عن فرضية الدراسة تمّ استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient).

وللإجابة عن فرضية الدراسة التي تتعلّق بدراسة العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية، فقد تمّ استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient)، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على المؤشرات المنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.028) وهي أقلّ من مستوى الدلالة (0.05)، ممّا يؤدي إلى عدم قبول (رفض) الفرضية الصفرية، كما بلغت قيمة معامل ارتباط فاي (0.505)، وهذا يدلّ على وجود علاقة جيدة بنسبة (50.5%) بين المتغيرين، كما هو موضح في الجدول رقم (4.9).

جدول 4.9: نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات المُنبثقة عن قائمة التدفقات النقدية.

عدد الشراكات المدرجة في عينة الدراسة	قيمة معامل ارتباط فاي	الدلالة الإحصائية
19	0.505	0.028

بينت النتائج أنّ (23.5%) من الشراكات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبي أيضاً، في حين أنّ (76.5%) من الشراكات تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية لا تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبي، كما هو موضّح في الجدول رقم (4.10).

جدول 4.10: توزيع عينة الدراسة بناءً على خصائصها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وجودة الإفصاح المحاسبي.

المجموع	لا تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبي		تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبي		الصفة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
النسبة					
100	17	76.5	13	23.5	تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية
100	2	0	0	100	لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية

### 4.1.3 النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة:

تنصّ فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة على الآتي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين جودة الإفصاح المحاسبي المُقاس من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، ونظام الرقابة الداخلية المُقاس بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة".

لاختبار صحة الفرضية من عدمها، قاس الباحث المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) بتطبيق أسلوب التحليل العنقودي بطريقة العنقدة بالمتوسّطات (k-means clustering)، وذلك لتحديد فيما إذا كانت الشركات التي تضمّنتها الدراسة تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، أو لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تمّ تصنيف الشركات إلى عنقودين، بحيث يشمل كلّ عنقود عدداً من الشركات التي لا يوجد بين المؤشرات المدروسة فيما بينها اختلاف معنوي، بينما يوجد اختلاف معنوي في المؤشرات للشركات بين العنقودين، بحيث تمّ تقسيم الشركات إلى عنقودين بناءً على مدى تقارب المؤشرات التي

تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة من بعضها البعض، إلا أنه بالنظر إلى طبيعة هذه المؤشرات تبين أنها غير متجانسة في المقياس، مما يدفعنا إلى تحويل هذه المؤشرات إلى قيمٍ معياريةٍ (Z-score) باستخدام برنامج (SPSS)، بحيث يصبح المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات صفرًا، والانحراف المعياري واحدًا. وبعد تصنيف الشركات داخل عُقودين بناءً على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كانت المتوسطات الحسابية للمؤشرات المدروسة مُدرجةً داخل كلِّ عُقود، كما هو موضَّح في الجدول رقم (4.11).

جدول 4.11: المتوسطات الحسابية للمؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة داخل العنقود.

رقم المؤشر	اسم المؤشر	المتوسطات الحسابية للعنقود الأول	المتوسطات الحسابية للعنقود الثاني
1	مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة	- 0.46624	1.30547
2	مؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.29676	- 0.83094

وبناءً على طبيعة علاقة المؤشرين اللذين يقيسان مدى الالتزام بقواعد الحوكمة مع نظام الرقابة الداخلية، وبالاعتماد على المتوسطات الحسابية لهذين المؤشرين تبين أن العنقود الأول يمثل الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث تنسم هذه الشركات بانخفاضٍ في مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وارتفاعٍ في مؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة عن غيرها من الشركات المُدرجة في العنقود الثاني، والتي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بحيث بلغت نسبة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية ضمن العنقود الأول (73.7%) من إجمالي الشركات المُدرجة في عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية (26.3%) من إجمالي الشركات المُدرجة في عينة الدراسة، بحيث توزعت الشركات على عُقودين، كما هو موضَّح في الجدول رقم (4.12).

جدول 4.12: نتائج التحليل العنقودي لتصنيف الشركات المُدرجة في عينة الدراسة بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.

العنقود الأول	العنقود الثاني
الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية	الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية
بنك فلسطين	بيت جالا للأدوية
البنك الإسلامي العربي	المستثمرون العرب
سجاير القدس	المشرق للتأمين
بنك الاستثمار الفلسطيني	الأهلية للتأمين

العربية الفلسطينية للاستثمار	الفلسطينية للاستثمار والإتماء
أبراج الوطنية	
الاتصالات الفلسطينية	
فلسطين للتنمية والاستثمار	
مصايف رام الله	
الوطنية للتأمين	
القدس للمستحضرات الطبية	
مصانع الزيوت النباتية	
فلسطين لتأمين	
بنك القدس	
مجموع الشركات = 14 وتمثل 73.7% من إجمالي عينة الدراسة	مجموع الشركات = 5 وتمثل 26.3% من إجمالي عينة الدراسة

ولتحديد أيّ المؤشرين كان الأفضل في تصنيف الشركات داخل العناقيد، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في الأوساط الحسابية للمؤشرين اللذين يقيسان مدى الالتزام بقواعد الحوكمة تبعاً للعناقيد لكل مؤشر على حدة، وذلك من خلال النظر إلى قيمة اختبار (F) لكل مؤشر من المؤشرات، بحيث يكون المؤشر الأهم في التصنيف هو المؤشر الذي تبلغ قيمة اختبار (F) له أعلى ما يمكن، ويتضح من الجدول رقم (4.13) أنّ المؤشر المتمثل بملكية أعضاء مجلس الإدارة كان المؤشر الأهم الذي استخدم في تصنيف الشركات (F=30.494)، يليه مؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة (F=5.98).

من خلال النظر إلى قيمة الدلالة الإحصائية نلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لمؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة تبعاً لتصنيف العناقيد (العنقود الأول يمثل الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، والعنقود الثاني يمثل الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية)، كما يتضح في الجدول رقم (4.13).

جدول 4.13: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية للمؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة تبعاً للعناقيد.

الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار F	الخطأ		العنقود		المؤشرات
		درجة الحرية	متوسطات المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	
0.000	30.549	17	0.379	1	11.565	مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة
0.026	5.982	17	0.783	1	4.685	مؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة

من خلال النتائج السابقة، قاس الباحث المتغير المستقل من خلال تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتم التعبير عنها بالرمز (1)، ومجموعة الشركات التي لا تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتم التعبير عنها بالرمز (0)، وكان ذلك بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وفي المقابل تم قياس المتغير التابع المتمثل بجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج ميلر (Miller Ratio) الذي تم من خلاله تصنيف الشركات إلى مجموعتين، مجموعة تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، والتي تم التعبير عنها بالرمز (1) ومجموعة لا تتمتع بجودة الإفصاح المحاسبي، وتم التعبير عنها بالرمز (0)، وللإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient).

وللإجابة عن فرضية الدراسة التي تتعلق بدراسة العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، تم استخدام معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient)، حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المحاسبي وبين نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.637) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية، كما بلغ معامل ارتباط فاي (0.108) وهذا يدل على وجود علاقة ضعيفة بنسبة (10.8%) بين المتغيرين، كما هو موضح في الجدول رقم (4.14).

جدول 4.14: نتائج معامل ارتباط فاي بين جودة الإفصاح المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المقاس بالاعتماد على المؤشرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة.

الشركات المدرجة في عينة الدراسة	قيمة معامل ارتباط فاي	الدلالة الإحصائية
19	0.108	0.637

### استنتاجات الدراسة والتوصيات

يتناول هذه الفصل مناقشة استنتاجات الدراسة، من خلال إبداء رأي الباحث في هذه النتائج، وربطها بنتائج الدراسات السابقة، كما يعرض هذا الفصل التوصيات والمقترحات التي خرج بها الباحث في ضوء استنتاجات الدراسة.

#### 5.1 ملخص استنتاجات الدراسة

بعد إجراء هذه الدراسة التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية الذي تم قياسه بالاعتماد على المؤشرات المُنبتقة عن قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي، مع جودة الإفصاح المحاسبي الذي تم قياسه من خلال مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج ميلر (Miller Ratio)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient) بنسبة (0.637) أي بقوة علاقة جيدة بين المتغيرين بنسبة (63.7%)، كما بينت النتائج أنّ جميع الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية تتمتع أيضاً بجودة الإفصاح المحاسبي، وهذا ما يتفق مع دراسة (Salameh, 2019) ودراسة (أبو سعيد، 2017) ودراسة (Krishnan. et al. 2020) ودراسة (ميلود، 2014)، وكذلك هذا ما يتفق معه الباحث، إذ من وجهة نظري، وبناءً على الدراسة المقدمة، تبين:

- أن الشركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على انخفاض مؤشر مُخصّص الديون المشكوك في تحصيلها إلى الذمم المدينة تتمتع أيضاً بجودة الإفصاح المحاسبي، حيث إنّ الشركات التي يرتفع عندها المؤشر هي الشركات التي تفشل بسياسات تحصيل الديون من العملاء، مما يدلّ على انخفاض جودة إيراداتها، وهذا يعكس ضعفاً في إجراءات الضبط الداخلي، وضعف النظام المحاسبي لديها، الأمر الذي يؤكّد احتمالية وجود الأخطاء المحاسبية؛ مما يقلل من جودة الإفصاح المحاسبي لهذه القوائم المالية.

- أنّ الشَّرَكَاتِ التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية، بالاعتماد على ارتفاع مؤشّر العلاقة بين الذمّ المدينة والعائد على السّهم، تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، حيث إنّ ارتفاع هذا المؤشّر يتوقّف - بشكل أساسي - على ارتفاع العائد من الأسهم، وهذا الارتفاع يعتمد - بشكل أساسي - على تدريب العاملين وزيادة كفاءتهم، وهو ما يحكم سلامة الهيكل التنظيمي في الشركة، هذا إلى جانب أنه يعكس الالتزام بقواعد الحوكمة التي تُضمن جودة الإفصاح المحاسبيّ.

- وأخيراً فإنّ الشَّرَكَاتِ التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على ارتفاع مؤشّر القيمة السوقية تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، إذ إنّ ارتفاع القيمة السوقية للشركة يعكس تمتّع الشركة بنسبة جيدة من الأرباح، ممّا يدلّ على التزام الشركة بإجراءات رقابية من جميع النواحي، ومنها ما يتعلّق بناحية تدقيق الأداء، ممّا يزيد من جودة الإفصاح المحاسبيّ.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المحاسبيّ ونظام الرقابة الداخلية الذي تمّ قياسه بالاعتماد على المؤشّرات المُنبثقة عن قائمة التدفّقات النقدية، حيث بلغ قيمة معامل ارتباط فاي (Phi Correlation Coefficient) بنسبة (0.505) أي بقوة علاقة جيدة بين المتغيرين بنسبة (50.5%)، كما بينت النتائج أنّ (23.5%) من الشَّرَكَاتِ التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية تتمتع بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، وهذا اتفق مع دراسة (عمّار و لحسن، 2017) ودراسة (عبد الله، وآخرون، 2017) ودراسة (Ailwan. et al., 2013) ودراسة (Rashedi & Dargahi, 2019)، وكذلك هذا ما يتفق معه الباحث، إذ من وجهة نظري، وبناءً على الدراسة المقدمة، تبيّن:

- أنّ الشَّرَكَاتِ التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على ارتفاع مؤشّر التدفّقات النقدية التشغيلية من حقوق الملكية، تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ، إذ إنّ نجاح العملية التشغيلية التي تُعدّ الأساس في الحصول على التدفّقات النقدية تتوقّف على توفّر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس، وإنّ توفّر إجراءات الحماية هذه يعكس جودةً في الإفصاح المحاسبيّ.

- أنّ الشَّرَكَاتِ التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على ارتفاع مؤشّر توزيعات الأرباح من التدفّقات النقدية التشغيلية، تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ؛ لأنّ زيادة التدفّقات النقدية التشغيلية دون الحاجة إلى القروض يدلّ على تواصل الشركة مع مسؤول علاقات المستثمرين لإنشاء وتنفيذ سياساتٍ تتعلق بالإفصاح والتواصل مع المستثمرين، الأمر الذي له دور في جذب المستثمرين، وأنّ وجود هذا المسؤول يعكس امتلاك الشركة لهيكل

تنظيمي كفوٍ يعمل على فصل الصّلاحيات والمسؤوليات، ممّا يدلّ على جودّة الإفصاح المحاسبيّ.

3. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المحاسبيّ وبين نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على المؤشّرات التي تقيس مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وهذا لا يتفق مع دراسة (قشّطة، 2017) ودراسة (بلال، 2018) ودراسة (عايدة و مريم، 2011) ودراسة (السامرائي، 2016)، وكذلك هذا ما لا يتفق معه الباحث، فمن وجهة نظري وحسب الدراسة المقدّمة، تبيّن:

- أنّ الشّركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على انخفاض مؤشّر ملكية أعضاء مجلس الإدارة تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ؛ لأنّ انخفاض الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة يقلل من احتمالية التلاعب بالدفاتر والسجلات، ممّا يعكس جودة الإفصاح المحاسبيّ.
- أنّ الشّركات التي تتمتع بقوة في نظام الرقابة الداخلية بالاعتماد على ارتفاع مؤشّر عدد أعضاء مجلس الإدارة تتمتع أيضاً بجودة في الإفصاح المحاسبيّ؛ لأنّ ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يعكس مدى فعاليته في توفير الدعم الكافي لوحدة التدقيق الداخليّ، الأمر الذي يشير إلى جودة الإفصاح المحاسبيّ.

## 5.2 توصيات الدراسة

وفقاً لاستنتاجات الدراسة التي توصل إليها الباحث من واقع التحليل الإحصائيّ للبيانات، يُمكننا الخروج بالتوصيات الآتية:

1. ضرورة محافظة الشّركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته لديهم، والالتزام بقواعد حوكمة الشّركات في فلسطين، نظراً لدورهم الكبير في تحسين جودة الإفصاح المحاسبيّ وحماية الشّركات.
2. العمل على تخفيض مخصّص الديون المشكوك في تحصيلها؛ من خلال زيادة متابعة الشّركات للذم المدينة الناتجة عن عملائهم، والعمل على تقييمهم بشكل دوريّ؛ تجنّباً لحدوث أيّ تعثرات لدى الشّركات، ممّا يزيد من الأعباء والمصاريف لديهم.
3. ضرورة المحافظة على زيادة الأصول المتداولة وتخفيض الالتزامات المتداولة للحصول على صافي رأس المال العامل بما يتناسب مع التدفّقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية في الشّركة.



4. تعزيز المكانة السّوقية للشّركات من خلال العمل على زيادة القيمة السّوقية؛ إذ من خلالها يؤدّي إلى زيادة العائد على السّهم.

5. تتّصّحُ هذه الدراسة الشّركات بالاستعانة بنموذج ميلر (Miller Ratio) لقياس جودة الإفصاح المحاسبيّ؛ لتجنّب ممارسة إدارة الشّركات لإدارة الأرباح (Earnings Management)؛ كونه يقوم بدراسة العلاقة بين التغيّر في رأس المال العامل الذي يتكوّن من عناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، التي تُعدّ هذه العناصر من أكثر العناصر إمكانيةً للتلاعب، مع التدفّقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي تُعدّ عنصراً غير قابلٍ للتلاعب، هذا بالإضافة إلى سهولة احتسابه وسرعته.

6. ضرورة إجراء دراسات أخرى من قبل الباحثين، تقيس قوة نظام الرقابة الداخلية وسلامته بمؤشّرات مالية أو غير مالية أخرى.

7. ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات الأخرى، مثل:

- مدى ممارسة الشّركات المُدرّجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح بموجب نموذج جونز المعدل (MJM) بالمقارنة مع نموذج ميلر (MR).
- مدى التزام الشّركات لمُدونة قواعد حوكمة الشّركات، وأثرها على جودة التقارير المالية لدى الشّركات المُدرّجة في بورصة فلسطين.
- جودة نظام الرقابة الداخلية وأثره على العائد من السّهم، بالمقارنة مع القيمة السّوقية للشّركات المُدرّجة في بورصة فلسطين.

## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع العربية:

1. رزيقات، بوبكر. (2020): أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسة إدارة الأرباح (دراسة حالة الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية ببورصة لندن). *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، المجلد (16)، العدد (22)، ص (527-542).
2. إبراهيم، محمد. (2020): دور الإفصاح المحاسبي عن أبعاد الاستدامة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. *مجلة البحوث التجارية*، المجلد (41)، العدد (4)، ص (215-278).
3. ناصر، داليا. بدير، شيماء. (2020): أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، المجلد (1)، العدد (2)، ص (291-334).
4. بوخوه، عبد العزيز. محمد، محمد. (2020): أثر تطبيق المحاسبة الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات السعودية غير المالية. *مجلة البحوث المالية*، المجلد (21)، العدد (4)، ص (178-218).
5. شيبان، محمد. (2019): أثر أساليب ممارسة إدارة الأرباح على خصائص المعلومات المحاسبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (20)، العدد (1)، ص (255-270).
6. الداور، بهاء الدين (2019): أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في ضوء معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
7. أبو صافي، صابرين (2019): مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة في إطار (COSO). رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
8. صالح، واضح (2019): أثر تبني الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي. رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
9. الصائغ، محمد (2019): دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية. رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
10. محمدي، رجا (2019): تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
11. سمية، حمراني. فاطمة، حباس (2019): دعم الإفصاح المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية. رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

12. نوال، بكرابي. لخضر، شحمي (2019): دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية. رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر.
13. سعادة، إيمان. الخالدي، رجا. (2019): واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
14. عبد الواحد، رواء. (2019): دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (11)، العدد (4)، ص (378-400).
15. بورصة فلسطين. (2019): نبذة عن بورصة فلسطين.
- <http://www.pex.ps/ey>.
16. بورصة قطر. (2019): دليل علاقات المستثمرين.
- <https://www.qe.com.qa/documents/20181/908398/2019+IR+Guidelines+Arabic.pdf/c4b80cce-e5d1-30ba-c7eb-a3f66c64bd55>.
17. بلال، علوش (2018): أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة حالة في شركة سونا طراك مركب. رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
18. شعت، محمد (2017): أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
19. عبد العظيم، ولاء. (2017): قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية (2015)، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة، جامعة القاهرة.
20. عمّار، بن عيشي. لحسن، دردوري. (2017): الإفصاح المحاسبي ودوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (1)، العدد (4)، ص (49-65).
21. عبد الله، رقية. وآخرون (2017): أثر الرقابة الداخلية في زيادة الإفصاح والشفافية عن العمليات في شركات المساهمة المحدودة. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
22. مالك، ياسر. (2017): المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وأثرها على فاعلية أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي. مجلة جامعة الكوفة، المجلد (1)، العدد (44)، ص (285-320).

23. كرجي، محمد (2017): قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحليّة وأثره على قرارات الاستثمار. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق.
24. عودة، ريم (2017): أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
25. قشطة، سليم (2017): دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
26. أبو سعيد، يسرى (2017): العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
27. نور، عبد الناصر. العواودة، حنان. (2017): إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد (13)، العدد (2)، ص (161-179).
28. القاموسي، ضياء. كاظم، أحمد. (2016): الإفصاح المحاسبي بين التنظيم وعدم التنظيم وأثره على خلق فجوة الإفصاح بين التطبيق المحليّ ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. *المؤتمر العلمي التخصصي الثالث لكلية التقنية الإدارية*، شهر (12/2016)، ص (01-39).
29. السامرائي، محمد (2016): أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
30. تامر، عبد المنعم (2016): قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام (2015) في تحسين جودة القوائم المالية - دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، المجلد (20)، العدد (8)، ص (91-160).
31. عرفه، نصر. مليجي، مجدي. (2016): الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، المجلد (20)، العدد (7)، ص (511-542).
32. مضحي، جبار. (2016): الإحصاء والاحتمالات. شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
33. خالد، مقدم. مايو، عبد الله. (2016): نظام الرقابة الداخلية. جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الأولى ماستر دراسات محاسبية.
34. مشتهى، صبري. (2015): تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار (COSO) وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها. *مجلة جامعة الأزهر - غزة*، المجلد (17)، العدد (1)، ص (259-290).

35. حسين، علاء. (2015): قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهما في سوق الأوراق المالية المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، المجلد (19)، العدد (1)، ص (237-313).
36. زلوم، نضال. (2015): نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد (11)، العدد (3)، ص (621-640).
37. سناء، الغول (2015): دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.
38. أبو طالب، أحمد. (2014): نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة المصرية، *مجلة التجارة والتمويل*، جامعة طنطا، المجلد (1)، العدد (1)، ص (181-228).
39. ميلود، مراد (2014): أثر نظام الرقابة الداخلية على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، الجزائر.
40. المدهون، رعدة (2014): العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
41. حسن، نرمين (2013): قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
42. النعامي، علي. علي، مفيد. بدر، محمد. (2013): دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح. *مجلة جامعة الأزهر - غزة*، المجلد (15)، العدد (2)، ص (65-98).
43. بوزيد، راضية (2013): أثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
44. النعامي، علي. (2013): مدى تأثير ممارسة الأبعاد المحاسبية لقواعد حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المالي للشركات المساهمة العامة والمؤسسات بمحافظة غزة - فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، المجلد (1)، العدد (5)، ص (10-36).
45. عايدة، غاشوش. مريم، لقصير (2011): دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
46. المطيري، مشعل (2011): تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

47. صالح، رضا. (2010): العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. جامعة كفر الشيخ، مصر. (غير منشور).
48. الحوكمة. (2009): مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، اللجنة الوطنية للحوكمة.  
[http://www.hawkama.ps/Pages/Comp\\_Gov\\_Page.aspx](http://www.hawkama.ps/Pages/Comp_Gov_Page.aspx).
49. أبو سمرة، حامد (2009): معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
50. بخيت، محمود (2009): الرقابة الداخلية وأثرها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في شركات القطاع العام السودانية. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
51. العلول، عبد المنعم (2008): دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

1. Krishnan, Jagan. Krishnan, Jayanthi. Liang, Sophie. (2020): Internal Control and Financial Reporting Quality of Small Firms. **Emerald Publishing Limited**, ISSN: (1475-7702).
2. Rashedi, Hadi. Dargahi, Toraj. (2019): How Influence the Accounting Information Systems Quality of Internal Control on Financial Reporting Quality. **Journal of Modern Developments in Management and Accounting**, Vol. (2), No. (5), Page (33-45).
3. Sharma, Raj. Senan, Nabil. (2019): A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia. **Asian Journal of Managerial Science**, Vol. (8), No. (1), page (41-47).
4. Salameh, Rafat. (2019): What Is the Impact of Internal Control System on the Quality of Banks' Financial Statements in Jordan?. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. (23), No. (5), Page (1-10).
5. Ailwan, Bader. Katrib, Daas. Samara, Abeer. (2013): The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique. **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. (3), No. (17), page (174-183).
6. Cheney, Glenn. (2013): FASB Proffers a framework for Disclosures ... preparers are skeptical. **Financial Executive**, Vol. (29), No. (2), Page (13-15).
7. Braam, Geert. Beest, Ferdy. (2013): Conceptually-Based Financial Reporting Quality Assessment (An Empirical Analysis on Quality Differences Between UK Annual reports and US). **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol. (9) No. (10), page (1281-1301).
8. Mashayekhi, Bita. Faraji, Omid. Tahri, Arash. (2013): Accounting Disclosure, Value Relevance and Firm Life Cycle: Evidence from Iran. **International Journal of Economic Behavior and Organization**, Vol. (1), No. (6), page (69-77).
9. COSO. (2013): **COSO Internal Control – Integrated Framework**. <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/2750-New-COSO-2013-Framework-WHITEPAPER-V4.pdf>.
10. Miller, James. Miller, Scott. (2011): The Miller Ratio: Is It Really This Simple?. **Journal of Business & Economics Research**, Vol. (9), No. (12), Page (45-50).
11. Hassan, Omaira. Marston, Claire. (2010): Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature. **Economics and Finance Working Paper Series**, Working Paper No. (10-18), page (1-59).
12. IAS No. (24). (2009): **Related Party Disclosures**.

- <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias24>.
13. ISA No. (315). (2009): **Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement Through Understanding the Entity and Its Environment**.  
<https://www.ifac.org/system/files/downloads/a017-2010-iaasb-handbook-isa-315.pdf>.
  14. Beest, Fredy. Braam, Geert. Boelens, Suzanne. (2009): **Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics**. Nice Working Paper (09-108), Nijmegen Center for Economics (NICE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, the Netherland.
  15. Barth, Mary. Landsman, Wayne. Lang, Mark. (2008): International Accounting Standards and Accounting Quality. **Journal of Accounting Research**, Vol. (46), No. (3), Page (467-498).
  16. Meulen, Sofie. Gaeremynck, Ann. Willekens, Marleen. (2007): Attribute differences between US GAAP and IFRS Earnings: An Exploratory Study. **The international Journal of Accounting**, Vol. (42), No. (2), Page (123-142).
  17. Kanodia, Chandra. (2006): Accounting Disclosure and Real Effects. **Foundations and Trends in Accounting**, Vol. (1), No. (3), Page (167-258).
  18. Daske, Holger. Gebhardt, Gunther. (2006): International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality. **ABACUS (A Journal of Accounting, Finance and Business Studies)**, Vol. (42), No. (3/4), Page (461-498).
  19. Barth, Mary. Landsman, Wayne. Lang, Mark. Williams, Christopher. (2006): **Accounting Quality: International Accounting Standards and US GAAP**. Manuscript, Stanford university, Page (1-46).
  20. Saleh, Norman. Iskandar, Takiah. Rahmat, Mohd. (2005): Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from Malaysia. **Journal Pengurusan (UKM journal of Management)**, Vol. (24), Page (77- 103).
  21. Botosan, Christine. (2004): Discussion of a Framework for the Analysis of Firm Risk communication. **The International Journal of Accounting**, Vol. (39), No. (3), Page (289- 295).
  22. Psaros, Jim. Trotman, Ken. (2004): The Impact of the Type of Accounting Standards on Prepares' Judgement. **ABACUS (A Journal of Accounting, Finance and Business Studies)**, Vol. (40), No. (1), Page (76-93).
  23. Baretta, Sergio. Bozzolan, Saverio. (2004): A Framework for the Analysis of Firm Risk Communication. **The International Journal of Accounting**, Vol. (39), Page (265-288).
  24. Beattie, Vivien. McInnes, Bill. Fearnley, Stella. (2004): **A Methodology for Analyzing and Evaluating Narratives in Annual Reports: A**



- Comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes.** In *Accounting Forum*, Vol. (28), No. (3), Page (205-236).
25. Hirst, Eric. Hopkins, Patrick. Wahlen, James. (2004): **Fair Values, Income Measurement, and Bank Analysts' Risk and Valuation Judgments.** *The Accounting Review*, Vol. (79), No. (2), Page (453-472).
  26. Cohen, Jeffrey. Krishnamoorthy, Ganesh. Wright, Arnie. (2004): The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality. **Journal of Accounting Literature**, Page (87-152).
  27. ISA No. (400). (2004): **Risk Assessments and Internal Control.** [https://www.academia.edu/17730981/RISK\\_ASSt\\_AND\\_INTNL CON TROL ISA 400](https://www.academia.edu/17730981/RISK_ASSt_AND_INTNL_CON TROL_ISA_400).
  28. Schipper, Katherine. Vincent, Linda. (2003): **Earnings Quality. Accounting Horizons.** Vol. (1), No. (17), Page (97-110).
  29. Leuz, Christian. (2003): IAS Versus U.S. GAAP: Information Asymmetry Based Evidence from Germany's New Market. **Journal of Accounting Research**, Vol. (41), No. (3), Page (445-472).
  30. Dechow, patricia. Dichev, Iliia. (2002): The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accruals estimation errors. **The Accounting review**, vol. (77), Page (35-59).
  31. Jonas, Gregory. Blanchet, Jeannot. (2000): **Assessing Quality of Financial Reporting. Accounting Horizons.** Vol. (14), No. (3), Page (353- 363).
  32. Healy, Paul. Wahlen, James. (1999): **A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. Accounting Horizons**, Vol. (13), No. (4), Page (365-383).
  33. Dechow, Patricia. Sloan, Richard. Sweeney, Amy. (1996): Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms subject to Enforcement Actions by the SEC. **Contemporary Accounting Research**, Vol. (13), No. (1), Page (1-36).
  34. IAS No. (1). (1974): **Presentation of Financial Statements.** <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1>.

## الملاحق

ملحق رقم (1): نبذة عن بورصة فلسطين (بورصة فلسطين، 2019).

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية " بورصة فلسطين " في العام (1995) باعتبارها شركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في (18 شباط 1997). وفي مطلع شباط من العام (2010) كان التطور المهم في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول (2010) أعلنت الشركة عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية، مُتخذةً من عبارة "فلسطين الفرص" شعاراً لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004)، وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة (48) شركة كما بتاريخ (31/03/2019) بقيمة سوقية بلغت حوالي (3,758) مليون دولار أمريكي، موزعة على خمسة قطاعات، هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات، في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى (8) شركات.

ملحق رقم (2): الشركات المدرجة في بورصة فلسطين/ قطاع البنوك.

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصروح (بالمليون)	العملة	مُدقق الحسابات الخارجي
بنك فلسطين	10/09/1960	22/09/2005	204	USD	أرنست ويونج
بنك الاستثمار الفلسطيني	1994/08/10	13/02/1997	100	USD	برايس ووتر هاوس
بنك القدس	1995/04/02	22/03/1997	100	USD	ديلويت اند توش
البنك الإسلامي العربي	1995/05/18	22/11/1997	85	USD	أرنست ويونج
البنك الإسلامي الفلسطيني	1995/12/16	02/07/2009	100	USD	أرنست ويونج
البنك الوطني	2005/08/20	29/04/2007	78	USD	أرنست ويونج

(من إعداد الباحث)

ملحق رقم (3): الشَّرَكَات المُدرَجة في بورصة فلسطين/ قطاع الصَّنَاعة.

اسم الشَّرَكَة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصروح (بالمليون)	العملة	مُدقق الحسابات الخارجي
مصانع الزيوت النباتية	1953/01/01	09/08/1999	4	JD	أرنست ويونج
سجاير القدس	1964/07/26	24/07/1997	10	JD	أرنست ويونج
القدس للمستحضرات الطبي	1969/01/01	20/01/1997	18	USD	برايس ووتر هاوس
بيت جالا لصناعة الأدوية	1970/09/15	03/05/2015	10	JD	طلال أبو غزالة
بيبرزيت للأدوية	1973/03/20	22/12/2004	20	USD	ديلويت اند توش
مصنع الشرق للالكترود	1977/04/26	17/05/2011	0.75	JD	الخبراء العرب
دار الشفاء لصناعة الأدوية	1986/01/01	23/04/2013	10	USD	ديلويت اند توش
العربية لصناعة الدهانات	1990/02/10	05/03/1997	1.5	JD	الطريقي للتدقيق
الوطنية لصناعة الألمنيوم	1991/10/13	30/11/2011	7.3	JD	ديلويت اند توش
الوطنية لصناعة الكرتون	1993/02/21	06/08/2006	5	USD	أرنست ويونج
مطاحن القمح الذهبي	1995/08/29	17/05/2005	15	JD	أرنست ويونج
دواجن فلسطين	1997/02/27	31/12/2002	13.4	JD	أرنست ويونج
فلسطين لصناعة اللدائن	1998/08/13	30/12/2002	0.7	JD	أرنست ويونج

(من إعداد الباحث)

ملحق رقم (4): الشَّرَكَات المُدرَجة في بورصة فلسطين/ قطاع التأمين.

اسم الشَّرَكَة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصروح (بالمليون)	العملة	مُدقق الحسابات الخارجي
التأمين الوطنية	1992/03/15	15/01/1997	15	USD	برايس ووتر هاوس
المشرق للتأمين	1992/08/30	29/07/2006	5.2	USD	ديلويت اند توش
فلسطين للتأمين	1994/02/07	10/05/2010	7.2	USD	ديلويت اند توش
المجموعة الأهلية للتأمين	1994/07/10	23/02/1997	54	USD	طلال أبو غزالة
ترست العالمية للتأمين	1995/10/02	13/05/2008	15	USD	برايس ووتر هاوس
التكافل الفلسطينية للتأمين	2006/11/19	04/05/2011	10	USD	برايس ووتر هاوس
العالمية المتحدة للتأمين	2010/03/24	30/03/2011	10.5	USD	ديلويت اند توش

(من إعداد الباحث)

ملحق رقم (5): الشَّرَكَات المُدرَجة في بورصة فلسطين/ قطاع الاستثمار.

اسم الشَّرَكَة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصرح (بالمليون)	العملة	مُدقق الحسابات الخارجي
الفلسطينية للاستثمار	1993/09/13	23/07/2006	4.8	JD	معايحه للتدقيق
فلسطين للتنمية والاستثمار	1993/10/14	05/06/1997	300	USD	أرنست ويونج
العربية الفلسطينية	1994/01/01	02/03/2014	100	USD	ديلويت اند توش
المستثمرون العرب	1994/01/01	27/07/1997	12	JD	معايحه للتدقيق
فلسطين للاستثمار العقاري	1994/09/19	24/02/1997	63.7	JD	أرنست ويونج
فلسطين للاستثمار	1995/01/31	31/12/2002	18.7	JD	أرنست ويونج
القدس للاستثمارات العقارية	1996/02/12	17/12/2006	10	USD	طلال أبو غزالة
العقارية التجارية للاستثمار	2004/01/12	25/04/2011	7.7	USD	ديلويت اند توش
الاتحاد للإعمار والاستثمار	2005/05/17	21/01/2007	32	USD	طلال أبو غزالة
سند للموارد الانشائية	2016/05/04	20/02/2017	69.3	USD	أرنست ويونج

(من إعداد الباحث)

ملحق رقم (6): الشَّرَكَات المُدرَجة في بورصة فلسطين/ قطاع الخدمات.

اسم الشَّرَكَة	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج في البورصة	رأس المال المصرح (بالمليون)	العملة	مُدقق الحسابات الخارجي
مصايف رام الله	1945/03/08	24/05/2010	4	JD	أرنست ويونج
المؤسسة العقارية العربية	1986/05/05	04/01/1997	1	JD	برايس ووتر هاوس
أبراج الوطنية	1995/05/12	14/04/2010	11	USD	برايس ووتر هاوس
الاتصالات الفلسطينية	1995/08/28	06/05/1997	131.6	JD	أرنست ويونج
مركز نابلس الجراحي	1995/12/27	22/06/2008	3.1	JD	شركة مؤسسة الطريفي
المؤسسة العربية للفنادق	1996/06/22	30/05/1998	19.6	JD	أرنست ويونج
بال عقار	1998/03/30	03/07/2012	2.5	JD	أرنست ويونج
الفلسطينية للكهرباء	1999/12/14	28/03/2004	60	USD	أرنست ويونج
الفلسطينية للتوزيع	2005/01/03	23/04/2007	13	USD	أرنست ويونج
جلوبال كوم للاتصالات	2009/04/27	29/10/2009	10	USD	أرنست ويونج
موبايل الوطنية للاتصالات	2010/10/25	09/01/2011	293	USD	برايس ووتر هاوس

(من إعداد الباحث)